

PROVISIONAL

الجمعية العامة



A/45/PV.9

12 October 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	الرئيس :
(مصر)	السيد موسى	ثم :
	(نائب الرئيس)	
(سانت لوسيا)	السيد فليمغ	ثم :
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	ثم :
	(الرئيس)	

- خطاب السيد رمزيواك شكر ، رئيس جمهورية موريتانيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها مؤقتة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

- السيد كلارك (كندا)
- السيد ايسكينز (بلجيكا)
- السيد فان دين برويك (هولندا)
- السيد بوه - بوه (الكاميرون)
- السيد فروتوس فايسكن (باراغواي)
- السيد بوزير (تركيا)
- السيد بوز (لكسمبرغ)
- السيد فرينانديز اوردونيز (اسبانيا)
- السيد كولنز (ايرلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥خطاب السيد رمزيواك شنكر رئيس جمهورية مورينامالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى كلمة

رئيس جمهورية مورينام .

امطح السيد رمزيواك شنكر رئيس جمهورية مورينام ، إلى قاعة الجمعيةالعامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفنيان ارحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية مورينام السيد رمزيواك شنكر ، وادعوه إلى
إلقاء كلمته .الرئيس شنكر (مورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم حكومةمورينام وشعبها أنقل إليكم تحياتنا ، وتهانينا بمناسبة انتخابكم بالإجماع لرئاسة
الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .إن مهاراتكم الدبلوماسية وتبصركم في الشؤون الدولية أمور معروفة تماما
وتحظى في الواقع بتقدير واسع النطاق . ولذلك يسعدنا أن نراكم في هذا المنصب
الرفيع ونقدم لكم تاييدنا الكامل .نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير جوزيف نارفن غاربا على الطريقة
الماهرة الذكية التي أدى بها وظائفه كرئيس خلال الدورة السابقة .وأود بالإضافة إلى ذلك أن أشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار
الذي اضطلع مرة أخرى بأفضل جهوده في أداء مهامه . إنه يواجه سيلا لا حصر له من
المشاكل وليس أقلها الحالة الراهنة في منطقة الخليج . ويقابل هذه التحديات بمهارة
دبلوماسية وصبر وحكمة .كما يود وفدي في هذا الوقت أن يفتنم هذه الفرصة لكي يرحب ترحيبا قلبيا
بأحد عضو في أسرة الأمم ، وهو إمارة لختشتاين . ونحن نتطلع إلى تطوير وتعزيز
العلاقات المثمرة مع هذه الدولة الشقيقة .

مما يبعث على الارتياح أنه في وقت التغيرات الكبرى ، تفضلع الأمم المتحدة بحزم بولايتها وتظهر على نحو مستمر جدواها وأهميتها كأداة مشروعة للحفاظ على السلم والأمن في العالم ودعمهما .

إن حياد الأمم المتحدة وقدرتها على أن تأخذ في الحسبان كل المصالح المشروعة ، يجعلانها أملاح مؤسسة لمنع الحلام وميانتة .

لقد شاركت منظومة الأمم المتحدة التي أقيمت على أساس نظام قانوني للتعايش الدولي المتمدين ، في كثير جدا من الأحيان في العمل على تحقيق السلام في مواجهة واقع معب يتمثل في توازن القوى وعملت على تلبية متطلبات القانون الدولي والعدالة .

وإن كنا قد تعلمنا شيئاً من وجود المنظمة على امتداد ٤٥ عاماً ، فهو أن الأمم المتحدة منظمة وطيدة الأركان ذات قدرة فائقة على البقاء ، وأن مؤسسيها كانوا ناصبي البصيرة . والآن وقد نال ميشاق الأمم المتحدة اعترافاً كاملاً بوصفه دليلاً شرعياً وأساسياً ملزماً فإننا نأمل أن تتمكن المنظمة من مجابهة تحديات التسعينات وما بعدها .

منذ عامين سرتني احاطة الجمعية العامة علماً بالمرحلة الجديدة التي دخلتها مورينام تلبية لما أبداه شعبها من رغبة حقيقية في إحلال الديمقراطية . ولكن كان من الواضح آنذاك أن تحويل النظام السياسي والاجتماعي ليس بالأمر الهين . والواقع ، إن اختلاف المصالح في المجتمع كان يعرقل تحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة لهذه المرحلة من إحلال الديمقراطية ، التي يولى فيها الاعتبار الرئيسي لزيادة الوعي لدى عامة الشعب ، وتعزيز المشاركة المجتمعية العامة والاجماع الوطني تحقيقاً لتنمية وطنية مستديمة .

ولقد سر حكومتي ما لمسته في المجتمع من القيام بعدد من المبادرات تستهدف النهوض بالوثام الوطني ، ومن ثم استجبتنا لذلك بهدء الحوار الوطني باعتباره آلية بناءة لتحقيق الإجماع . وسوف توفر هذه الآلية ، التي تجسد تعبئة كل الفئات الاجتماعية ، الإمكانيات لوضع الاستراتيجيات ومناقشة تنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق تدميتنا الوطنية .

وندرک أنه ينبغي لهذه التنمية الوطنية أن تندرج في إطار سياسي وقانوني مؤسسي محدد يشمل البلد بأسره وينتهي بالاستقرار والسلم والامن على الصعيد الوطني . ولغني عن البيان ، أن كل جهودنا الرامية إلى إعادة الديمقراطية الدستورية وتعزيزها ستفيع مدى ما لم تواكبها تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة . ومن ثم ، فإننا على اقتناع بوجوب توجيه جهودنا صوب صوغ الإجماع الوطني الذي أشرت إليه آنفاً ، ونحو تدليل العقبات الاقتصادية الراهنة .

إن مورينام ، بمساحتها البحرية الشاسعة وأعماقها مترامية الاطراف ومواردها الطبيعية الوفيرة ، لديها الأساس المادي لتهيئ لساكنها مستوى معيشة لائقا . بيد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد تؤثر تأثيرا ملبيا في استخدام إمكاناته الطبيعية على الوجه الأكمل . ونحن ، بالطبع ، على اقتناع بأنه ما من حكومة مسؤولة يمكنها ألا تبالي ، أيا كان السبب ، بما يقدمه الخبراء من مشورة سليمة فيما يتعلق بالعوامل الداخلية المسببة لهبوط الانتاجية وارتفاع معدل التخلف . والواقع أن حكومتنا بدأت ، بالفعل ، في الإعداد على الصعيد الوطني لبرنامج مدروس بعناية دعت إليه الحاجة إلى التكيف والاستقرار .

ونستمد المبرر لحذرنا من استعراض لنشائج إجراءات التكيف التي اتخذتها بعض البلدان وتركت آثارا خطيرة على استقرار العمليات الديمقراطية . ولذا ، فعندما تمارس ضغوط اقتصادية وسياسية في تحد للالتزامات الرسمية المقررة بموجب معاهدة وفي تجاهل لما ينطوي عليه مجتمعنا من تركيبة معقدة محسومة تاريخيا ، فإننا لا نرى في ذلك انحرافا عن المبادئ السامية فحسب بل وأيضا محاولة مجبوبة للتدخل في عملية اتخاذ القرار في مجتمعنا .

وأنا أدرك تماما أن مشاكل بلدي ، التي تطرقت إليها لتو ، بإيجاز ليست فريدة من نوعها وهي تنطبق أيضا على البلدان الأخرى ، إنما هذا مجرد تصوير للنزعة المناوئة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتسم بتزايد اتساع الفجوة بين الشمال الصناعي والبلدان النامية التي تواجه مشكلة ازدياد تبعيتها للتمويل الأجنبي في مجال التنمية وتفاقم فقر لسكانها باطراد .

ولقد توقف معدل النمو بالنسبة للفرد في الكثير من تلك البلدان النامية ، وباتت ظواهر مثل الفقر والفاقة وسوء التغذية بل وحتى الجوع من الشواغل العادية لدى العديد منها . وفي معظم تلك البلدان لا يزال حجم الحرمان الإنساني هائلا : إذ يعيش بليون نسمة في فقر مدقع ، ويبلغ عدد الذين لا يخالون أي قسط من التعليم ٩٠٠ مليون شخص ، في حين يموت سنويا ١٤ مليون طفل دون الخامسة من العمر .

في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المعقودة في نيسان/ابريل الماضي أمرت ممثلو مختلف بلدان الشمال والجنوب عن خيبة أملهم المتزايدة إزاء نتائج استراتيجية التنمية المُعدّة للثمانينات . ويجسد تعبير "العقد الضائع" تجسيدا صارخا من التخلي عن الوهم فيما يتعلق بالموقف الاقتصادي للبلدان النامية ، في حين أن التنمية في البلدان الغنية شهدت تطورات تكنولوجية هائلة ونموا ديناميا .

يتزايد الوعي بأن عالمنا عالم تتشابك فيه العلاقات ، وأن ما يطرأ من تطورات في أحد أجزائه يؤثر حتما على سائر الأجزاء . وفي ظل هذه الخلفية ، لا يمكن قبول وجود فرق من الوفرة والرخاء في خضم محيط من الندرة والفقر . ولتطبيق هذه الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة من المستصوب اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة مثل نقل التكنولوجيا ، وحل مشكلة الديون الخارجية ، والوصول إلى سوق التجارة العالمية . وتوفير تمويل أجنبي كاف . وفي هذا الصدد ، يأمل وفدي أن يسهم برنامج العمل الثاني الذي اعتمدته مؤتمر باريس الثاني المعني باقل البلدان نموا في اصلاح ما تشهده غالبية البلدان النامية من تدهور .

ويقتضي الأمر الآن أكثر من أي وقت مضى إدراك مدى أهمية دور العامل الإنساني في عملية التنمية . فالمحة والتفذية والإسكان ، والسياسات السكانية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية تعد مدخلا لتحسين رفاهة الفرد وتحقيق تنمية ناجحة . كما أن التعليم والتدريب اللذين يجب اتاحتها للجميع ، عنصران أساسيان لتحسين نوعية الموارد الإنسانية ومواصلة النمو الاقتصادي .

لقد دخلت الحالة الدولية الراهنة ، إثر ما شهده العالم من تغيرات أساسية ، عهدا جديدا . إذ أن بعض الافتراضات وكذا الهياكل والمواقف الرئيسية القائمة على سياسات ومفاهيم عصر الحرب الباردة ، عفا عليها الزمن ولم تعد ملائمة لخدمة احتياجات اليوم وحتمياته . إن انتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب يفسحان المجال لتحقيق وفورات عن طريق نزع السلاح يمكن تحويلها بدورها إلى موارد إضافية تسخر للبرامج الإنمائية في البلدان النامية .

وإلى جانب التغيرات الإيجابية التي حدثت في كثير من أنحاء العالم ، فإن الاضطراب الحالي والموقف المتفجر في منطقة الخليج يوضح مع ذلك ، أن تخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين لم يمتد إلى جميع مجالات العلاقات الدولية ، ولم يؤد إلى حل إحدى القضايا الدولية الأساسية .

إن التطورات الجارية في منطقة الخليج لم تؤد فقط إلى تغيير ميزان القوى في تلك المنطقة ، وإنما أتت أيضا إلى تغيير ميزان العرض والطلب في سوق النفط العالمي . وكان لتلك الأحداث تأثير هائل على اقتصادات كثير من البلدان النامية ولا سيما البلدان غير المنتجة للنفط .

إن جمهورية سورينام تدين غزو الكويت وتؤيد قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) . ونحن نؤكد على مبادئ حسن الجوار ، واحترام السيادة والاستقلال ، ووحدة أراضي جميع الدول ، وعدم جواز أية محاولة لتغيير نظام حكم بلد ما بالقوة .

ومرة أخرى تركز الازمة الحالية الانظار على وضع الدول الصغيرة الهش من ناحيتي الامن والسيادة معا ، وعلى الحاجة إلى آليات اقليمية دولية لمعالجة التهديدات الخطيرة المحتملة لامن وسيادة الدول الصغيرة . ولهذا نحث الامين العام على استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لإيجاد الآليات اللازمة في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

وتلقي الازمة الحالية الضوء أيضا على الحاجة الماسة لبذل مزيد من الجهود المكشوفة من أجل حسم الازمات الأخرى مثل قضية فلسطين . وفي رأينا أنه يستحيل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار تماما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وإذا أقول ذلك ، فلأننا نرى أن التسوية السلمية الشاملة الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن تُلتمس في إطار مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

لقد أعطى التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب قوة دفع ايجابية في مجال تحديد الأسلحة وقضايا نزع السلاح . وبالرغم من التوصل إلى بعض الاتفاقات الخنائية التي تبعث على الأمل مثل معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ومن أحرار تقدم في مجال نزع السلاح وتدابير بناء الثقة ، فإن الحالة المتفجرة في منطقة الخليج تبين الواقع الكئيب لعملية تكديس الأسلحة . والإنسان ليس معصوما من الخطأ ، ولذلك ، فحتى القرار الذي يتسم بحسن النية ، يمكن أن يسفر في موقف عصيب عن خطأ في التقدير ويؤدي إلى تهديد خطير للإنسانية والسلام والأمن العالميين . وبالقطع يمدق ذلك على موقف مثل ذلك القائم في الخليج ، حيث ثبت أن بعض البلدان لديها بالفعل أسلحة كيميائية ونووية .

وقد دعت دول كثيرة من الدول الأعضاء مرارا وتكرارا ، وبلا طائل ، المجتمع الدولي إلى التفاوض من أجل التوصل إلى التزام يتقيد به الجميع بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وينبغي أن يشمل نزع السلاح الكامل الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

ولابد أن تكون أزمة الخليج قد علمتنا درساً على الأقل هو أن انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية ينبغي وقفه نهائياً وعلى نحو فعال . ولهذا فمما يسعد وفدنا أن يلاحظ أن جانباً كبيراً من أعمال مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٠ قد كرس لها يجري حالياً من وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن تخزين الأسلحة الكيميائية .

لقد أحدثت قوى التغيير في الواقع كثيراً من الآثار وأعطت دفعا قويا إلى الأمام للنضال ضد السيطرة مثال ذلك حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا . لقد ظلت القوة ، فترة طويلة ، السلاح الرئيسي الذي يستخدم لقمع إرادة غالبية الشعب في جنوب إفريقيا . وكانت هناك أسلحة أكثر مما يلزم في متناول نظام الفصل العنصري ، ولم يكن ينقص ذلك النظام الامتداد لاستعمال تلك الأسلحة ضد الشعب المقهور في جنوب إفريقيا . ومما يشجعنا أن نلاحظ أن السلطات في بريتوريا قد قبلت أخيراً

وبعد طول انتظار حتمية انتهاء نظام الفصل العنصري ، وسلمت بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لتفادي مستقبل خطير . وكان الافراج الظاهر عن نيلسون مانديلا شاهدا مشيرا على ما يحدث من تغيير في جنوب افريقيا .

وترحب حكومتي بالإعلان المشترك لحكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ وباعتماد مشروع القرار A/44/L.68 بتوافق الآراء في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تنتهي فيه فعلا ظاهرة الفصل العنصري وتظهر فيه جنوب افريقيا الموحدة غير العرقية المستندة إلى اعلان الامم المتحدة الخاص بالفصل العنصري وآثاره المدمرة ، كما نتطلع إلى انضمامها إلى المنظمة .

إن رياح التغيير في التفاهم الدولي قد مست كمبوديا أيضا . فبعد سنوات طوال من الصراع والمعاناة في ذلك البلد ، نرى أن الاتفاق الأخير ، الذي تم التوصل إليه في جاكارتا لتشكيل مجلس وطني يستند إلى اقتراح السلام الذي قدمته الامم المتحدة ، هو دليل على أن اطراف الصراع تتحرك نحو وضع أدق تحديدا وأكثر مدعاة للامل مما يفسح الطريق أمام الحل الشامل الدائم . ونحن نرحب من أعماق قلوبنا بهذا الاتفاق ونحث المجتمع الدولي على تشجيع هذه التطورات التي ستفتح أمام شعب كمبوديا آفاقا جديدة للسلام والاستقرار والامن .

وبدأ المستوى السائد من التفاهم الدولي يحدث أيضا أثرا طيبا على مشكلة شبه الجزيرة الكورية . وتستحق المبادرة الحميدة التي قدمها قادة الدولتين من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية دعم وتشجيع المجتمع العالمي . وتؤيد حكومة مورينغام تطلعات حكومة كوريا الجنوبية لأن تصبح عضوا في المنظمة ، لأنها لا تعارض منح العضوية لكل من الدولتين ريثما يتحقق الامل في توحيد الشعب الكوري .

وبلغت التطورات في أمريكا الوسطى الآن مرحلة تفدي الامل في تحقيق سلام دائم في المنطقة ، على أنه من الضروري تأمين الاستقرار بتحقيق التقدم في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتابع سورينام باهتمام كبير عمليات التحضير للانتخابات المقبلة في جمهورية هاييتي . ويحدونا الامل في ان تجرى عملية الانتخاب بطريقة سلمية ، بما يتيح لشعب هاييتي املا جديدا في تقرير مصيره بنفسه .

ولقد اصبحت طهيمة المشاكل الهيئية العالمية ونطاقها معروفة على نطاق واسع . وسورينام على استعداد للاسهام في حل هذه المشاكل عن طريق الحفاظ على جزء كبير من غابيتها المطيرة ، لكن ينبغي لنا ان نتغلب على بعض العقبات تحقيقا لهذه الغاية .

لابد من تعزيز إطارنا المؤسسي الحالي لمعالجة السيادة البيئية وإكماله ،
قوانين وقواعد تكميلية في موضوع البيئة .

إن سورينام تفضل على الصعيد الاقليمي ، بدور نشط في هذا المضمار ،
سياق إطار معاهدة التعاون الخاصة بحوض الامازون .

ويحدونا الامل في أن يتسنى خلال المناقشات المقبلة على الاصعدة
والدولية التوصل إلى اتفاق بشأن حلول المشاكل المتعلقة بتدمير البيئة
وخلال الدورة الاستثنائية السابعة عشرة ، التي عقدت في شباط/فبراير ،
اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء اعلانا سياسيا وبرنامج عمل عالميا
بمشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات وإساءة استعمال العقاقير . و
المذكورة أولت كل الدول تقريبا والمنظمات المختلفة اهتماما كبيرا لهذا
وأشارها السلبية .

وقد اتخذت حكومة بلادي بالفعل ، على الاصعدة الوطنية والثنائية
الاطراف ، تدابير ترمي إلى منع وكبح بل واستئصال الانتاج غير المشروع
المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية وتعاطيها والاتجار فيها .
تدرك أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به .

وأغتتم هذه الفرصة كي أشيد بالامم المتحدة لعملها البناء في هذا
ان النشاط الدبلوماسي الذي واصله المجتمع الدولي على مر سنوات
طريق الأمم المتحدة قد بدأ أخيرا يؤتي ثماره . وهذا - ضمن جملة أمور -
إلى وجود مناخ دولي خفت فيه حدة التوتر نتيجة للتحسن الملحوظ في
الدولتين العظميين .

لقد بدأ المجتمع الدولي يعيد اكتشاف جدوى العمل الجماعي وضرو
اتاحت له فرص جديدة لكي يؤدي بنشاط مهمة الحفاظ على السلم والامن الدول
الامم المتحدة وأجهزتها الرئيسية بدأت ترقى إلى مستوى الامل الكبار
الدولي .

ومع ذلك ، يجب ألا تغضي بنا هذه الصورة الخلابة للتفسيرات في العلاقات السياسية الدولية إلى إغفال مصادر الصراع الدولي التي لا تزال تلقي بظلالها القاتمة علينا مثل الفقر العالمي ومشكلة الديون وتدمير البيئة ومشكلة المخدرات المارخنة والمظالم الفاحشة التي تطبع بطابعها العلاقات الاقتصادية الدولية . هذه المصادر بالإضافة إلى الصراع الأخير الذي نشب في منطقة الخليج والذي يهدد السلم العالمي ، قد اثبتت بجلء أن الفوائد المتوقعة من المناخ السياسي المتحسن لن تكون تلقائية ولا متوازنة .

يظهر التاريخ العالمي مرارا وتكرارا أن نزوع دول معينة إلى اتخاذ اجراء من جانب واحد بغية تعزيز مصالحها الوطنية يعد أكبر تهديد للأمن الدولي لأنه يؤدي دائما إلى التوترات والصراع واستعمال القوة العسكرية .

إن الحالة الدولية الراهنة المعقدة والمتضاربة تجعل من الضروري استغلال امكانية العمل الجماعي في صيانة السلم استغلالا كاملا لمصالح الانسانية جمعاء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية مورينام على البيان الذي أدلى به توا .
اصطحب السيد رمزيواك شكر ، رئيس جمهورية مورينام إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل اعطاء الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة بعد ظهر اليوم ، أود أن استرعي انتباه الممثلين إلى حقيقة أنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية في جلستها العامة الثالثة ، التي عقدت في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة في الساعة ١٨/٠٠ بعد ظهر اليوم . ولهذا ، اطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا اسماءهم في القائمة بأسرع ما يمكن .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم اليكم - سيدي - بتهانئي وأطيب تمنياتي إذ تظلمون بمهامكم الهامة بوصفكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية . ان ما تظفونه من حكمة وتفهم على هذا المنصب يتناسب تماما وهذه اللحظات التاريخية . وانني على ثقة من انكم ستضيفون شرفا كبيرا إلى الارث الذي خلفه سلفكم .

بعد بضعة أيام سيجتمع قادة أكثر من ٨٠ بلداً هنا لمناقشة المحنة الملحة لعشرات الملايين من الاطفال الابرياء في العالم قاطبة الذين يعانون من أهوال الجوع والمرض والاشار السلبية للامية وسوء المعاملة المقيتة ، وسيحظى رئيس وزراء كندا بشرف المشاركة في رئاسة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، حيث سنركز اهتمامنا على نحو لم يسبق له مثيل على ما ينبغي لهذه المنظمة عمله أي : اقامة نظام عالمي يسمع لكل الامم وجميع الشعوب والالوان والعقائد بالعيش على كوكب يسوده الرخاء والسلام والحرية والعدالة .

هناك قول مأثور عن قبيلة هايدا الهندية في المنطقة الغربية لكندا يرى :
"إننا لا نرث هذه الأرض عن آبائنا ، بل نحن نستعيرها ببساطة من
أبنائنا" .

وهذه الفكرة هي الدافع الذي يحرك مؤتمر القمة من أجل الطفل ، ويجب أن يكون المحرك لهذه المنظمة .

إننا نعيش في أوقات غير عادية فلم يسبق أن أتيت هذه المنظمة فرمة أفضل من هذه الفرمة للاضطلاع بالمهمة المنوطة بها . ولم يسبق ان كانت المخاطر والتحديات التي تواجهها بهذا القدر من الصعوبة .

لقد شهد العام الماضي انهيار الحواجز القديمة وتحطيم الاسوار - أسوار العزل والاسوار الحقيقية - وهي أسوار كنا نحسبها فيما مضى أسوارا دائمة .

ونحن في الغرب كانت نظرتنا إلى العالم تتحدد - ربما إلى درجة التطرف - بمنظار الحرب الباردة . فهذا المتظار هو الذي قرر لنا العديد من أولوياتنا وكان

هاديا لعمالنا . لقد كان هذا المنظار سحبا وقد تهشم الآن ، ونتيجة ذلك كانت :
التحرير . تحرير ملايين البشر في أوروبا الوسطى والشرقية وهم يعيشون الآن تجربة
الديمقراطية التي كانت مجرد حلم لهم بالأمس القريب . تحرير عقول الرجال والنساء
الذين أصبحوا يستطيعون الآن التوجه إلى التصدي للمشاكل التي أهملت طويلا ، والمشاكل
الجديدة الماثلة أمامنا اليوم . تحرير العالم الذي تحرر الآن مما فرضه توازن الرعب
الأوروبي من توترات تفلغلت إلى أقصى ركن من أركان المعمورة . تحرير هذه المنظمة
حيث يمكن أن تصبح كلمات ميشاق الأمم المتحدة أوصافا تنطبق على عملنا المشترك
لامجرد أهداف بعيدة المنال .

(تكلم بالفرنسية)

شهد العام المنصرم احراز تقدم في مناطق عديدة في عدد قضايا كثيرة .
فناميبيا ، التي كانت آخر مستعمرة في افريقيا ، أصبحت الآن أحدث بلد
ديمقراطي . ومن دواعي الفخر العظيم لنا أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور هام في
مساعدة ناميبيا في الانتقال إلى مرحلة الاستقلال ، وهو دور أمكن للمجتمع الدولي أن
يحققه بفضل الجهد الذي اشترك فيه ١٠٩ من أعضاء المنظمة .

وفي جنوب افريقيا ، أصبح نيلسون مانديلا الآن حرا ، وهو على وشك أن يبدأ مع
الرئيس دي كليرك عملية مفاوضات بهدف إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية ،
ونحن نشيد بهذا التقدم وننتظر بفارغ الصبر اليوم الذي سنرى فيه التغيير الواضح
الذي لا رجعة فيه في نظام الفصل العنصري ، ونناشد كل سكان جنوب افريقيا أن يتحلّوا
بحسن النية الضروري لوضع نهاية للعنف الذي يلقي بظلاله على عملية المفاوضات .

وفي كمبوديا ، قد يكون أطراف ذلك الصراع الدموي الطويل على الطريق المؤدي
إلى التسوية السلمية . ويرحب جميع الكنديين بالاجماع الذي أبداه مجلس الأمن عندما
وافق في الأسبوع الماضي على اطار للحل السياسي الشامل لهذا الصراع . ونأمل أن يؤدي
ذلك بسرعة إلى وضع كمبوديا على طريق التسوية السلمية الدائمة والعادلة . وتؤيد
كندا تأييدا قاطعا ذلك الجهد ، وقد تعهدنا بدفع مبلغ ١,٥ مليون دولار لمساعدة الأمم
المتحدة في تنفيذ خططها في هذا الشأن .

وفي أماكن أخرى من آسيا ، اتخذت حكومة كوريا الجنوبية في رأينا مبادرة
نرحب بها تتمثل في بدء محادثات مع جارتها الشمالية . ويحدونا الأمل في أن تصبح
كوريا سريعا من الأعضاء كاملي العضوية النشطين في هذه المنظمة .

وفي أمريكا اللاتينية ، كانت خبرة الأمم المتحدة وتجربتها الفريدة في حفظ
السلم مسألة قيمة للغاية . فوقف إطلاق النار في نيكاراغوا ، والاختتام الناجح
للمعملية الديمقراطية هناك ، والتقدم المحرز في المحادثات في السلفادور
وغواتيمالا - كل هذه الأمور قد تنعش الآمال في النهاية لتلك المنطقة التي مزقتها
طويلا الصراعات والخلافات الايديولوجية .

وفي الخليج الفارسي ، تفضل الأمم المتحدة بدور لم يتيسر لها الاضطلاع به طوال العقود السابقة . فقد استطاع المجتمع الدولي بفضل جهود المنظمة أن يفرض ملطته على بلد انتهك بشكل واضح وصارخ تحريم ميثاق الأمم المتحدة لسياسات العدوان ، وبذلك عرّض للخطر الجهود الجادة التي يبذلها كل أعضاء الأمم المتحدة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

إن قدرة مجلس الأمن على العمل بتضافر شاهد دونما شك على بزوغ العصر الجديد ، عصر التعاون الذي يفتح أبوابه لنا الآن . إلا أنها تمثل أيضاً تحذيراً للعراق بأن الأمم المتحدة لن تتوانى في جهودها حتى يسحب العراق قواته من الكويت ويعيد الاستقلال إلى ذلك البلد الصغير .

ومن الطبيعي أننا بحاجة إلى ما هو أكثر من القرارات . وعلى جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا - كل بطريقة الخاصة - على كفالة فعالية التدابير التي اتخذت حتى الآن ، وأن يستخدموا كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لهم ، وذلك لإقناع العراق على سحب قواته .

(وامل كلمته بالانكليزية)

ويعتبر عدوان العراق محك اختبار لمعرفة ما يمكن أن تكون عليه الأمم المتحدة الآن . فإذا ما نجحنا هنا فإن الأمم المتحدة ستوجه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الآخرين مؤداها أن العالم أصبح يختلف الآن عن ذي قبل ، وأنه لن يكون هناك تسامح مع العدوان ، وأنه لا بد من الامتثال للقانون الدولي وعدم تجاهله .

إن الوقت الحالي ليس وقتاً للرضاء عن النفس . ونجاحنا في بعض مناطق العالم يعني أن علينا أن ننجح في المناطق الأخرى . كما أن نجاحنا في حل بعض المشاكل يعني أنه ما زال هناك الكثير من المشاكل التي تنتظر الحل .

وفي لبنان ، لا تزال الحالة الخطيرة مستمرة . وفي حين أننا نشعر بفبطة للتقدم الدستوري الذي تحقق في العام الماضي ، فإنه ينبغي لكل أعضاء المجتمع الدولي أن يبذلوا جهودهم - فرادى وجماعات - لتمكين لبنان من أن يستعين باستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية .

وفي الشرق الاوسط ، بالرغم من أن العالم يركز اهتمامه الآن على أزمة الخليج ، فإن النزاع العربي - الاسرائيلي والنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي ما زالا دون حسم وما زالا مصدر تهديد . لقد أصبح الآن من الامور الحيوية أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى حل تفاوضي دائم وعادل يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وإلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقّه في تقرير المصير . وفي الصحراء الغربية أحرز بعض التقدم من خلال الجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام لتشجيع الحوار الموجه لإحلال السلم . والصعوبات الحقيقية مستمرة وما زال يتعين التوصل إلى تسوية .

وفي القرن الافريقي لا تزال دورة الصراع والفقر والجوع مستمرة . وفي الوقت الذي يمكن أن نشعر فيه بالفخر للطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتوفير الأغذية للمحتاجين ، فإن الحل السياسي الدائم هو وحده الذي سيضع نهاية لآفة المجاعة الرهيبة الموجودة في تلك المنطقة .

إن التحدي الذي يواجهه العالم كله واضح تمام الوضوح - وهو يتمثل في المستويات غير المتكافئة للتنمية التي تؤدي إلى إدامة الفقر وانتشار الصراعات ؛ وفي تزايد سكان العالم بمعدل يمل إلى ٣,٥ بليون نسمة على مدى العقود الثلاثة ونصف المقبلة ؛ وموت ١٤,٥ مليون طفل في كل سنة نتيجة للأمراض والجوع ؛ ووجود جيل من البشر انهكت قواه المخدرات ؛ وانتشار الأسلحة الكيميائية والنووية والتقليدية ؛ وتدهور البيئة التي يجري تسميم هوائها والتي تتحول محيطاتها وبحيراتها إلى مجار لتصريف النفايات بينما تدمر غاباتها كما لو كانت شيئاً يجب التخلص منه . هذه الصورة ليست لكوكب واحد ، ولكنها صورة كوكب يئن من الألم .

إن بلدي كندا مكان باركته العناية الالهية . فنحن نتمتع بالرخاء والحرية والسلم . ولكن علينا أيضا أن نواجه الحاجة إلى اتخاذ مواقف جديدة ونهج جديدة لحل مشاكلنا ومن بينها المشكلة المتعلقة بحالة السكان من أهل البلد الأصليين .

ولئن كنا قد أخفقنا هذا العام في التوصل إلى وضع دستوري جديد لبلدنا ، إلا أنه يمكنني أن أعدد الجمعية العامة بأن كندا ستنتج في تجديد اتحادها الكونفيدرالي . وسوف نفعل ذلك بنفس روح المرونة والابداع والتسامح والتوفيق ، التي جعلت من كندا ، الدولة المكونة من شعوب ذات ثقافات بالغة التنوع ، "أول بلد دولي" كما وصفتها برهبارا وارد ذات يوم .

لقد تحدثت عن هذه القيم لأنها هي بالذات القيم التي تشير إلى ما تحتاجه هذه المنظمة وما يحتاجه عالمنا هذا . وفي هذا العصر الجديد ينبغي التوقف عن اعتبار الحل التوفيقي المنطوي على التنازل عن موقف سابق الخيار الثاني بل يجب جعله الأداة المسخرة لخدمة قضيتنا المشتركة .

وفي السنوات التي انقضت بين الحربين العالميتين وكذلك في أعماق فترة الحرب الباردة كان النقاش يدور حول ما إذا كانت مصالح الدولة ينبغي أن تخدم بالتصريف الانفرادي أو عن طريق التعاون والحلول التوفيقية . لقد انتهى هذا النقاش الآن . وهو لم ينته بفوز أحد الجانبين ، وإنما انتهى لأن العالم قد تغير . والخيار اليوم ليس بين الواقعية والمثالية أو بين أحادية الجانب والتعاون ، وإنما هو بين النجاح والفشل . أن التعاون اليوم قد أصبح هو الواقعية الجديدة ، وأصبح الاهتمام بالبرغماتية أو الروح العملية هو السبيل الوحيد للتقدم . علينا أن نعمل معا لننجح أو نعمل فرادى لنفشل . إننا بحاجة إلى عمل جديد ، ولكننا أيضا بحاجة إلى مواقف جديدة وإلى أفكار تدفع إلى العمل ، وأفكار توضح ما لم يعد مجديا ، وما يعد ضروريا الآن .

واعتقد أن التحدي الأول الذي يواجهنا هو أن نعيد تحديد مفهوم الأمن . فالأمن لم يعد شيئا يتحقق من جانب واحد ، ولم يعد شيئا يكفل بالوسائل العسكرية وحدها . لقد أصبح الأمن شيئا متعدد الأبعاد ، وأصبح شيئا يتحقق بالتعاون . وفي عالم أصيب فيه معظم كوكبنا بالفقر والتخلف لا يمكن للعالم المتقدم النمو أن يتظاهر بأنه آمن بمجرد أنه ينعم وحده بالرخاء . وفي عصر الأسلحة النووية والكيميائية ، والقذائف

التسيارية ، والإرهاب ، والأسواق والاقتصادات المترابطة ، والأمراض لم تعد عملية نشر الرخاء في سائر أنحاء العالم عملية احسان ، بل أنها أصبحت مسألة تتعلق بالأمن . وهذا يقتضي استمرار التأكيد على المساعدة الإنمائية الرسمية ، والأسواق الأكثر انفتاحا وحرية ، والاستراتيجيات الابتكارية لحل مشكلة المديونية . هذه الأمور لم تعد فقط اجراءات اقتصادية أو انسانية ، بل أصبحت حتميات أمنية .

وفي عالم قد تكون فيه حدود الدول آمنة ولكن يجري تسميم هوائه وأرضه ومياهه ، يصبح العمل البيئي أيضا مسألة أمنية أساسية . وفي فترة تتسم بالتزايد الهائل في السكان والتصنيع السريع ولا تقف فيه الرياح أو المياه عند أي حدود ، لن يتحقق الأمن البيئي إلا من خلال التعاون .

وهذا يحتم اتخاذ نهج جريء وخلاق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، كما يتطلب قيام حوار واقعي بين العالم النامي والعالم المتقدم النمو بشأن العمار البيئي الذي يهدد جميع الدول الفنية والفقيرة . وكجزء من هذا الجهد ، ستواصل كندا البحث بنشاط في إمكانية التوصل إلى اتفاقية عالمية للغابات بحلول عام ١٩٩٢ .

إن وجود مفهوم جديد للأمن يتطلب أيضا أن نشهد بمزيد من الفعالية للتوترات السياسية والعسكرية التي مازالت قائمة في مناطق عديدة من العالم . ولئن كان هناك الكثير الذي يتمين القيام به على صعيد عالمي شامل ، فإنني أعتقد أن التركيز على النهج الإقليمية للأمن أصبح أمرا ضروريا وواعدا أكثر من أي وقت مضى . فهو أكثر ضرورة بسبب عواقب الصراع الخاجمة عن التكافل ، وبسبب الطبيعة المدمرة للأسلحة الجديدة ، وهو واعد لأن عدم وجود توترات بين الشرق والغرب حاليا يجعل البلدان والمناطق حرة في البحث عن حلول للمشاكل المحلية على الصعيد المحلي .

إن الأمن ليس مجرد غياب الحرب ، إنه وجود السلام . وهذا يتطلب توفر إحساس مشترك لدى كل طرف بأن بقاء الطرف الآخر من مصلحته هو ، وهذا يعني بناء الثقة والطمأنينة . وتعتقد كندا أن النهج الإقليمي لبناء الثقة ينطوي على مزايا عديدة . لهذا النهج يمكن أن يتضمن مجموعة متنوعة من التدابير منها الحوار في حد ذاته ، الذي يستهدف تبادل وجهات النظر وزيادة التفاهم ، والقدر الأكبر من الوضوح والصراحة في مجال القدرة العسكرية ، والاتفاقات التي تؤدي إلى إبلاغ الأعضاء الآخرين في المنطقة بالأنشطة التي قد يعتبرون أنها تنطوي على تهديد في حالة عدم وجود إنذار ، وأخيرا ، المؤسسات التي تعمل على حسم المشاكل ومنع الأزمات .

إن عملية بناء الثقة لا تمثل مخططا مرموما أو حلا عاما حاسما . فهي لا تصدر حكما مسبقا على النتائج ولا تفرض حولا ، وهي ليست عملية جامدة . إنها في الواقع الفل ما قامت به المنظمة في كل الأوقات . إنها تأتي خطوة بخطوة وهي شيء عملي ومرن .

إن نجاح هذا النهج في أوروبا أمر لا يمكن إنكاره . ومن البديهي أن التدابير المحددة التي تتخذ في أوروبا قد لا تنطبق على مناطق أخرى . وتلك المناطق تتطلب نهجا تناسب طبيعتها ومتطلباتها . ولكن الأسس الجوهرية لبناء الثقة تنطبق في كل الأحوال .

وهذا هو السبب في أنه ، بالإضافة إلى طرحها مبادرات جديدة أمام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، اقترحت كندا أن تستفيد بلدان منطقة شمال المحيط الهادئ بدورها من نهج مماثلة لبناء الثقة . وقد تتضمن تلك النهج الإخطار المسبق بالمناورات العسكرية ، ونظاما للسموات المفتوحة ، وتبادل البيانات العسكرية . وهناك مناطق أخرى في العالم ، مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، قد تستفيد أيضا من النهج الاقليمي لبناء الثقة .

إن أحد العناصر الأساسية لبناء الثقة هو التحقق . فالتحقق يوفر البرهان ، والبرهان يحفز على الثقة . وهذا ما جمل كندا تشارك في تبني القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، والذي تطلب فيه إلى الأمين العام أن يفضّل - بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين - بدراسة عن التحقق (القرار ٨١/٤٣ باء) . وقد تراءى هذه الدراسة أحد أبناء كندا ، وسنأخذ في هذه الدورة للجمعية العامة زمام المبادرة في التقدم بقرار يطلب من الأمم المتحدة أن تشجع زيادة الحوار بين الدبلوماسيين والخبراء حول قضايا التحقق ، وإنشاء بنك معلومات تابع للأمم المتحدة للمواد البحثية في مجال التحقق ، ودعم ملاحيات الأمين العام وتوسيعها ، حسب الاقتضاء ، في مدد إرسال بعثات تقصي الحقائق في حالة وجود احتمال بحدوث انتهاك لاتفاقات تحديد الأسلحة القائمة .

وفوق كل المشاكل الأخرى ، هناك مشكلة مزمنة أخفق المجتمع الدولي في علاجها بشكل مرضٍ ، وهي مشكلة الانتشار : انتشار أسلحة التدمير الشامل وانتشار وسائل إطلاقها ، وكذلك الأسلحة التقليدية التي أصبحت شديدة التدمير .

إننا نسلم جميعا بأن الأسلحة لا تسبب الصراعات . ولكن علينا أيضا أن نعتدك بأن الأسلحة يمكن أن تزيد من احتمال نشوب الصراع ، وأنها تجعل ذلك الصراع أكثر

نسيراً في حالة نشوبه . إن التقدم المحرز بين الدولتين العظميين بشأن تخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية تقدم نرحب به ، كما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن نحو ضمان ختام ناجح للمحادثات الجارية حالياً في فيينا حول خفض القوات التقليدية . إن تلك المفاوضات يمكن أن تنجح ولا بد أن تنجح . إلا أن تخفيض القدرات العسكرية وتعزيز الثقة في منطقة ما ومعالجة القضايا التي تتناول أنواعاً معينة من الأسلحة بحسب إنما هي جزء من التحدي ليس إلا . فلا بد من القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير .

أما في مجال الانتشار النووي ، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي اختتم لتوه ، لم يتمكن على الرغم من توافق الآراء حول معظم المسائل ، من الاتفاق على وثيقة ختامية . وهذا الفشل ينبغي أن ينبهنا إلى وجود احتمال خطير بحل تلك المعاهدة الدولية الحيوية . وتمدّد كندا أن هناك حاجة إلى تحرك جميع الأطراف . ونرحب بالالتزام الأمريكي السوفياتي المشترك باتباع نهج تدريجي لتشديد القيود على التجارب النووية . ونرى أن هذا الالتزام ينبغي متابعته متابعة فورية بغية تحقيق الهدف النهائي وهو فرض الحظر الشامل على التجارب النووية .

وفي الوقت ذاته ، يحاورنا قلق بالغ إزاء اتجاه سائد بين بعض الآخرين باتخاذ مواقف ليس من شأنها إلا تقويض توافق الآراء الحيوي الذي تقوم عليه المعاهدات القائمة المتعلقة بعدم الانتشار والتجارب النووية . ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مواقف توفيقية وتحرك إلى الامام من جانب جميع الأطراف . ولكن السعي إلى تحقيق أهداف أخرى لا يجوز أن يكون سبباً في أن تتعرض للخطر تلك الاتفاقات القائمة التي أصبحت حيوية جداً . وتمدّد كندا اعتقاداً راسخاً أن لكل من معاهدة عدم الانتشار ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب من الأهمية للحلم والامن الدوليين ، ما يقتضي الحيلولة دون جعل أي منهما رهينة للآخرى .

وما قد برز مرة أخرى خطر التسلح النووي الاقليمي وتهديد انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها في منطقة الخليج الفارسي . ويتمين علينا أن نتحرك بسرعة

لغرض حظر شامل وعالمي على الأسلحة الكيميائية . ونحث جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح على ضمان ألا تضيع فرصة التوصل إلى اتفاق ناجح في هذا الشأن ، وأن يكون ذلك في القريب العاجل . وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، ستسعى كندا ، إلى جانب بولندا ، إلى تعزيز التزام جميع الأعضاء بذلك الهدف .

وبالإضافة إلى ذلك هناك مسألة غاية في الأهمية هي مسألة نقل الأسلحة وتجارة الأسلحة . ومن الأمور الحيوية ألا يكون شمن السلام في أوروبا مفتوح مزيد من أسواق السلاح الجديدة في أماكن أخرى . لقد كانت تلك الأسواق سببا في إعاقة التنمية باستيلائها على موارد شحيحة ، وتدمير اقتصادات بأكملها ، وزيادة سفك الدماء . ومن المهم في هذا السياق أن تقوم جميع الأطراف في محادثات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا باتخاذ خطوات لضمان ألا تتحول في النهاية الأسلحة المتأثرة بذلك الاتفاق إلى إسهامات تزيد من احتمال نشوب صراعات في أماكن أخرى من العالم .

ومما يثير القلق بمفئة خاصة استمرار انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية . فالقذائف التسيارية تعزز إمكانية إيصال أسلحة التدمير الشامل إلى قلب أراضي العدو . وهذه الامكانية لا تعنى مزيدا من المماناة فحسب ، بل إنها أيضا تعرض على التسابق الاقليمي في التسلح . لهذا أيدت كندا بكل قوة التوسع الأخير في عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف . وينبغي للجمعية العامة أن تركز على هذه المسألة وأن تدعو جميع الأعضاء إلى اتخاذ تدابير للتحكم في تصدير تلك التكنولوجيا ومتفطلع كندا بدور رائد في هذا الجهد .

واعتقد كندا أيضا أنه من الأهمية بمكان أن نحقق الشفافية في عمليات نقل الأسلحة وتوريدها إلى أقصى قدر تسمح به دواعي الحيطة والاعتبارات العملية . فالشفافية تبني الثقة وفيها اعتراف بالالتزام الواقع على عاتقنا جميعا بهمراعاة المصلحة المشتركة . وهذا هو السبب في أن كندا أيدت بقوة عمل فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بتعزيز الشفافية في نقل الأسلحة ، وفي أننا نتطلع إلى دراسة تقريره بالتفصيل ، وهو السبب أيضا في أننا نؤيد فكرة إبلاغ الأمم المتحدة ،

على أساس طوعي وعلى أوسع نطاق ، بالنفقات العسكرية وبالحمول على الأملحة ونقلها .
ويعتدني أن أعلن أن كندا ، هذا العام وللمرة الأولى ، ستصدر تقريراً سنوياً عن
مادراتها من السلع العسكرية .

إن تجارة الأملحة لها جانبان - جانب العرض وجانب الطلب . بالنسبة للعرض
يمكن اتخاذ تدابير لتقييده عند مستويات ثابتة ومعقولة . ولا بد أيضاً من معالجة
جانب الطلب ، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان وجود نهج إقليمي لبناء الثقة في هذا
المجال .

أخيراً ، ترى كندا أنه في الامكان القيام بالمزيد لكفالة أن تظل قدرة الأمم
المتحدة الفريدة على توفير قوات صيانة السلم للصراعات الإقليمية كفؤة وفعالة .
ومما يسعدني أن كندا استطاعت أن تبث حياة جديدة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات
صيانة السلم ، التي توفر للأمم المتحدة الآن اقتراحات جديدة لتحسين أنشطة صيانة
السلم الحالية والتخطيط لمشروعات جديدة . ومع ذلك ستكون هناك حاجة إلى مزيد من
العمل ، بل وإلى التزام أكبر ، لضمان تزويد الأمم المتحدة بالقدرة والموارد لكي
ترتب لعمليات متنوعة وسريعة وناجحة لصيانة السلم ، سواء كان ذلك في كمبوديا أو
أمريكا الوسطى أو المحراء الغربية أو الخليج الفارسي .

وستؤيد كندا ، على وجه الخصوص ، أي جهد تبذله الأمم المتحدة للحمول على
بيانات واضحة من جميع البلدان الأعضاء عن القوات والمعدات التي يمكن أن توفرها في
المستقبل لعمليات صيانة السلم المقبلة للأمم المتحدة . ونعتقد أن ذلك الجهد يمكن
أن يتضمن قائمة بالموارد المدنية ، مثل قوات الشرطة والاتصالات وأفراد الخدمات
السوقية وخبراء ومراقبي الانتخابات ، الذين يمكن استخدامهم لا لحفظ السلم فحسب بل
للإعداد للسلام أيضاً . وإذا كانت الأحداث الأخيرة قد أوضحت شيئاً ، فقد أوضحت أن
الديمقراطية والحرية عاملان أساسيان في بناء هيكل أمني وتعاوني لمهدنا الجديد . في
أوروبا الوسطى والشرقية ، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا ومناطق من إفريقيا ، هناك
اعتراف جديد بأن الديمقراطية ضرورية لأن الديمقراطية تحقق النجاح . وليس هذا
انتماء لايديولوجية على أخرى . إنه انتماء للحص السليم .

والديمقراطية تسمح للحكومات بتقدير احتياجات مجتمعاتها والتعبير عنها .
والديمقراطية تسمح للأفراد بالإعراب عن آرائهم وممارسة قدراتهم . والديمقراطية
والتنمية يسيران جنباً إلى جنب ، لأن السوق المفتوحة هي التي تغذي الرفاهية وتؤدي
في جميع الحالات تقريباً إلى الديمقراطية .

والديمقراطية تحد من الصراع الذي لابد أن ينجم في النهاية عن الاضطهاد .
والديمقراطية مرنة ، وبسبب مرونتها فإنها لا تنكسر . والديمقراطية في أساسها سياسة
قائمة على الروح العملية وعلى الأمن .

إن إيماننا بدور الديمقراطية في بناء الأمن هو الذي جعل كندا تقترح إنشاء
وحدة للتنمية الديمقراطية في منظمة الدول الأمريكية . وقد حظي هذا الاقتراح
بالقبول . وهذا الإيمان ذاته جعل كندا تقدم مقترحات خاصة بحقوق الإنسان في مؤتمر
الأمن والتعاون في أوروبا من شأنها تعزيز سيادة القانون وحقوق الأقليات في جميع
أرجاء أوروبا . وهذا الإيمان أيضاً جعل كندا تسهم ، على المستوى الثنائي ومن خلال
الكمونولث ، في إقامة حوار ديمقراطي ، وفي الإعداد للمحادثات الدستورية في جنوب
أفريقيا .

وهذا هو أيضاً السبب الذي جعل كندا تشني على قرار منظمة الوحدة الأفريقية في
تموز/يوليه بالمصادقة على ميثاق جديد يتناول قضايا الديمقراطية والتنمية ، وهو
السبب في أننا دعمنا مالياً المؤتمر الذي أصدره . وهذا هو السبب الذي جعلنا نقدم
المساعدة للانتخابات هذا العام إلى هايتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وناميبيا
ونيكاراغوا .

واعتقد كندا أن هناك دوراً آخر لهذه المنظمة في تشجيع التنمية
الديمقراطية . ويمكن أن تكون الجمعية العامة عاملاً حافزاً في تعزيز الديمقراطية
والأمن معاً وذلك من خلال تدعيم تعاون مختلف المنظمات الإقليمية في تبادل المعلومات
وتحسين التنسيق ، ومن خلال تشجيع الدول الأعضاء فيما تبذله مؤخراً من جهود كثيرة
لتعزيز الديمقراطية .

وإن نمضي قدما ، اعتقد أن هناك عدة مبادئ توجيهية يمكننا اتباعها بطريقة مفيدة في معينا معا إلى بناء هيكل للأمن التعاوني .

المبدأ الأول هو أن الأمن التعاوني متعدد الأبعاد . وهو قائم على الاعتراف بأن هناك تهديدات هامة عديدة لحياتنا ومحتنا وتحتنا ووجودنا ذاته .

المبدأ الثاني هو أن الأمن التعاوني يقر بوجود صلات بين التهديدات . ويعتبر بأنه يمكن التصدي بشكل مقبول لبعض التهديدات دون معالجة التهديدات الأخرى ، والسلم يتطلب الرخاء ، وأن الاستقرار يتطلب العدالة داخل الدول وفيما بينها ، وأن الديمقراطية والتضحية ونزع السلاح أمور متشابكة .

المبدأ الثالث هو أن الأمن التعاوني عملي فهو يرمي إلى تجنب التصورات الفخمية والمخططات العظمى ، ويركز بدلا من ذلك على المؤسسات والهج التي تنجح عمليا والتي تحتج شمارة ملموسة .

المبدأ الرابع هو أن الأمن التعاوني يتطلب الحوار والتوفيق . وهو يقبل الحقيقة الأساسية بأن الكلام أفضل دوما من الصراع ، وأن الكلام المؤدي إلى التوفيق هو السبيل الأفضل لحل المشاكل .

المبدأ الخامس هو أن الأمن التعاوني يركز على وصل الاستقرار بالتغيير . ويتطلب أن نقبل بأن النظام والامتثال لهما بدلا للتغيير ، بل هما القاعدة التي يبنى عليها التغيير ، وأن النظام بدوره يتطلب النمو والمرونة إذا أريد له الاستمرار .

المبدأ السادس هو أن الأمن التعاوني يرفض التكتلات . فالتكتلات تكرر عدم الثقة . وهي تولد التوتر بين المناطق والمجموعات الذي هو أسوأ من التوتر بين الدول . وهي تكرر نفسية الخصومة "هم ضدنا ونحن ضدهم" التي قد ترضي المشاعير ، ولكنها لا تساعد على حل المشاكل .

المبدأ السابع هو أن الأمن التعاوني يرفض الخطابة التعويقية والأيديولوجية المقيمة . ولا يجد أية فائدة من الكليشيات ، ويرى ضررا كبيرا في التعصب الناجم

عنها . وهو يرفض - كما ترفض كندا ، على سهيل المثال - تلطيخ هذه المنظمة بالشوائب مثل القرار البغيض الذي يوازى بين الصهيونية والعنصرية والذي اتخذته الجمعية العامة قبل ١٥ عاما .

المبدأ الشامن هو أن الأمن التعاوني يعترف بأن الأمن الحقيقي مستحيل دون وجود عدالة . ويقبل بأن الديمقراطية داخل الدول هي قوة للاستقرار والرخاء ، وأن العدالة بين الدول ، سواء من خلال المساعدة الإنمائية أو إلغاء الديون أو إيجاد شروط للتبادل التجاري أكثر انصافا وأكثر انفتاحا ، هي عنصر هام لإقامة عالم آمن .

واليوم في أوتاوا وعلى تلة البرلمان ، رفع الستار  تمثال لليستر بيرسون ، وهو قائد كندي عظيم ورجل دولة عالمي ، وصديق حقيقي لهذه المنظمة . لقد كان السيد بيرسون حاضرا يوم انشاء الأمم المتحدة . وقد ساعد في وضع ميثاقها . وساعد في تحديد مهمتها . ولعب دورا رئيسيا في إرساء الدور التقليدي العظيم للمنظمة في صيانة السلم . وما من قضية كان التزامه بها أكبر من التزامه بقضية بناء منظومة فعالة للأمم المتحدة . وقد أراد أن يبين من رماد الحرب العالمية الثانية ، وقبلها الحرب العالمية الأولى ، هيكل للأمن التعاوني يحول دون وقوع معركة فاصلة بين قوى الخير وقوى الشر ، وعالما مزدهرا وحرًا وعادلا للجميع . ولم يعمش ليستر بيرسون ليرى الأمم المتحدة تفي بالغرض المنشود . فقد تهدد حلمه بسبب حرب أخرى هي الحرب الباردة .

والآن انتهت هذه الحرب . وتجددت البشرية ، وعاد الحلم من جديد . ولكن التحديات ستبقى أكثر حدة وإلحاحا من أي وقت مضى . دعونا ننفذ الآن ما لم نستطع تنفيذه من قبل . دعونا نتخلص من فشلنا في الماضي ونواجه حاضرتنا ونبني بذلك مستقبلا جديدا . ولنعمل بوصفنا الأمم المتحدة .

السيد ايسكينز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، أود في البداية أن اهنئكم بحرارة على انتخابكم لمنصبكم السامي . وانني على اقتناع بأن خبرتكم وحكمتكم العظيمةتين ستتجلبان في فترة رئاستكم ، وانني أؤكد

(السيد إسكندر ، بلجيكا)

لكم تعاون وفد بلادي التام معكم . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسللكم ، السيد جوزيد غاربا . وأشيد أيضا بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الطريقة التي يجسد بها أعمال المنظمة وروحها .

في بياني في العام الماضي أشرت إلى العبارة الشهيرة التي قالها ملقي البارز بول - هنري سباك قبل ٤٠ سنة أمام الجمعية العامة التي كانت منقسمة بشدة بسبب الحرب الباردة وعاجزة بسبب النزاع بين الشرق والغرب : "إننا خائفون" .

واليوم ، أكثر من السنة الماضية ، يتعين علينا أن نعبر عن أنفسنا ونقول إننا لسنا خائفين . بل على العكس ، بعد سنوات طويلة من التوتر والشكوك والصراع الكامن أو غير المباشر بين الشرق والغرب ، تملأنا اليوم مشاعر أمل كبير وثقة متجددة .

إن الانفراج بين الشرق والغرب يتحول إلى تفاهم ، والمواجهة إلى تعاون اقتصادي ، ويحدث كل ذلك بسرعة مذهلة . وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، على سبيل المثال ، نقوم بصياغة هيكل للسلم والأمن يمتد من سان فرانسيسكو إلى فلاديفوستوك ، ويضم أوروبا بكل بلدانها وعواصمها التي أصيبت بجراح وأشار الحروب العديدة التي نشبت في العالم القديم على مدى آلاف السنين* .

إن محاولة تقييم الحرب الباردة من حيث من هو المنتصر ومن هو المهزوم أمر عقيم واستفزازي . فالتاريخ هو المنتصر ، والتاريخ لم يمل بالطبع إلى نهايته . لقد انتصرت آمال وأحلام عشرات الملايين من الرجال والنساء على القوى الشمولية لايديولوجية يوطوبية لا تتماشى مع مفهوم الانسانية المتوازن أخلاقيا واجتماعيا . لأن كل إنسان له قيمته ، وعلى أساس هذه الحقيقة البسيطة الراسخة في عقول الأفراد والشعوب بنيت حركة التحرر والحرية العظيمة في الأشهر الأخيرة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسى (مصر) .

ولابد أن نشيد بالزعماء والسياسيين والافراد ذوي الضمير الاجتماعي والاكاديميين والعاملين في حقل الفنون والناشطين في شؤون الدين الذي اختاروا ، على حساب سلامتهم ، أن ينشقوا على الشمولية والبيروقراطية وعدم الفعالية والركود واللغة المقولبة المكررة والتلاعب بالحقائق وإعادة كتابة التاريخ . وفي إطار التفاهم بين الشرق والغرب ، منرحب بارتياح عظيم في ٣ تشرين الاول/اكتوبر بنتيجة المفاوضات المفضية إلى الوحدة الالمانية . فهذه الوحدة معلم هام في طريق بناء أوروبا جديدة وحدث سيسهم في استقرار القارة الأوروبية .

وعلى الأوروبيون أنفسهم ، أولا ، أن يقوموا بتصميم وتجميع عناصر العمارة الجديدة التي سيتشكل بها إطار العلاقات الأوروبية ومع ذلك ، ولأسباب سياسية واضحة ، لن يتسنى ارساء نظام سلمي في أوروبا ووضعه حيز التنفيذ إلا عن طريق تعاون واسم النطاق مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعن طريق التعاون فيما بين هاتين الدولتين . ولكن الرابطة عبر الأطلسية لا ينبغي مع ذلك أن تتنحى لرابطة عبر الاورال ، فهذا القول ضرب من الهراء الآن وقد أصبح التنافر بين الشرق والغرب شيئا عفا عليه الزمن . وعلى العكس من ذلك ، فإن التحالف الأطلسي يمكن ، بل ويجب في رأينا ، أن يحوّل إلى أداة للأمن والتعاون مع زميلاتنا ، بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ومن الواضح أن تنفيذ ومراقبة نزع السلاح المتبادل لهما أولوية مطلقة ، لا بمفتهما أمثلة على أهم تدابير بناء الثقة والأمن فحسب ، بل لأن بناء العمارة الأوروبية ونظام السلم إنما يرتئيان بوجود قدر كاف من نزع السلاح . ولهذا فإننا نأمل أن تسفر محادثات فيينا لنزع السلاح عن نتيجة مرضية عما قريب ، وأن يتسنى للدول الـ ٢٣ المشاركة فيها أن توقع على الاتفاق النهائي في الاجتماع المقبل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر .

كما يجب أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أساسا لجولة ثانية في المفاوضات ، أي لمؤتمر الأمن والتعاون الثاني ، الذي ينبغي أن يفضي إلى إحداث تخفيضات كمية ، كذلك وعلى الأخص تخفيضات نوعية ، في الترسانات ، حتى يمكن في نهاية

الأمر جعل العدوان المسلح مستحيلا . وهذا أمر حيوي لأوروبا . إن نزع السلاح المتبادل والمراقبة والذي لا رجعة فيه هذا يجب أن يصبح الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأمني الأوروبي الذي يصبح فيه دفاع البلدان المشاركة "دفاعا" بحق وبالمعنى الحرفي الدقيق لهذه العبارة . على أن هذا الدوع من نزع السلاح يجب أن يستلبي القدرة على الردع ، لأن كوكبنا لن يكون آمنا وهناك زعماء متهورون يلجأون دون خزي إلى الابتزاز والاحتلال العسكري كما نشهده منذ فترة وجيزة .

وبصفة بلدي من البلدان الأوروبية . والأعضاء المؤسسين للمجموعة الأوروبية ، فإنه يرى من الأهمية القصوى أن تخطط المجموعة بالدور الذي يترتب عليها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بطريقة متسقة ، وأن تتكلم بصوت واحد ، لإرساء السلم وتأييد التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأن تضرب مثلا يحتذى به للوحدة السياسية .

إن تنظيم أوروبا جديدة أعظم على أساس التعاون لأبد أن ينطلق من مبدأ التكامل . وهذا يعني أن المؤسسات القائمة ينبغي أن يستفاد منها استفادة تامة ، حيثما كان ذلك ممكنا ، وأنه يتمين علينا أن نتجنب إقامة مؤسسات جديدة ما لم يكن من المستطاع التدليل على فائدتها ملغا . ولهذا فإن بلجيكا تفضل كثيرا تنظيم آليات التعاون بدلا من إنشاء موجة جديدة من المؤسسات . فعلى سبيل المثال ، في مجال حقوق الإنسان ، يمكن لمجلس أوروبا بإعضائه البالغ عددهم حاليا ٢١ عضوا ، أن يخطط بدور هام وذلك باستقباله مع الترحيب الأعضاء الجدد بهروج من الانفتاح ، مع التمسك بالمعايير والقيم التي وضعها في الماضي .

إن ما يكسب مجلس أوروبا جاذبية كبيرة في نظرنا هو أن لديه محكمة قانونية تراقب مدى الالتزام بالأحكام الإلزامية للمعاهدة الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان . ومن الخطأ الظن بأن التدخل سبيل لحماية حقوق الإنسان هو أن تحميها كل دولة من جانبها متصرفة في ذلك على نحو سيادي وبمبدأي عن أي تدخل خارجي . إن تطور القانون الدولي يظهر بجلاء أن هناك حاجة لإعطاء المجتمع الدولي دورا اشرافيا . ونعتقد أن الأمم

المتحدة ، على نطاق العالم ، يترتب عليها مهمة أساسية تقوم بها في هذا المجال .
 ففي المسائل السياسية البحتة ، نرى أن مجلس الأمن قادر على التصرف فورا ، كما
 شهدنا في هذه الأسابيع القليلة الماضية ، بل أمس . ولكن فيما يتصل بحقوق الانسان ،
 تكون الاجراءات لسوء الحظ بطيئة ، وفي أغلب الأحيان لا يجري التوصل إلى استنتاجات إلا
 عندما تكون الحالة قد حدثت فعلا ولا يمكن عكسها في البلد المرتكب للانتهاك . ولهذا
 تود بلجيكا أن تشهد اجراء دراسة لكيفية الاسراع باجراءات الامم المتحدة في مجال
 حقوق الانسان ، وهي شديدة الرغبة في طرح هذه المسألة على لجنة الامم المتحدة لحقوق
 الانسان .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والعلمي - وهو العنصر المركزي لما يسمى بالسلة
 الثانية لوثيقة هلسنكي الختامية - أود أن أسترعي انتباهكم إلى أنشطة منظمة
 التعاون الاقتصادي والتنمية ، هذه المنظمة لا بد أن تتجدد من الداخل وأن تدفع
 للتعاون مع البلدان الأخرى الراغبة في اتخاذ سياسات اقتصادية قائمة على مبادئ
 السوق الحر ، أي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي
 نفسه . واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة يمكنها أيضا ، نظرا
 لطبيعتها ، أن تطلع بدور بالغ الأهمية في هذا المضمار .

وفيما يتصل بالسلة الأولى للوثيقة الختامية لهلسنكي ، التي تشمل نزع السلاح
 والأمن ، نعتقد أنه ينبغي وضع اجراءات لعقد مشاورات منتظمة وتبادلات للمعلومات بين
 وزراء خارجية الدول الأعضاء الـ ٣٥ التي ستصبح ٣٤ دولة فقط عما قريب ، وأن رؤساء
 الدول أو الحكومات ينبغي بدورهم أن يجتمعوا في مراحل منتظمة لتحديد ما الذي ينبغي
 أن يكون عليه مضمون التعاون بين دولهم ؟ ولا بد أن يواكب ذلك إنشاء أمانة عامة
 صغيرة ، وربما إيجاد ممثلين دبلوماسيين لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

إننا نؤيد إقامة نظام لمنع وقوع الصراعات ، على أساس تبادل المعلومات
 واجراء المشاورات والوساطة والتحكيم . وبلجيكا ، مع هولندا ولكسمبرغ ، قد أعنت
 اقتراحا محددا تحقيقا لهذه الغاية .

(السيد إسكندر ، بلجيكا)

إلا أننا نرى لزاما علينا أن نمضي شوطا أبعد بكثير . لقد كانت لوثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ أهمية حاسمة في توليد موجة التحرر التي اجتاحت البلدان الاشتراكية . ولكننا يجب ألا ننسى أن هذه الوثيقة الختامية لا تزال وثيقة سياسية دون ملطة قانونية الزامية . ولذلك ، فإننا نعتقد أن العملية التي انبثقت عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لابد أن تستكمل بميثاق للأمن والتعاون في أوروبا تطبق أحكامه بموجب القانون الدولي . ويمكننا أن نكلف محكمة العدل الدولية في لاهاي بالانطلاق بدور هام في هذه العملية . وبإمكاننا أيضا أن ننظر في إقامة محفل قانوني خاص لهذا الغرض . إن القضية الأساسية هي أن تقبل الدول التي تنضم إلى هذا المحفل بسلطته القضائية وأن تمتثل لما يصدره من أحكام .

ويساور بلجيكا أيضا قلق بالغ إزاء المشاكل الناجمة عن التنوع العرقي داخل حدود الدولة الواحدة ووجود الاقليات العرقية . إن تعديل الحدود لا يبدو لنا انسب حل لحسم هذه المشاكل . فالمطالبة بذلك لا تؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات . وينبغي لتاريخ أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وفي الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين أن يحثنا على النظر في اتخاذ التدابير الملائمة لتفادي أي شكل من أشكال البلقنة الجديدة . ونحن نعتقد أن المعالجة السليمة لهذه المسائل ليست ممكنة إلا في ظل احترام حقوق الإنسان ومن ثم من خلال تنفيذ "السلة الثالثة" من وثيقة هلسنكي الختامية . إلا أنه يجب التوصل إلى حلول مؤسسية مناسبة . وترى بلجيكا ، انطلاقا من خبرتها ، أن منح الأفراد والمجموعات العرقية استقلالا ذاتيا ثقافيا كبيرا يشمل اللغة وحرية العقيدة ومؤسسات التعليم يمكن أن ييسر التوصل إلى حل سلمي . ومن المستصوب التوصل إلى هذا الحل لأنه يتسق مع بقاء الدول ، خريطة أن يهدي القادة السياسيون لديها القدر المناسب من الاعتدال المتبادل .

وأخيرا ، فإن مصداقية ميثاق الأمن والتعاون لأوروبا ستعزز إذا ما نظرنا ، على المدى الطويل ، في انشاء قوة أمن متعددة الاطراف لأوروبا مؤلفة من القوات

المسلحة للدول الأوروبية المفرى . ويمكن لقوة حفظ السلم الأوروبية أن تحدث تأثيرا سياسيا ونفسيا عميقا على مستقبل أوروبا وأن تكون مثالا يحتذى به في القرارات الأخرى . وأود أن أضيف في الحال أن أمن أوروبا يعتمد إلى حد كبير على نوعية التعاون والتفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في شؤون الأمن . لهذه الأسباب ، فإننا نحبذ أن يوقع أكبر عدد ممكن من الدول على وجه السرعة إعلانا بعدم الاعتداء .

ومأبدي رأيا قد يبدو غريبا هو أن أوروبا المستقبل ستحدد القيم التي تعلوها قبل أن تحدد الحدود الجغرافية . وتشمل أوروبا القيم ، في رأيي ، كل البلدان التي تقع ضمن ، أو خارج ، القارة القديمة والتي تلتزم في ممارساتها الدستورية والقانونية باحترام الفرد وبالديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان والحريات السياسية الأساسية ، وبفعالية الاقتصاد السوقي ونظم الضمان الاجتماعي وما إلى ذلك .

شمة ملاحظة كثيرا ما يرددونها المتشككون مفادها أن الدرس الوحيد المستفاد من التاريخ هو أن أحدا لا يعي أي درس من التاريخ . غير أن التاريخ الحديث علمنا درسا هاما بات أكثر وضوحا من ذي قبل ومؤداه أن عددا متزايدا من البلدان صار يدرك الرابطة الوثيقة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والديمقراطية التعددية واقتصاد السوق . وبالتالي ، وبعد أن ثبت فشل الاقتصادات المركزية ، يبرز اقتصاد السوق الذي يقوم على التنافس والتكامل باعتباره النظام الاقتصادي الناجح في التطبيق .

ومثلما أن مبدأ التنافس الاقتصادي مقبول يجب أن ينطبق الشيء ذاته على الحياة السياسية الداخلية . فحرية انشاء المؤسسات التجارية والنقابات يجب أن تقترن بحرية تشكيل الأحزاب السياسية التي تطرح على الناخبين مشاريعها الاجتماعية في ظل منافسة سياسية .

إننا ، إذ نعلن تأييدنا لاقتصاد السوق ، لا نقصد بذلك تأييدنا لجميع أشكاله . فالاقتصاد السوق الذي ينحدر إلى بناء الامبراطوريات الاقتصادية والاحتكارات

ويؤدي إلى تحكُّم فئة محدودة من الافراد ، يمكن أن يكون عديم الجدوى والكفاءة شأنه
 فان الاقتصادات التي تديرها الدولة والتي تتسم بالبيروقراطية . إن رأسمالية الدولة
 إذا ما قورنت برأسمالية الاحتكارات الخاصة تكشف عن سمات سلبية مشتركة من حيث مدى
 الرفاه الاجتماعي الناجم ، إننا بالتأكيد نؤيد الاقتصاد السوقي المتمس بقدر كاف من
 التنافس . بيد أن الحكومات يجب أن تخطط بدور أساسي في ضمان النزاهة والمساواة في
 الفرص المتاحة لأصحاب الاعمال ، وكذلك القضاء على اساءة استخدام السلطة . إن فعالية
 السوق أمر ضروري ولكنها ليست كافية لضمان الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي
 والعدالة الاجتماعية .

وبالتالي ، فإننا نؤيد بقوة الاقتصاد السوقي المقترن بتصويب اجتماعي ، أي
 الاقتصاد السوقي الاجتماعي ، كما أسمته البلدان الغربية منذ نجاح المعجزة الاقتصادية
 التي تحققت في فترة ما بعد الحرب في جمهورية ألمانيا الاتحادية على يد وزير الشؤون
 الاقتصادية آنذاك ، السيد لودفيغ إيرهارد .

إنني ، إذ أقف أمام هذه الجمعية ممثلاً لبلد من بلدان الشمال ، أتساءل كيف
 نقيمون أنتم يا أصدقائي وزملائي ممثلي الجنوب ، وأنتم تنحدرون من ثقافات عريقة في
 إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي ، التفهم المتزايد بين بلدان
 الشمال ، وما هي مخاوفكم إزاء ذلك .

السنا نحن ، سكان الشمال ، ماضين في حل مشاكلنا ومسائلنا على حساب تضامننا مع العالم النامي والبلدان الاخرى ؟ السنا على قدر بالغ من الصلف عندما نُفَرى دائما بنشر نموذج مجتمعنا وقيمنا باعتبارها منتجات للتصدير تملح للجميع ؟ إنني أطرح هذه الاسئلة . الا نكون مغالين بمفاقة عندما نصر على ذكر قضايا حقوق الانسان بالرغم من أن التاريخ الحديث نسبيا يثبت أن أبشع انتهاكات هذه الحقوق تمت في أوروبا نفسها ؟ إنه في الوقت الذي نتكلم فيه نحن أبناء الشمال بصفة مستمرة عن السلام ، أدرك مخاوفكم وشعوركم بالاحباط وعدم الارتياح .

أود أن أؤكد أن الحقائق لا تؤيد مخاوفكم حتى الآن . بل على العكس ، فمن المؤكد أنه فيما يتعلق بالمجموعة الأوروبية ، لم تصل مستويات مساعداتنا النوعية والكمية من قبل إلى ما هي عليه الآن . وأستطيع أن أؤكد هنا أن درهما واحدا من أية عملة أوروبية لم يحوّل من المساعدات الانمائية إلى المساعدات الموجهة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تأخذوا بعين الاعتبار أن الانتعاش الاقتصادي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية يفتح أسواقا وفرص تعاون إضافية أمام جميع بلدان العالم .

وعلاوة على ذلك ، أسترعي انتباهكم إلى أنه كلما تقدم تحقيق نزع السلاح فسي نصف الكرة الشمالي ، تحققت "أرباح السلم" التي ستوجه على سبيل الأولوية إلى أفقر البلدان . وأسارع إلى القول أيضا إن من المستصوب تماما أن تحذو بلدان نصف الكرة الجنوبي التي لا تزال تخلص معدلا يبلغ ٢٠ في المائة من إنفاقها العام للأسلحة حذو بلدان نصف الكرة الشمالي التي تطبق نزع السلاح على نطاق واسع وتخفف ميزانياتها العسكرية . ويمكن لهذه الدول بعد ذلك أن تخلص قدرا أكبر من الموارد للأغراض المدنية . وإذا كانت مفاوضات عدم الاعتداء تبرم بين البلدان الشمالية ، فلماذا لا تبرم أيضا بين البلدان الجنوبية أو ، على سبيل المثال ، في الشرق الاوسط .

وغني عن البيان أن العدوان الذي شنه العراق مؤخرا على الكويت يشكل تهديدا لدول أخرى في المنطقة أيضا . وبلجيكا ، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجتهع

الدولي ، وبناء على القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ، تطالب بانسحاب العراق فورا من اراضي الكويت وإعادة سيادتها والافراج عن كل الرهائن الاجانب .

بالاضافة إلى ذلك ، تشترك بلجيكا في جهود التضامن الدولي . فقد أرسلنا كاحتى الفام وصحيفة إمداد إلى الخليج . وبالأخص فقط أرسلت حكومتنا فرقاً طبية إضافية . وقدمنا لمصر طائرتي نقل من طراز سي - ١٣٠ للمساعدة في ترحيل اللاجئين الكثيرين . وسنرسل أربع طائرات نقل إضافية إلى المنطقة للمساعدة في تقديم الامدادات . وعلاوة على ذلك منحنا مصر مساعدة طارئة قدرها ٢٠ ألف طن من القمح . ونشارك في الجهود المالية المبذولة من أجل البلدان التي تعاني بدرجة كبيرة من الحظر .

يجب تطبيق قرارات الأمم المتحدة بكاملها . وهي ليست قابلة للتفاوض . إن الأمم المتحدة تواجه مهمة تاريخية ، هي العمل على تنفيذ ميثاقها والقانون الدولي . والفشل الآن يعني زوال هيبتها بشكل خطير يمكن أن يكون قاتلا ، مما يؤدي بالأمم المتحدة إلى حالة شبيهة بتلك التي شهدتها عصبة الأمم عشية الحرب العالمية الثانية . ولهذا فمن الأهمية القصوى للأمم المتحدة أن تستمر في إتخاذ كل الخطوات الأخرى اللازمة لتحقيق انسحاب العراق من الكويت . والعقوبات الاقتصادية تجربة هامة . فإذا نجح المجتمع العالمي في إرغام دكتاتور على احترام القانون الدولي دون نشوب صراع مسلح ، كان ذلك سابقة أساسية لمستقبل أسرة الأمم بمرمتها .

إلا أن إعادة الكويت إلى وضعها السابق لا يكفي لتحقيق توازن جديد في الشرق الأوسط فسيكون على المجتمع الدولي أن يعمل على حظر الأسلحة الكيميائية في المنطقة وعدم انتشار الأسلحة النووية وتخفيض مستويات التسلح التقليدي بشكل عام . ويجب النظر في إقامة آليات لمنع نشوب الصراع . ومن هنا جاءت فكرة اتباع مثال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بالتوصل إلى إنشاء "مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط" على غرار المؤتمر الموجود فعلا والذي يهتم بالعلاقات بين الشرق والغرب .

إن تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في الشرق الأوسط يستوجب أيضا معالجة الصراعات الإقليمية الأخرى ، ولاسيما مسألة فلسطين ومشاكل لبنان . والاقتراحات التي

تقدم بها السيد ميتران رئيس فرنسا هنا في نيويورك يوم الاثنين الماضي تسير في نفس الاتجاه الذي تدعو اليه بلجيكا .

وعلاوة على ذلك ، فإن بلجيكا تعلق أهمية كبرى على إقامة تعاون اقتصادي وصناعي وتكنولوجي على أوسع نطاق ممكن مع دول العالم العربي . وتتطلع المجموعة الأوروبية إلى تكثيف الحوار العربي الأوروبي وتود إقامة مشروعات للتعاون مع دول الخليج والدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي والمنظمات الإقليمية الأخرى في العالم العربي . إن الأوروبيين والعرب ورثوا ثقافات عظيمة وقديمة ، ودياناتنا تعلمنا التسامح والتفاهم المتبادل والتضامن .

إن الوفاق بين الشرق والغرب يعطي الأمم المتحدة وأمينها العام ووكالاتها المتخصصة حرية عمل أكبر من تلك التي كانت متاحة في أي وقت مضى . ويراودنا الأمل في أن تتحول المنظمة بفضل ذلك إلى أداة فعالة للسلم العالمي وللتعاون في السنوات المقبلة على مستوى عالمي شامل وفعال تماما وملائم .

وبلجيكا ، بصفتها مرشحة لمجلس الأمن في الانتخابات التي تعقد هذا العام ، تؤكد للجمعية أنها ستسعى ، بصفتها عضوا في المجلس ، إلى تعزيز النفوذ الإيجابي للأمم المتحدة وتؤيد تحملها لكل مسؤولياتها أينما وحينما تعين ذلك .

ولكن كل هذه الاعتبارات لا تعفي بلدان الشمال من واجبها المقدس في أن تتجاوز بياناتها المتعلقة بالتضامن ، وأن تمارس ذلك التضامن بفعالية مع بلدان العالم الثالث الأخرى من خلال هياكل للتعاون الاقتصادي والسياسي . وفي هذا السياق على وجه التحديد علينا أن نقيم حل عدد من المشاكل والصراعات الإقليمية .

والتقدم الذي حدث مؤخرا في الصراع في كمبوديا يعزز أملنا في الدور الذي يمكن لمنظمتنا وأمينها العام والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن القيام به في هذا الصراع أيضا . وعلى وجه خاص ، فإنه فيما يتعلق بإنشاء إدارة مؤقتة وأجراء انتخابات حرة ، يجب أن تفضل الأمم المتحدة بمسؤولياتها . وهذا خير ضمان لمنع عودة تجاوزات الخمير الحمر . وأود أن أؤكد هنا على التزامنا المشترك بتحقيق احترام حقوق الإنسان في كمبوديا والقضاء قضاء مبرما على فظائع الماضي القريب .

إن التطورات الأخيرة في افريقيا تبين أن الدعوة إلى المزيد من الحرية واحترام شخصية الانسان ليست معدومة الصدى في القارة . وفي عدد متزايد من البلدان الافريقية هناك اتجاه يبدو واضحا وأخذا في التزايد نحو اقامة هيكل سياسية أكثر ديمقراطية .

ونرحب بالجهود التي تُبذل لحل المشاكل القائمة في أنغولا وموزامبيق وكذلك نرحب بالخطوات الأولى التي اتُخذت نحو احلال الديمقراطية المتعددة الاعراق في جنوب افريقيا . ومما يجدر ذكره أن هذه التطورات كانت في الماضي القريب مجرد احلام . غير أن حصول ناميبيا مؤخرا على الاستقلال والطريقة التي تحقق بها هذا الاستقلال تبرهنان على أنه من الممكن ، وبطرق سلمية ، تحويل هذه الاحلام إلى واقع .

إن عددا من المسائل التي تبدو أقل الحاحا لها أيضا أهميتها للمستقبل البشرية . إحدى هذه المسائل - وهذه آخر فكرة أسردها - هي حماية انتاركتيكا . ولا يكفي أن نحول تلك القارة إلى منطقة سلمية خالية من الأسلحة النووية ؛ إذ علينا أن نعزز من الحماية البيئية لهذا الاقليم المعرض للآذى بصورة خاصة .

لقد قامت بلجيكا بعمل رائد تمثل في اقرارها تشريعا يمنع رعاياها من الاشتراك في استغلال الموارد المعدنية في انتاركتيكا .

وبالمثل نتوقع من نظام انتاركتيكا أن يبذل أكبر جهد ممكن وأن يتخذ التدابير اللازمة لحماية مستقبل القارة من أي أخطار .

إن العالم يقدم صورة من الضوء والظل ، أي صورة للأمل الكبير والقلق الكبير . إن بلجيكا بوصفها عضوا مخلصا في الأمم المتحدة وعضوا مقبلا في مجلس الأمن - فيما نأمل - سوف تعمل كل ما في وسعها للتعاون مع جميع البلدان ذات النية الحسنة التي تسعى إلى احلال السلم والعدالة .

السيد فان دين برويك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أولا أن أقدم تهانتي للسيد دي ماركو على انتخابه رئيسا لهذه الجمعية . إن وجود شخص بهذا القدر من الحكمة والخبرة في منصة الرئاسة يضع ، دون شك ، أعمال

(السيد فان ديهن برويك ، هولندا)

الجمعية في أيد أمينة . وأؤكد أن بوسعها أن يعول على تعاون وفد هولندا البناء . ومن الواضح يسيادة الرئيس ، إن هذه الملاحظات تنطبق عليكم أيضا وعلى أعضاء مكتب الجمعية الآخرين .

ثانيا ، اسبحوا لي أن أرحب ترحيبا حار بلختنشتاين العضو الجديد في أسرة الأمم هذه . في وقت سابق من هذا الاسبوع ، قدم نظيري الايطالي السيد دي ميكليس الموقف المشترك للدول الاعضاء الاثنى عشرة في المجموعة الأوروبية بشأن طائفة من القضايا الدولية . وهذا يساعدني على التركيز على بضعة مواضيع توليها بلادي اهتماما خاصا .

إن عام ١٩٩٠ ما برح حتى الآن عاما يثتم بنجاحات باهرة في الشؤون السياسية الدولية . غير انه ، كما نعلم جميعا ، شهد أيضا نكسة خطيرة . فالحرب الباردة - المكلفة التي كانت في بعض الأحيان تنطوي على مواجهة مخيفة بين الشرق والغرب ، قد انتهت ، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان أوروبا الشرقية خلّم أوروبا من العداوة القديمة ، ومهد السبيل أمام التعاون المتزايد في مجال تحديد الأسلحة والتجارة والتبادلات الثقافية وحقوق الإنسان وحماية البيئة .

إن التوحيد الوشيك لألمانيا يجسد عملية التغير السلمية هذه - وهذا بمثابة رآب للصدع في أوروبا التي كانت مقسمة على نحو مؤلم . إننا نشارك أصدقاءنا الألمان ، وهم جيواننا أيضا ، بهجة الوحدة التي معوا اليها طويلا والتي ستصبح أخيرا حقيقة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر .

إن المناخ المحسن السائد في العلاقات بين الشرق والغرب قد أشر تأثيرا ايجابيا على التعاون المتعدد الاطراف كما تبين من تناول الأمم المتحدة للامنة الحالية في الخليج ، وهي أزمة سببها المباشر خطوة كبرى خطيت إلى الوراء في العلاقات الدولية . ومن المفارقات المحزنة انه بينما نشهد في جزء من العالم - في القارة الأوروبية - أن السياسات الجديدة قد مكنت من اقامة علاقات محسنة والشروع في تخفيضات كبيرة في الأسلحة ، نشهد في الجزء الآخر من العالم استخدام القوة الغاشمة

لتحوية الخلافات السياسية . وبغض النظر عن المخازعات القائمة بين العراق والكويت فإنه ما من شيء يمكن أن يهز عدوان العراق الصابر على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة .

إن جوهر ميخاق الأمم المتحدة - أي صيانة السلم ومنع وقوع العدوان ، أصبح في كفة الميزان . و مما يبعث على التشجيع أن نرى الأمم المتحدة تطلع أخيرا بمهامها التاريخية . إن توافق الآراء بين الدول الكبرى كان جوهرها بشأن هذه المسألة . ولحسن الحظ أنه يتبين الآن على نطاق أوسع أن الدول الكبرى تتحمل مسؤولية أكبر . لذلك نرحب بالإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن ردا على العدوان العراقي ، ولبه طلب المجلس سحب القوات العراقية من الكويت فوراً ودون قيد أو شرط ، وإطلاق سراح الرهائن وعودة الحكومة الشرعية لذلك البلد ، وتأييد مملكة هولندا تأييداً كاملاً تنفيذ قرارات مجلس الأمن . لقد قدمت قوات بحرية وجوية هولندية للمساعدة في ضمان الامتثال إلى القرارات المتعلقة بخطر الخطر على العراق والمساهمة في إحلال الأمن في الخليج .

وندين بقوة الإجراءات التي اتخذها العراق ضد الرعايا الأجانب المقيمين في الكويت والعراق ، ضد البعثات الدبلوماسية في الكويت . وبموجب القانون الدولي تحل حكومة العراق مسؤولية المبعث بالمندوبين الأبرياء بقصد الابتزاز الدولي .

إن لنا وطيد الأمل في أن يحل هذا الصراع حلاً سلمياً . ولكن علينا أن نتذكر دائماً أن العراق هو الذي بدأ بخرق السلم . ولا يمكن السكوت على ضمه المخزي للكويت . وفي بعض الأحيان لا مناص من مواجهة القوة بقوة مثلها ، كما تؤكد ذلك حالها أكثر من ٢٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة وذلك بوضعها قواتها في المنطقة . وهذه الدول لا تخشى أي نوايا عدوانية بل هي تسمى إلى إعلاء شأن النظام العالمي . إن البديل لذلك هو الفوضى الشاملة ، وترك الحبل على الغارب للجميع ، الأمر الذي ستعاني منه كل الدول وليس فقط الصغيرة والضعيفة منها . إن قصة عصبة الأمم المحزنة قد علمت العالم درساً مفاده أنه لا بد لنا أن نلجأ بحزم وأن نكون متحدين في مواجهة العدوان .

وكالحال في أوروبا ، كنا نفضل أن نرى حلولاً إقليمية للمشاكل الإقليمية في الشرق الأوسط . لذا ، فإننا من حيث المبدأ نتفهم الدعوى إلى حل عربي للصراع . بيد أننا نتناول هنا عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى . وبناء على طلب دول عربية تشعر أنها مهددة من جانب العراق ، أتت دول من خارج المنطقة لمساعدة هذه الدول . كذلك فإن العدوان الدولي والغزو العنيف يتجاوزان حدود المنطقة فهما يوجهان ضربة إلى صميم ميثاق الأمم المتحدة . وأخيراً ، فإن الاهتمام المشروع باستقرار تلك المنطقة من العالم لا يقتصر بالتأكيد على المنطقة ذاتها . لذلك ، ينبغي أن يكون من الواضح أن الحل العربي لا يمكن أن يكون بديلاً عن قرارات مجلس الأمن ولا يمكن أن يتخذ شكلاً تاماً إلا إذا امتثلت العراق امتثالاً كاملاً لهذه القرارات .

وفي الوقت ذاته ، فإن الحظر الذي يلتزم بدقة وينفذ على الوجه الصحيح يوفر أفضل ، إن لم يكن آخر ، أمل في التسوية السلمية لهذا الصراع . وفي هذا السياق فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالأمس القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي يتضمن تدابير لزيادة إحكام الحظر . وهو إشارة واضحة أخرى للعراق بأن الوقت ليس في صالحه وأن العدوان لا يفيد .

إن العدوان يستتبع معاناة بشرية وأضراراً وبهلة للاقتصاد الدولي - وخاصة الاقتصادات الأكثر ضعفاً . وهولندا ، إلى جانب شركائها في المجموعة الأوروبية ، ملتزمة بتقديم المساعدة لهذه الدول لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الأمن .

إن التعاون الدولي الفعال في إطار الأمم المتحدة قد اتخذ بُعداً جيداً . فبتطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، أبى العالم استعداده للتوحد لصالح الأمن الجماعي . وفي السنوات الأخيرة شهدنا جهوداً ناجحة للأمم المتحدة في مجال صيانة السلم ، سمحت بها الظروف السياسية الدولية المؤاتية . وإذا امتثل العراق لقرارات مجلس الأمن وانسحب من الكويت فمن المرجح أن تقتضي الحالة بعد ذلك وضع قوة للأمم المتحدة لصيانة السلم هناك . لكن إذا امتد

العراق في رفض الامتثال لهذه القرارات ، واستمر في احتلاله غير المشروع للكوييت ، فإن الامر سيقتضي اتخاذ إجراء جديد يتمشى وميثاق الأمم المتحدة لاستعادة السلم . ومن الواضح إذا نشأت هذه الحالة ، ونأمل جميعاً ألا تنشأ - فإننا ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها أداة إنقاذ . إن أملنا الوطيد في التوصل إلى حل سلمي لا ينبغي أن يمنعنا من الاستعداد لمثل هذا الطارئ .

إن أهدافنا واضحة ، بيد أننا لا نعرف كيف ستنفذ في نهاية المطاف . إن ما نعرفه هو أن هذه الازمة محك للعزم السياسي للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة . إن العمل السابع ، الذي اعتبر وقت صياغة الميثاق اهداعاً كبيراً ، لم يطبق قط بهذا الشكل الشامل . إن هذه الازمة تجربة توضيحية هامة على فرض العمل المتعدد الاطراف تمسكاً بمبادئ حيوية للنظام العالمي العادل .

وهولندا لا تزال تشعر بالقلق الشديد بسبب عدم الاستقرار المستوطن في الشرق الاوسط . إذ لا يزال الصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية والحالة في لبنان دون حل . ومع ذلك ، فإن أي ربط بين حل هذه المشاكل والعدوان العراقي ينبغي أن يرفض بقوة ، حيث أن مثل هذا الربط لن يكون من شأنه إلا إعطاء مظهر العدالة لقضية غير عادلة ومن ثم احباط حل أزمة الخليج .

لماذا نرى الشرق الاوسط برميل متفجرات ، مخزناً مليئاً عن آخره بالاملحة ، جاهزاً للانفجار في أي لحظة ؟ لماذا لا يوجد تطور صوب الاستقرار والتفكير السلمي ، على عكس ما نشهده في مناطق أخرى من العالم ؟ يبدو لنا أن الشرط المسبق السياسي الحيوي سيظل مفقوداً ما دامت هناك أطراف لا تقبل بالواقع بل تحاول بشكل دائم تأجيل ما لا يمكن تحاشيه . وأقصد تجاهل الحدود القائمة وعدم الاعتراف بالدول القائمة وتجاهل الاماني السياسية المشروعة . ومن الصعب التصديق بأن السلم سيرفد على الشرق الاوسط مادامت اسرائيل تشعر بالانعدام الامن بسبب عدم قبولها من جانب جيرانها العرب . وبالمثل ، لن يكون هناك أمن بالنسبة لاسرائيل مادامت لا تسمح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم في الاراضي المحتلة .

ونحن نرى أن الاعلان عن انتهاء حالة الحرب بين بلدان المنطقة أمر ضروري لإنعاش عملية السلم . وبالتالي نناشد الدول العربية رسميا إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل وتطبيع العلاقات مع ذلك البلد في سياق عملية السلم . كذلك نناشد اسرائيل أن تمتثل للقرارات ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٣٥ (١٩٧٨) في إطار اتفاق سلام شامل .

وعلاوة على هذا نرى أن الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين أمر لا غنى عنه . وحتى مع الاعتراف بأن الفرص التي أتت خلال السنوات الماضية قد ضاعت ، وأن احتمالات السلم قد قوضت من جراء الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية في أزمة الخليج ، فإننا مقتنعون ، مع ذلك ، بأنه لا هديل لاسرائيل والفلسطينيين عن إظهار الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية والأمنية المشروعة . وبعد حل أزمة الخليج ، يقتضي الأمر جهدا جديدا متسا بالتمميم من جانب المجتمع الدولي لحث الأطراف المعنية على قبول هذه الشروط المسبقة الأساسية ، وعبور عتبة الطريق الشاق المؤدي إلى السلم الدائم .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار عبر الماضي ، وخاصة في أوروبا ، بدا لنا أن تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية إلى جانب زيادة تحديد الأسلحة بدلا من تكديسها ، أمور حيوية للدخول بمدق في عملية السلم في الشرق الأوسط وتحقيق الاستقرار والأمن الدائمين .

وفي حين أن الاتجاه الإيجابي في مجال تحديد الأسلحة النووية والتقليدية على السواء بين الشرق والغرب أمر مشجع جدا ، فإن مناطق أخرى من العالم تفتقر إلى هذا التقدم افتقارا واضحا كما يتجلى من أزمة الخليج . والشرق الأوسط بصفة خاصة مسرح للتكديس السريع للأسلحة . الأسلحة من كل نوع - التقليدية والكيميائية والبيولوجية - مركزة هناك على نطاق هائل كما يبدو أن الأسلحة النووية وجودها وشيك هناك . وفتس وسائل إيمان هذه الأسلحة متاحة في المنطقة بما في ذلك القذائف ، وبعضها من النوع ذي القدرة على الوصول إلى مسافات بعيدة .

(السيد فان ديهن برويك ، هولندا)

ينبغي تطبيق المكوك الحالية تطبيقا كاملا لعكس مباق التسليح هذا ، على
المعبد العالمي وفي المنطقة على السواء . وفيما يتعلق بخطر انتشار الأسلحة النووية
ينبغي أن يكون هناك اعتراف بالحاجة الحيوية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية . وجميع الدول في المنطقة ينبغي أن تصبح أطرافا في تلك المعاهدة . وينبغي
الاستخدام الكامل لنظام الضمانات الذي تكفله المعاهدة وذلك بتضمينه عمليات التفتيش
الخاصة .

وعلى نفس المنوال ، يجب أن تصبح معاهدة الأسلحة البيولوجية حاجزا أكثر فعالية ضد الانتشار . وينبغي أن تتميز بالانضمام إليها على مستوى المنطقة وبالتصديق الكامل وبالمزيد من تدابير بناء الثقة ، وأخيرا بنظام تحقق موثوق به . ومنطرح اقتراحات بهذا الغرض في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في العام المقبل .

من نافلة القول إن أزمة الخليج لا يمكن إلا أن تعزز أهمية الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية . بعد عشرين عاما من المفاوضات ، فإن التوصل إلى معاهدة فعالة للتحقق ذات اشتراك عالمي كان ينبغي حدوثه منذ زمن طويل . وعام ١٩٩٢ ينبغي ألا يكون فقط هدفا وإنما آخر موعد أمامنا أيضا . وهولندا تؤيد تماما الاقتراح الاستراتيجي الفرنسي بعقد مؤتمر وزاري في أوائل العام المقبل لتوفير الدفعة السياسية الضرورية . وأود أن أذكر الممثلين بأن هولندا عرضت استضافة منظمة معاهدة الأسلحة الكيميائية المتصورة .

وفي الوقت نفسه ، فإن وضع تدابير لوقف مزيد من انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، وموادها الأساسية وقذائفها وتكنولوجياها أيضا أمر لا غنى عنه . ولقد شاركت هولندا مؤخرا في نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف .

إن تكديس الأسلحة يعد بدرجة رئيسية نتيجة للتوتر وليس سببا له ، كما علمتنا الحرب الباردة . وهذا يفسر السبب في أننا نتوقع التوقيع قريبا على معاهدة شاملة بشأن إجراء خفض كبير للقوات التقليدية في أوروبا . ولكن ، في مناطق أخرى من العالم ، فإن هذه الشروط السياسية المسبقة لم يتم الوفاء بها ، ولذلك قد يكون من الصعب للبلدان أن تشعر بالأمن الكافي لتقييد أنفسها في هذا الصدد ، ولهذا نشعر بأن من الأهمية بمكان أن تجد القواعد الأساسية للاستقرار في الشرق الأوسط ، التي أشرت إليها من قبل ، قبولا . وينبغي لهذا أن يمهّد الطريق لمزيد من ترتيبات الأمن الشاملة التي يكون فيها لتدابير بناء الثقة والرقابة على الأسلحة التقليدية مكان بارز ، وستساعد هذه على مواجهة انتشار الأسلحة في المنطقة . ومع هذا ينبغي لنا أن نذكر أنه ستظل هناك دائما معضلة بين احتياجات الأمن المشروعة من ناحية وهدف تجنب سباق

(السيد فان دين برويك ، هولندا)

للتلح من ناحية أخرى . وفي هذا الإطار ينبغي لنا أيضا أن ننظر في الطرق والوسائل اللازمة لتقييد صادرات الأسلحة ، وهو موضوع يشار للمرة الأولى في الأمم المتحدة .

واسمحوا لي الآن بأن أتناول الجانب الإيجابي . إن اقتران تحسين العلاقات بين الشرق والغرب تحسنا كبيرا ، بتحسين أداء الأمم المتحدة كان له أثر طيب على السعي إلى إيجاد الحلول للنزاعات الإقليمية . وفي عدد من الحالات ، ألهم هذا الاطراف الإقليمية والمحلية أن توقف الاقتتال وتبدأ البحث عن حلول توفيقية منصفة دائمة .

وآفاق حل النزاع في كمبوديا ، وآفاق إحداث تغيير رئيسي في جنوب افريقيا تشير بعض التناؤل .

إن خطة السلام الشاملة التي وضعتها الدول الخمس من أجل كمبوديا تتضمن اطارا قويا تسوي فيه الفرق المتحاربة الأربع خلافاتها وتحرر بلدها المحزون من ويلات الحرب والانطهاد . وإن قبول الاحزاب الكمبودية للخطة مؤخرا ، وكذلك اتفاقها على تفاصيل الترتيبات ، ينبغي أن يتيح للبلاد القيام بتحول آمن نحو نظام سياسي ديمقراطي ، مع استعادة سيادتها . ويجب على الكمبوديين أن يتحرروا أخيرا من "حقول القتل" ومن التدخلات الأجنبية . إننا نرحب بقرار تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة وفي كل مكان بواسطة مجلس وطني مشكل حديثا . وإذا ما طلب من هولندا أن تسهم في جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة السلام ، فسيلقى هذا الطلب دراسة إيجابية .

إن جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن قلقنا العميق بشأن العنف الذي وقع مؤخرا ، توفر لنا بصيما من الامل . وهنا نجد زعيمين شجاعين قررا عقد الصلح والعمل على بناء مستقبل مشترك . إن الطريق أمامهما مليء بالعقبات . إن الفصل العنصري ، بعد ٤٠ عاما من وجوده وحيث لا تزال دعائمه قائمة بشكل أساسي ، لا يزال يجب القضاء عليه . وهذان الزعيمان عليهما أن يحطما أسوار الشك وأن يجعلا مختلف المجموعات في جنوب افريقيا في حوار دمتوري . وعليهما أن يكتبنا لغة جديدة ، لغة تصالح واحترام متبادل ، في بلد اعتاد على لغة الكراهية وممارسة العنف . وعليهما أن يفتحا آفاق التفهيد السلمي في مجتمع قسمته الفروق العميقة بين الموسرين والمعدمين . وبعبارة

أخرى ، فإن مهمتهما ذات أبعاد ضخمة . ومع هذا ، هناك ما يدعو إلى الأمل حيث يجمع كلا الطرفين بين حسن النية والحرص السليم . إن المجتمع الدولي ، بعد سنوات من تأييده الشديد للكفاح من أجل الفصل العنصري ، عليه الآن التزام بتأييد قوى التغيير البناء الحقيقي في جنوب افريقيا . ونحن نشعر بأن سياسة تشجيع الانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية ، أمر له ما يبرره . ولذلك فإن التقدم الملموس على الطريق نحو التفكيك الكامل للفصل العنصري ينبغي أن يسير في رأينا جنبا إلى جنب مع تخفيف الضغط الاقتصادي على جنوب افريقيا وعلى نحو متماثل .

ولا ننسى كوريا حيث بدأت عملية للقضاء على تجميد الحالة بين الشمال والجنوب . وإذ ننتظر حدوث تطور آخر للعلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، ندعو إلى تمثيل منصف للشعب الكوري في الأمم المتحدة .

إن المطلب الشعبي من أجل الديمقراطية والتوق إلى حقوق الإنسان يتزايدان بقوة عاما بعد عام . والمناقشة المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي ألا تتأثر بالانفصال بين الشمال والجنوب . من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا ، ومن أوروبا الشرقية إلى افريقيا تطالب الشعوب بالحرية ، مؤكدة المرة تلو المرة أن حقوق الإنسان قيم عالمية حقا .

ونحن إذ نرحب بنهاية الحرب الباردة ، نرحب أيضا بمنظور جديد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان . إن قواعد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفّرت دائما معايير واضحة لا جدال فيها يمكن قياس سلوك ومنجزات الحكومات بموجبها . والآن يمكن بذل جهد ثابت لتعزيز الآلية الرقابية الهامة للغاية إذا ما كان لاحترام حقوق الإنسان أن يميز فعلا . وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، انشئت آليات توفر للدول إجراءات محددة تفصيلا ، وأكثر مما توفره هيئات الأمم المتحدة ، لتحديد المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان . ونفس الشيء ينطبق على الأحكام الجديدة التي وضعها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل الامتثال لمطالبات الانتخابات الحرة وحكم القانون .

(السيد فان دين برويك ، هولندا)

وهنا ، كما هو الحال في أي مكان آخر ، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمنظومات الإقليمية أن تعزز كل منها الأخرى .

ما من نظام مياشي يبقى طويلا إذا لم يسمح بالتغيير . والحقيقة ، إن مفهوم الأمم المتحدة للنظام العالمي كان دائما الجمع بين الأمن الجماعي والتغير السلمي . إن التركيز على استعادة السلم في الخليج أو في أي مكان آخر مهما كان ضروريا وأيضا كانه مبرراته ، ليس كافيا ، بل يجب علينا في الوقت نفسه أن نواصل بذل طاقتنا لمحاربة الفقر والمرض والامية والمخدرات والارهاب ، وللنهوض بتدنية اقتصادية منصفة على المعيشين المحلي والدولي على حد سواء .

ان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لهذه الجمعية المكرمة للتمساوان الاقتصادي ، الدولي ، التي انعقدت مؤخرا ، أعادت العالم إلى الطريق الصحيح في حوارهِ حول مشكلات التنمية ، بعد سنوات طوال من الاستقطاب عديم الجدوى . ويمثل اعلان الجمعية بداية طيبة لموغل وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الرابع .

وتلقي أزمة الخليج الآن بظلالها القاتمة على المستقبل المتوقع للاقتصاد . فالأسعار المرتفعة للطاقة متعوق التنمية اعاقبة كبيرة ، خاصة في بلدان العالم الثالث . وأرقام النمو ومعدلات خدمة الديون وبرامج التكيف لابد من تعديلها في مواجهة مؤشرات أكثر تشاؤما . وشمة سبب للقلق إزاء الآثار المحتملة بالنسبة إلى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي . والامر متروك لنا جميعا لايجاد السبيل لتأمين البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا ، إزاء النكسات الحادة في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . ولقد اتخذت هولندا مؤخرا زمام المبادرة باقتراح إلغاء جماعي للديون الشئائية الرسمية للبلدان الفقيرة التي تعاني من ديون فادحة والتي تنفذ سياسات اقتصادية سليمة .

كما أن من الصعب أن نتخيل تأمين السلم الدولي من دون أن نحاول في الوقت نفسه النهوض بالسلم الاجتماعي ، فمن العسير بالقدر ذاته أن نتصور ايهما يمكن أن يعيش في المدى الطويل بغير توازن بيئي - وباختصار بغير سلم أخضر . ويمكن لحياة الأجيال المقبلة على الأرض أن تتعرض لخطر كبير إذا لم يدخل الإنسان في سلم مع الطبيعة ، أو على الأقل في وقد لإطلاق النار معها . شمة تهديدات حقيقية فعلا : تسخين الجو ، وتآكل طبقة الأوزون ، والمطر الحمضي ، واتساع الصحاري ، وإزالة الأحراج ، وهي نماذج قليلة من قائمة طويلة لابد وأن نتصرف بسرعة لمنع المزيد من التفاقم ، ولا يمكن أن ننتظر حتى نحصل على دليل علمي قاطع إزاء الأسباب الأكيدة الكامنة وراء المشكلات المختلفة التي تواجهنا . وينبغي ألا نقبل بالتهديدات التي تفتقر إلى الأدلة .

من الحاسم أن نتحرك الآن نحو إبرام مبكر لاتفاقية عالمية للمناخ تضع حسدا فعلا لظواهر مثل تسخين الجو وتآكل طبقة الأوزون وإزالة الأخراج . ويسعدنا أن نلاحظ أن مؤتمر لندن الأخير توصل إلى اتفاق حول الخطر الشامل لمادة كلوروفلوروكاربون بحلول العام ٢٠٠٠ .

إن جهودنا لحماية المناخ والبيئة ككل لا يمكن أن يتحقق لها النجاح إلا من خلال المشاركة الكاملة للبلدان النامية . وعلى البلدان الصناعية واجب مساعدة تلك البلدان المثقلة بالاعباء بتقديم الأموال لها بشروط ميسرة ، إلى جانب مساعدات أخرى . وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سينعقد في عام ١٩٩٢ أن يبرم اتفاقيات على نطاق عالمي حول إجراءات ملموسة لحماية البيئة والتخلص من الضرر الذي حصل بالفعل ، مع أخذ الموقف الخاص للبلدان النامية في الاعتبار . ومتواصل هولندا القيام بدور نشيط في تحضير هذا المؤتمر . وفي هذا السياق أود أن أنوه بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمستوطنات البشرية والتنمية المستمرة الذي ستضيفه بلادي في تشرين الثاني/نوفمبر .

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، والمفاوضات حول الاتفاقيات الجديدة ، مثل الاتفاقية العالمية للمناخ ، يتيحان فرصة إعطاء الأمم المتحدة مجالا جديدا لإدارة الأزمات وسلطات للإنفاذ تضمن الامتثال بالمعايير البيئية . وينبغي أن تفتتح هذه الفرص على نحو مناسب . وعلى أية حال ، فإن ظروف الحياة على الأرض وبالتالي أمن العالم معرضان للخطر .

في الختام ، جعلت أزمة الخليج العالم يدرك مرة أخرى القيمة العظمى للأمم المتحدة تعمل على نحو سليم . ونأمل بإخلاص في أن يكون بمقدور الأمم المتحدة بعد سنوات طويلة من الركود أن تعزز دورها في إنفاذ الأمن الجماعي والنهوض بالتغيير السلمي . وينبغي للأمم المتحدة أن تفتتح الفرصة الراهنة لتستأنف العمل في إصلاح وترشييد نظامها الإداري ، الذي بدأت في السنوات القليلة الأخيرة . وهولندا كانت دائما

مؤيدة قوية لهذه المنظمة ، ومنظطلع بنصيبنا من العمل في مجال تعزيز هذه المنظمة العالمية وتعزيز القانون الدولي بكل أبعاده ، بما في ذلك زيادة الانتصاف لدى محكمة العدل الدولية ، حسبما أوصى الأمين العام به في تقريره عن أعمال المنظمة .

"إن هيئة الأمم المتحدة ، مع كل جوانب نقصها ، توفر الآن للأمم المحبة للسلم في العالم آلية قادرة على انجاز العمل المطلوب ، تعطيتها السلم إن هي أرادت السلم . وليس شمة جزء من آلية اجتماعية ، مهما كان بناؤه جيدا ، يمكن أن يكون فعالا إذا لم تتوفر إرادة وتصميم يجعلانه قادرا على انجاز العمل" .

هذه الكلمات التي قالها أحد مؤسسي الأمم المتحدة كانت تصدق في عام ١٩٤٥ وهي لا تقل صدقا في عام ١٩٩٠ .
فلنجعلها تعمل .

السيد بوه - بوه (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنعقد
هذه الدورة الخامسة والأربعون للجمعية العامة في ظل ظروف دولية جديدة . فالحرب الباردة على وشك الانتهاء ، وسباق التسلح يتباطأ بصورة واضحة . وشمة صراعات عديدة تسير نحو الحل ، وأصبح ممكنا قيام مبادرة للحوار مرة أخرى بسبب التكافل المتعاظم بين الشعوب والأمم ، رغم استمرار وجود اختلالات ومظالم اقتصادية عميقة . وشمة تحديات رئيسية يجب علينا جميعا أن نتصدي لها* .

إن هذه الحقائق تسبغ على الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة ، وتدفعنا إلى الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن لنساهم في قيام عالم يسوده العدل والسلم والحرية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليمغ (سانت لوسيا) .

وفي هذا الصدد ، أود أن أهنئ السيد لبيدو دي ماركو على انتخابه المميز
رئيسا للجمعية العامة . ان خبرته الثرة وخماله ، بالإضافة إلى دينامية بلاده ،
جمهورية مالطة ، وسياساتها الرشيدة ، داخل أسرة بلدان عدم الانحياز الكبيرة والامم
المتحدة بوجه عام ، تدفعنا جميعا إلى الاعتقاد بأنه سيطلق بنجاح بالغ بالمهام
الكبيرة الموكولة اليه . واستطيع أن اطمئنه على الدعم المستمر من الوفد
الكاميروني .

يستحق الجنرال جوزيف غاربا ممثل نيجيريا ، صلحه في هذا المنصب ، أن نشكره مرة ثانية على جهده الدؤوب وديناميته التي أدار بها ليس فقط أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، بل أيضا أعمال الدورات الاستثنائية اللاحقة .

ونود أن نعرب مرة أخرى للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن تأييدنا له . وتشجع الكاميرون الأمين العام على مواصلة جهوده التي يبذلها باقتدار يشير الإعجاب في جميع أنحاء العالم في سبيل السلم والتعاون الدولي ، وهي الجهود التي يعطي استقلال ناميبيا مؤخرا البرهان القاطع على نجاحها .

أخيرا ، نود أن نهنئ امارة لختنشتاين بمناسبة انضمامها ، بوصفها العضو الـ ١٦٠ الى منظمتنا التي زادت عالميتها بهذا الانضمام .

أقل من ١٠ سنوات فقط تفصلنا عن الالغية الثالثة ، والتغيرات الجذرية التي حدثت في العالم منذ الدورة السابقة للجمعية العامة أدت الى اعادة تشكيل الساحة السياسية الدولية .

وبصفة عامة ، كانت الصورة الرمزية لانتهاء سور برلين ايجابية للغاية وأدت الى تخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب ، وهي التوترات التي طفت على العلاقات العالمية الى حد بعيد منذ الحرب العالمية الاخيرة . وفي مناخ دولي مسؤات كهذا ، استعاد الحوار مكانته كوسيلة مفضلة ، وبالتالي ظهر بصيص من الامل لمواجهة التحديات الرئيسية التي تشكلها الحريات والتنمية والعلم في الاعوام الاخيرة من هذا القرن .

الآن أصبح السلم في متناول أيدينا : تلك هي الرسالة التي يبعثها إليها الانفراج ، وانفتاح أوروبا الشرقية ، والتحسن الكبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويدعم تلك الرسالة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، كانت النتائج التي تترتب على مختلف مؤتمرات القمة والاتفاقات السوفياتية الامريكية مبعثا للاطمئنان الى أبعاد حد ، مثلها في ذلك مثل

مختلف النتائج والتوصيات المنبثقة من أعمال مؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعامدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ونرحب بوجه خاص بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتعلقة بالقدرة النووية لجنوب أفريقيا ، ونزع السلاح التقليدي ، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . ونحن على ثقة كبيرة في أن عوائد السلم الناتجة عن تباطؤ سباق التسلح سوف تكرر لتمويل التنمية ، لا سيما في البلدان الفقيرة . ومن ثم نترجم الرابطة المعترف بها الآن بين نزع السلاح والتنمية بذلك إلى حقيقة .

من الأهمية بمكان أن يؤدي التحسن الكبير في المناخ السياسي الدولي إلى تعزيز مساعيها الرامية إلى إيجاد حلول للنزاعات العديدة التي ما زالت تعصف بأجزاء مختلفة من العالم . فما زال نيل ناميبيا استقلالها ماثلاً في ذاكرتنا . ونفتنم هذه الفرصة مرة ثانية لكي نرحب بأحر المشاعر بانضمام تلك الدولة الفتية بين ظهرانيها كعضو كامل العضوية في منظمتنا . ويتعين على المجتمع الدولي الذي بذل جهوداً مضنية لتحقيق ذلك ، أن يقدم لذلك البلد الآن كل المساعدات اللازمة لتمكينه من تعزيز سيادته واستعادة سلامته الإقليمية والنهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية . ولن نألو الكامبيرون جهداً لتطوير تعاونها الشامل وتعزيزه مع ذلك البلد الشقيق .

فيما يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا ، فإنه على الرغم من الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، والإعلان عن مجموعة من الإصلاحات وبدء الحوار بين النظام المنصري والحركات المعارضة ، ما زالت الحالة في جنوب أفريقيا تشكل مصدر قلق بالغ لأن دعائم نظام الفصل المنصري البغيض ما زالت قائمة وراسخة ، مبقية على الشكل الخفي من الرعب المنصري الذي ندبه .

وفي هذا السياق ، يتعين على المجتمع الدولي الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك النظام حتى يقدم الدليل على حدوث تغيير أساسي لا رجعة فيه لهذه الحالة . فالهدف ليس اصلاح الفصل المنصري بل استئصاله كاملاً وإقامة مجتمع حر ديمقراطي لا عرق في جنوب أفريقيا .

وفي أنغولا وموزامبيق ، تحيط الكامبيرون علما وتشجع مساعي قادة هذين البلدين من أجل إقرار سلم داخلي دائم . ونؤيد أيضا جهود الامين العام لتنفيذ الحلول التي طالبت بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية .

وفي القرن الافريقي ، وكذلك الحالة بين تشاد وليبيا ، وبين السنغال وموريتانيا ، فإن متطلبات السلم تقتضي اليوم الرد من جانب جميع المعنيين . والحوار هو سبيل الخلاص .

وفي ظل هذا المنظور ، أكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية مرة أخرى في مؤتمر القمة الاخير الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا ، تصميمهم على العمل سويا بغية التوصل الى حل سريع لجميع هذه النزاعات من خلال جهود ومبادرات سلم تنبع من داخل القارة .

وفي الشرق الاوسط ما زالت الحالة متوترة . وإننا ما زلنا مقتنعين ، فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، أن أي حل منصف ينبغي بالضرورة أن يتضمن الاعتراف بالحق الاساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة وطن له ، وكذلك الحق الاساسي لدولة اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

ونظرا لتعقد هذه الحالة وقدرتها على تعريض السلم العالمي للخطر ، نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لفكرة عقد مؤتمر دولي يكرس لهذه المسألة الهامة تحت إشراف الامم المتحدة .

ينبغي أن تسود قضية السلم أيضا فيما يتعلق بالنزاع الخطير في الخليج الفارسي . وقد يدفع الغزو العسكري واحتلال الكويت حشد القوات ومختلف أنواع الأسلحة بتلك المنطقة ، المضطربة فعلا الى موقف متفجر بشكل خاص محفوف بعواقب لا يمكن حصرها .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتمامه التام لهذه الحالة . وعلينا أن نتحلّى باكبر قدر من ضبط النفس ونتجنب كل عمل يمكن أن يؤدي الى تفاقم الحالة .

ويتعين على الأمم المتحدة أن تعمل بصورة جماعية وفقا لمبادئ الميثاق ، مع التركيز بصفة خاصة على الحوار والاتفاق عريض القاعدة كوسيلة لتوفير تسوية سلمية لهذه الازمة الخطيرة . وعلى أي حال ، يجب استعادة السلامة الإقليمية والسيادة لدولة الكويت .

وفي الانحاء الأخرى من العالم التي ما زالت تمشق بؤر التوتر فيها ، ينبغي ألا نالو جهدا من أجل إعلاء مبادئ القانون الدولي المكرمة في ميثاق منظماتنا ، ولا سيما مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات .

وفي هذا الصدد ، ترحب الكامبيرون بالمبادرات الجارية الآن في شبه الجزيرة الكورية الرامية إلى تعزيز التقارب السلمي بين الدولتين الكوريتين . وعلاوة على ذلك ، يحدونا الأمل في أن تترجم إلى واقع عملي كل النتائج المشجعة التي تحققت في المفاوضات التي جرت مؤخرا بشأن كمبوديا والتي صادق عليها مجلس الأمن قبل وقت قصير .

وانطلاقا من نفس الروح ، نشجع كل ما يتخذ حاليا من أجل استعادة السلم في أمريكا الوسطى ، وفي الكاريبي ، وفي أنحاء أخرى من العالم .

أخيرا ، نرحب بالجهود التي تستحق الشناء والتي أدت الى الاتفاقات بشأن توحيد الدولتين الالمانيتين ، اللتين تتمتع الكامبيرون معهما بعلاقات صداقة وتعاون ممتازة . وبلدي على استعداد لمواصلة علاقاته مع ألمانيا الموحدة وتكثيف هذه العلاقات .

لسوء الحظ ان التطورات الايجابية على المسرح السياسي الراهن تتناقض كليا مع الحالة الاقتصادية العالمية . وهذه الحالة غير مواتية بشكل ملحوظ لبلدان العالم الثالث ، وتتسم باختلالات اقتصادية عميقة : فمن جهة هناك اقتصادات بلدان الشمال المزدهرة ، ومن جهة أخرى هناك اقتصادات بلدان الجنوب المتأزمة . والتحول العالمي في التدفقات النقدية والاقتصادية والمالية وما ترتب عليه من اعادة توزيع عناصر التنمية تدفع الدول الفقيرة تدريجيا الى الهامش .

إن انخفاض أسعار السلع الاساسية المطرد ، ومديونية البلدان النامية المفرطة ، وتناقص المعونة ، والتدفق المالي المافي العكسي الى البلدان المتقدمة النمو ، والتدهور الحاد في البيئة ، لا تزال جميعها سمات رئيسية للحالة الاقتصادية العالمية .

تواجه افريقيا ، أكثر من أية قارة أخرى ، مصاعب جسيمة . فبالاضافة الى العلل التي أشرت اليها للتو ، تواجه كوارث طبيعية أيضا ، مثل الجفاف والتصحر والفيضانات والابوئة والمجاعة وغزو الجراد - وهذه جميعها تزيد من القيود التي تصاحب اعتماد شتى برامج التكيف الهيكلي .

وحالة قارتنا الراهنة ، التي لم يسبق لها مثيل ، يزيدها من تفاقمها بشكل خاص أزمة الدين الخارجي ، التي تستهلك معظم حصيللة صادرات بلدنا . وهذا هو السبب الذي يحدونا الى مواصلة دعم جميع المبادرات التي تستهدف إيجاد حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الدين .

ونحن لا نزال مقتنعين بأن بومع الأمم المتحدة ، التي اعتمدت برنامج الانعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا ، أن توفر زخما حاسما لهذه المبادرة .

والكامبيرون ترحب بتدابير تخفيف عبء الديون وإلغائها التي اعتمدت في السنوات الأخيرة من جانب مؤتمر قمة الدول السبع وكذلك من جانب بعض البلدان المتقدمة ، مثل برنما وكندا والولايات المتحدة وبلجيكا .

وعلى معيد آخر ، فإننا نأمل أن يؤدي تدخل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومختلف الآليات التمحيضية والتعويضية لبلدان افريقيا وحوض الكاريبي والمحيط الهادئ ، التي نمت عليها اتفاقية لومي الجديدة ، الى تحقيق النتائج المرجوة .

ومما لا شك فيه ، أن النتائج التي أسفرت عنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي ، لاسيما لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ونتائج مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا معالم هامة على طريق مسعانا الجماعي لايجاد حلول اللازمة الاقتصادية الدولية .

إلا أننا لا نزال مقتنعين بأنه اذا ما أريد لهذه التدابير والمبادرات الشائبة أن تكون فعالة فيتعين دمجها في الاطار الاوسع للحوار المعزز بين الشمال والجنوب من خلال مفاوضات يجري التركيز فيها على ترابط قضايا النمو والامن والتنمية . وهنا تكمن الاهمية الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد التنمية الرابع ، التي نأمل أن تعتمد في دورة الجمعية هذه . ومن شأن هذه الاستراتيجية أن توفر الفرصة للتعرف على مدى الإرادة السياسية الجديدة المندخقة عن أعمال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي أشرت اليها للتو .

وينسحب هذا أيضا على مفاوضات جولة أوروغواي التي تدخل مرحلتها الأخيرة في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، والتي نأمل أن تسفر عن اعتماد تدابير منصفة لتمييز القدرة التنافسية التجارية لبلداننا .

وعلى ضوء الطبيعة العالمية للخطر الذي يتهدد البيئة والعلاقة الوثيقة بينها وبين التنمية ، تقوم حاجة ملحة لتحديد الاهداف العامة واعتماد التدابير الملائمة .

وهذه الشواغل سيتردد الإعراب عنها في مؤتمر عموم افريقيا للتنسيق المعني بالبيئة والتنمية المستمرة في افريقيا ، الذي سيعقد في باماكو ، مالي ، في كانون

الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وفي إعلان منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٩١ ، بوصفه مام افريقيا للبيئة .

ويصدق هذا القول أيضا على المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد عام ١٩٩٣ .

ينبغي لجميع هذه الاجتماعات أن توفر لنا الفرصة لنلتزم معا سبل ووسائل وحل المشاكل مثل تقلص طبقة الاوزون والجفاف والتلوث والتصحر والامطار الحمضية والفيضانات ليتسنى لنا الحفاظ على البيئة على نحو أفضل وضمان التوازن للنظام الايكولوجي برمته .

فيما يتعلق بالمفاوضات الدائرة الآن في إطار اللجنة التحضيرية لسلطة قاع البحار الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار ، فإنها حققت حتى الآن تقدما ملحوظا ، لاسيما فيما يتصل بتسجيل أوائل المستثمرين الرواد والاتفاق المعني بتنفيذ الالتزامات التي قطعها هؤلاء الرواد على أنفسهم والدول التي تصدر هذه التراخيص لهم .

إلا أن من الضروري التغلب على المصاعب المنتظرة بسرعة وبروح توفيقية ليتسنى تيسير وضع الاتفاقية موضع التنفيذ ، في الوقت الذي نشجع فيه المشاركة العالمية في النظام القانوني الجديد للبحار والمحيطات .

من التحديات الرئيسية التي يجب أن نستمدى لها في نهاية هذا القرن مسألة حقوق الانسان والحريات الاساسية . والجيشان الدائر الآن في شتى أنحاء العالم دليل على الاهتمام الكبير بهذه المسألة الهامة . وإننا نرحب بالدور الدشيط الذي قامت به الامم المتحدة في هذا الميدان .

وعقد مؤتمر قمة عالمي من أجل الطفل بعد أيام قليلة في المقر دليل آخر على هذا النوع من الأنشطة ، التي تلقى الدعم الكامل من حكومتي .

في افريقيا ، أحرز تقدم كبير في مجال حقوق الانسان . وميثاق افريقيا لحقوق الانسان والشعوب وضع موضع التنفيذ ، وأنشئت اللجنة المعنية برصد تنفيذه .

وفي مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في أديس أبابا ، أصدر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية إعلانا هاما يعيد التأكيد على التزامهم بتميز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في افريقيا . فيما يتعلق بالديمقراطية على وجه الخصوص ، ذكرنا الرئيس بول بيا ، رئيس الكامبيرون ، بأنه :

"يجري بناء الديمقراطية يوما بعد يوم ، وما من أحد معصوم من الخطأ . وإننا نمر بالمراحل الضرورية ونسير فيها بسرعتنا الخاصة ، آخذين في الاعتبار قدراتنا والاحتياجات الفريدة لبلداننا" .

وفي الكامبيرون ، أعطيت حقوق الانسان والحريات الاساسية ، التي كانت كما هو الحال دائما في صلب فلسفتنا ومحور أنشطة حكومتنا الجديدة ، دفعة جديدة باعتماد تدابير هامة تشمل بشكل خاص تعزيز حرية الصحافة ، واعادة النظر في قانون حرية النقابات لجعله أكثر تحررا ، وإلغاء تشريعات الطوارئ ، وإنشاء لجنة لحقوق الانسان .

وعليه ، فإن افريقيا بوجه عام ، والكامبيرون بوجه خاص ، مقتدعة اقتناعا راسخا بأن الكفاح من أجل حقوق الانسان والحريات الاساسية كفاح عالمي وتطلع مشروع . إلا أن هذه الحقوق والحريات ، وهي بكل تأكيد عوامل قوية من عوامل التنمية ، تحتاج بدورها لكي تزدهر ازدهارا تاما الى ظروف اقتصادية واجتماعية مزدهرة . وعليه ، فإنه لا يمكن أن ننكر وجود علاقة دينامية بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية ، ولا تتجزأ عنها .

إننا نمر في مرحلة حافلة بالتحديات التاريخية التي تنعكس في شكل عدد من الاحداث بين الدول ، بل وحتى داخل الدولة الواحدة . وعلى حين أننا لا نستطيع أن نتنبأ تنبؤا دقيقا بما ينطوي عليه المستقبل ، فإن من المأمون الاعتقاد بأنه تتوفر للبشرية الآن ، بفضل التقدم الكبير الذي أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا ، مجموعة متكاملة من الوسائل التي اذا سخرت لمنفعة البشرية بأسرها يمكن أن تنقلنا الى مستقبل أفضل .

إن كل يوم يمر يقوّي الروابط بين شتى أجزاء عالمنا . وفي ضوء التحديات العديدة التي تواجه عصرنا يتطلب الأمر اتخاذ إجراء جماعي ، وتعزيز مؤسسات التكافل ، والاتفاق ، والتعاون العريض القاعدة . وفي هذا المنظور تظل الأمم المتحدة إطار ممتازا للتوفيق بين وجهات نظر جميع الأمم لتحقيق الأهداف المشتركة . إن الالتزام الخطيرة التي واجهتها الأمم المتحدة في الثمانينات مكنتها من الاضطلاع بمبادرات هامة لزيادة قدرتها على العمل . ونأمل أن تقدم لها الدول الأعضاء ، بتوافر الإرادة السياسية المتجددة ، الوسائل التي تمكنها من القيام بعملها كما يجب .

لقد تصور الآباء المؤسسون لمنظمتنا ، عن طريق أهداف ومبادئ ومقاصد الميثاق ، عالما مثاليا يقوم على السلم والتعاون الدولي ورفاه الجميع . إن فجر الالف الثالثة والآمال الجديدة التي ولدها ، يوفر لنا الفرصة للدخول إلى مرحلة حاسمة في تقدم البشرية نحو عالم أفضل .

السيد فروتوس فايسكن (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

في البداية أن أهنئ الرئيس بمناسبة انتخابه لمنصبه الرفيع في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . ونحن نشق بأنه سيتمكن ، بصفاته الفكرية والأخلاقية العالية ، من الاضطلاع بأعمالنا بأكبر قدر من الكفاءة والحزم .

نود أيضا أن نقدم تحيات حكومتنا إلى السيد خافيير بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة وأن نعرب عن ارتياحنا لأدائه الممتاز للمهام التي عهد بها إليه .

نود كذلك أن نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن ارتياحها لقبول إمارة لختنشتاين وجمهورية ناميبيا في عضوية الأمم المتحدة .

لقد حضرنا إلى هذا المحفل ونحن مقتنعون بأن الأهداف والمبادئ الواردة في الميثاق لا تزال صالحة . والتغيرات الهامة التي تحدث في العالم تسمح لنا بالتنبؤ بقيام عصر من السلم والود بين الشعوب والتفاهم المتزايد بين الدولتين العظميين والتعاون والمساعدة بين جميع الأمم .

في هذا السياق الدولي تكتسب الأمم المتحدة أهمية جديدة باعتبارها محفلاً لتنسيق الأنشطة الوطنية والإقليمية وأداة لا غنى عنها لتحقيق السلم والأمن في العالم . إن العمل الذي يخطط به مجلس الأمن ضروري لتعزيز منظماتنا ، وقد أكدت أعمال هذا المجلس في الآونة الأخيرة الحاجة إلى التعددية .

إن جمهورية باراغواي تشاطر فعوى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بإدانة نزو الكويت إدانة واضحة قاطعة ووضع تدابير لردع العدوان ، وتأييدها تأييداً تاماً . إن حق أية دولة في الاستقلال ، والسلامة الإقليمية وممارسة السيادة بحرية ، ضروري لبقاء النظام القانوني الدولي . ولا يمكن أن نتمور العيش في مجتمع الأمم إذا لم تحترم هذه الحقوق احتراماً تاماً وكاملاً . ولهذا السبب لم تكتف باراغواي بأن تدين علناً ذلك العدوان على دولة عضو في منظماتنا ولكنها ، التزاماً بالأحكام التي اعتمدها مجلس الأمن ، اتخذت تدابير علناً عنها بالفعل . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشجع الأمين العام على الاضطلاع بجهود جديدة لحسم هذا الصراع في إطار الأمم المتحدة .

إن باراغواي التي كانت لها دائماً علاقات تعاون وشيقة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية لا يمكنها إلا أن تعبر عن ارتياحها لقرار الدولتين الألمانييتين بالاتحاد مرة أخرى في أمة كبيرة واحدة .

ونحن نحيي الاتجاه إلى تطبيع العلاقات الداخلية في جمهورية جنوب أفريقيا ونؤيد أية إصلاحات تؤدي - بموافقة القطاعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع في جنوب أفريقيا - إلى الاندماج الكامل لجميع المواطنين دون تمييز عنصري .

ونلاحظ بشعور بالقلق أن المنظمة لم تتمكن حتى الآن من حل مشكلة الشرق الأوسط . وستؤيد باراغواي أية مبادرة تؤدي إلى إيجاد حل سلمي للخلافات التي تفرق شعوب إسرائيل والدول العربية وتأخذ في الحسبان حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن خاص وحق دولة إسرائيل في العيش في سلام داخل حدودها .

لقد تعززت بوادر إمكانية إيجاد حل تفاوضي للصراع الطويل في كمبوديا ، بالقرارات التي أصدرتها الأطراف المعنية بقبول خطة السلم والحل الشامل وذلك بمساعدة

الأمم المتحدة . ويسعد باراغواي أن تؤيد تلك الخطوات وتحت الاطراف المعنية على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق السلم والمصالحة للشعب الكمبودي .

نود أيضا أن نفتتح هذه الفرصة لنعرب عن تضامن حكومتنا مع الجهود المستمرة لجمهورية كوريا لتحقيق المصالحة ، عن طريق الحوار ، للشعب الكوري وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ونأمل أن يمثل شعب كوريا في وسطنا في المستقبل القريب .

لا تزال مسألة نزع السلاح تحظى بالأولوية في منظماتنا . والمناخ الجديد للثقة والحوار الذي ظهر بين الدولتين العظميين يسمح لنا بأن نأمل أن جزءا من الموارد المستخدمة في إنتاج الأسلحة يمكن إعادة توجيهه لمساعدة التنمية .

ولا يمكن أن يتحقق السلم والامن إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار حاجات الشعوب ونظرنا إلى أسباب ومصادر العنف . ونظرا لابعاد المشكلات العالمية المختلفة ، فإننا جميعا ندرك تماما مخاطر المواجهة النووية ، وكان من بين الشواغل الرئيسية للحكومة الديمقراطية في بلدي ، التي قامت بعد الانتخابات التي أجريت في (١ ايار/مايو ١٩٨٩ ، ضرورة التحقيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية . إن الإرادة السياسية وضعت بلادي بين الدول الاعضاء في المنظمة التي تحترم احترامها كاملا حقوق الإنسان . وتبذل حكومة بلادي جهودا كبيرة لتكييف تشريعها حتى يصبح من ضمن التشريعات المتقدمة ، ونشر المبادئ الأساسية حتى تدرب شعبها على معرفة حقوق الإنسان واحترامها . ولتحقيق هذا الهدف عهدت إلينا المنظمة في تموز/يوليه الماضي لأول مرة ، بعقد حلقة دراسية تتعلق بحقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة . وتعلق حكومتنا الوطنية أهمية قصوى على رفاه الاطفال ، ولذلك رحبت بارتياح بانباء عقد مؤتمر قمة في الأمم المتحدة تناقش فيه التدابير العملية وتتخذ القرارات بغية حل المشكلات التي تضر بالاطفال .

وعلى الصعيد الوطني ، وفي علاقاتنا الثنائية ، يجري اعتماد تدابير محددة لتعزيز ما لدى بلادنا من صكوك قانونية وأجهزة مؤسسية بغية زيادة فعالية الرقابة على إنتاج العقاقير الخطرة والاتجار بها على نحو غير مشروع . وفي الوقت نفسه توضع برامج للتعاون في الإطار القانوني للاتفاقات التي وقعتها مؤخرا مع البلدان المجاورة ومع الولايات المتحدة من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة أكثر فعالية . وتماشيا مع ذلك ، صدقت باراغواي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

وفي اعتقادنا ، أنه قد تم ، في بلدنا ، وفي العالم بأسره إحراز تقدم ملموس على طريق مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وسوف نواصل كفاحنا لنكفل من خلال توعية شبابنا وتهيئة ظروف اجتماعية أفضل ، القضاء على أي إغراء في تعاطي المخدرات . كما أن حكومتنا التي تلتزم بالعمل على ضمان مستقبل أفضل للبشرية ، تأخذ على عاتقها المساعدة في اعتماد كل ما يلزم من تدابير لصون مواردنا الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة ، وتعتزم اتخاذ وتنفيذ كل ما يقتضيه تحقيق تلك الغاية من تدابير .

في عام ١٩٩٢ الذي تحل فيه الذكرى الخمسمائة لاكتشاف أمريكا ستعرب قارتنا مرة أخرى عن أملها في إقامة عالم أفضل للإنسانية ، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل . ومنذ ثلاثين عاما ، أي في عام ١٩٦٠ ، بدأنا برنامج الأمم المتحدة الأول للتنمية وأعدنا استراتيجية عمل . وعلى الرغم من ذلك لا تزال مشاكل البلدان النامية أبعد ما تكون عن الحل . وما زلنا نواجه عقبات خطيرة تعترض توسعنا في التجارة ، فبدلا من تزايد نقل الموارد من الدول الصناعية إلى بلداننا ، نجد العكس محييا . وتوالي أسعار سلعنا الأساسية الانخفاض بالقيمة الحقيقية ومن ثم تفشل كل جهودنا الرامية إلى توفير رأس المال . ومن بين مشاكلنا التي تبدو متعذرة الحل أو غير قابلة للحل إلا في جانب منها ، المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وبخاصة إلى البلدان متوسطة النمو التي تشتد حاجتها إليها ، هذا بالإضافة إلى تفاؤل مواردنا المالية باطراد والدين الخارجي .

ونحن على اقتناع تام بأنه لا غنى عن معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعنا الدولي معالجة شاملة باتخاذ تدابير تغير بنية الاقتصاد العالمي تغييرا فعليا ، مما ينتج منه نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا . إذ لا يمكن أن تسفر أي استراتيجية تنتهج مستقبلا عن نتائج حاسمة ما لم تعزز بإجراء إصلاحات هيكلية .

بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب أصبح بمقدورنا أن نفكر في مجتمع من الأمم يستثمر كل قواه في نوع جديد من الكفاح ، يسعى فيه الشمال والجنوب وقد اجتمعا على مثل عليا مشتركة ، إلى إزالة الأسباب الرئيسية للمعاناة الإنسانية . ونحن لا نصبو إلى عالم يسوده التعايش السلمي فحسب بل وأيضا يظلله التكامل والتعاون وتقدم فيه المساعدة لغرض التنمية .

إن باراغواي ترى في التكامل عاملا شاملا من عوامل التطور وذلك باعتباره أفضل وسيلة سياسية واقتصادية لكفالة المستقبل لأمريكا اللاتينية . ولذا لبينا الدعوة للمشاركة في عملية بدأتها الأرجنتين والبرازيل وتشمل أيضا شيلي وأوروغواي . وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أن موقف أوروغواي المؤيد للتكامل لا يتبدى في إعلان المبادئ الوارد في دستورنا الوطني فحسب بل وأيضا في روابطنا الوطيدة مع جيراننا في القارة الأمريكية ، سواء في المشروعات التجارية مثل توليد الطاقة ، أو في مجال البنية الأساسية ، وكذا في الجهود المشتركة مثل مشروع مجرى باراغواي - بارانا المائي . وأملنا أن يعرف هذا العقد في أمريكا بمقد التكامل ، ونحن على ثقة بأنه سيمود بالشفع على شعوبنا . فلا بد أن تلبي أمريكا نداء الوحدة التاريخي .

لقد رحبت بلدان نصف الكرة الغربي بمبادرة "أمريكا" التي طرحها الرئيس بوش ، لأنها تعبر عن روح الوحدة والتضامن في القارتين وعن اعتزام حكومة الولايات المتحدة مساعدة البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، انتهجت بلدان منطقة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية موقفا واحدا فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق محدد مع حكومة الولايات المتحدة .

منذ إحلال الديمقراطية في بلدي أجريت انتخابات حرة أصفرت عن تولية السلطة حكومة بقيادة الرئيس اندريس رودريغز ، وذلك مع التقيد التام بالشرعية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان . وتمثلت أولى مهامها في تعديل صكوكنا القانونية وإصلاح أجهزتنا المؤسسية بما يسمح لنا بكفالة ممارسة الديمقراطية في بلدنا على الوجه الأكمل . ومن ثم يمكننا أن نشير إلى إلغاء القوانين القمعية ، واعتماد كونفرصا الوطني لقانون انتخابي جديد يدمج تشريعات باراغواي في مؤسسات تليق بالديمقراطية الحديثة القائمة على المشاركة ، وإجراء أول انتخابات بلدية مباشرة في تاريخ باراغواي ، عام ١٩٩١ ، وإشاعة مناخ يعمه التسامح والحوار بين جميع الأحزاب السياسية في بلدنا دونما تحيز ايديولوجي . كما أن الحق في التجمع مكفول ويحظى بالاحترام . وتتمتع اتحادات العمال بحرية التعبير عن نفسها من خلال النقابات العمالية ، ولا يوجد في بلدنا أي سجناء سياسيين . أما في المجال الاقتصادي ، فقد قبلت الحكومة التصدي لمسؤولية إصلاح أوجه الاختلال في البلاد باعتماد ما يلزم من سياسات اقتصادية ومالية ونقدية ، وسياسات في ميدان المبادلات .

إن حل بعض المشاكل يتيح الإمكانية لحل مشاكل أخرى طفت عليها الأولى . وعلى ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تسمح لنا برؤية باراغواي جديدة مفعمة بالأمل في تحقيق قدر أكبر من الرفاهة والسعادة ، تسنى لنا أن نقدر تقديرًا أفضل حجم المشاكل التي تعترض الحكومة الوطنية حلها . ولذا ، فإننا نحتاج إلى التعاون والتفهم من جانب الأمم المتحدة والدول المديقة التي بلغت مستوى أعلى من التنمية .

إن ما يشهده العالم من تغيرات كبرى يؤكد مجددا إيماننا بمصير أفضل للبشرية . فمع سقوط الحواجز وفتح الحدود ، تتقدم الإنسانية صوب مستقبل تستطيع فيه أن تمارس حقوقها غير القابلة للتصرف . كما أن التغيرات التي حدثت في أمريكا وفي أوروبا بوجه خاص ، تشكل في المقام الأول ، انتمارا للحرية ولحق الشعوب في أن تختار مستقبلها وتنعم بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

تمر أمريكا ، أمريكتنا ، بفترة فريدة تشهد إقامة حكومات منتخبة ديمقراطيا ، تستجيب لمطالب الشعوب وتتحرك صوب التكامل . إذ تنشذ أمريكا الوطن الواحد الذي تبلغ به منتهى آمالها وأحلامها .

وإننا لنؤكد مجددا ثقتنا في الأمم المتحدة . فهي ستظل الاداة الرئيسية لمصون السلم العالمي ، وفي المقام الاول ، لكفالة حريات الشعوب والأمم واستقلالها ولامتها ، ولتنفيذ القانون ، وإيجاد حلول مقبولة لجميع المنازعات .

السيد بوزير (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري البالغ أن أرى السيد دي ماركو ممثل أحد البلدان الصديقة من منطقة البحر الابيض المتوسط يراس هذه الدورة للجمعية العامة . وإنني لأتوجه إليه بالتهنئة على انتخابه عن جدارة واستحقاق لشغل هذا المنصب الرفيع ، وأنا على ثقة من أن هذه الدورة ستعالج ، بفضل توجيهاته القديرة ، المشاكل المطروحة عليها معالجة متبصرة وحكيمة لتسهم بذلك إسهاما هاما في تحقيق السلم والاستقرار .

وأود أيضا أن أحيي اللواء يوسف غاربا رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، على كفاءته المشهودة في توجيه أعمال الجمعية العامة أثناء فترة مشحونة وإن كانت مثمرة .

كما أود أن أشكر السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام لمنظمتنا ، على إسهامه الفريد في نجاح الأمم المتحدة خلال هذه الفترة المصيرية .

وتعتقد الدورة الحالية للجمعية العامة في ظل خلفية من الأحداث البالفة الأهمية التي وقعت أثناء الـ ١٢ شهرا الماضية . والواقع ، أن هذه الفترة قد صادت فيها ، قبل غزو العراق واحتلاله للكويت في آب/أغسطس ، موجات من الأمل والابتهاج . بالاتجاهات التي كانت آخذة في اكتساب قوة دفع عندما اجتمعنا في العام الماضي ، بدأت تؤتي ثمارها . وبعد أن شهدنا انهيار سور برلين ، وتفكك الستار الحديدي ، ومقوط النظم الشمولية ، وميلاد أوروبا الجديدة ، أصبح في إمكاننا أن نتكلم بشقة عن نهاية الحرب الباردة . وأود أن أتقدم بأحر تهاني حكومتي إلى الوفدين الألمانيين الحاضرين هنا لأنهما حققا بطريقة سلسة ناجحة توحيد الأمة الألمانية في ظل دولة ألمانية ديمقراطية مسالمة تساهم يقينا في الاستقرار في أوروبا .

وكان من المشجع أن نلاحظ أن سلسلة الأحداث المثيرة الإيجابية التي أعادت تشكيل أوروبا ، قد ساعدت على تخفيف حدة التوتر بعض الشيء في كوكبنا . ومما يبعث في أنفسنا الأمل في هذا الصدد ، أن نرى أن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد أحرزت تقدما كبيرا هناك بالوصول إلى معالم جديدة في مجال رصد حقوق الإنسان ، وتعزيز التعاون بشأن المسائل البيئية وتدعيم آليات بناء الثقة ، إلى جانب زيادة تدابير الاستقرار التقليدية .

وقد استفاد العالم عموما أيضا من الفرص التي تتيحها أوروبا التي ننعم بالسلام مع نفسها . وتبشر الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة بمستقبل أكثر إشراقا . ونرى تركيا أن هذه الجهود لا يمكن أن تفيد إلا إذا استمرت ودون الانشقاق من أمن البلدان المعنية . ويمكن أن تكون عملية نزع السلاح مفيدة ما دامت لا تقلل من الأمن الذي يحققه الدفاع والردع . وستواصل تركيا ، كنتيجة طبيعية لسياستها الخارجية العلمية المنحى ، المساهمة في المساعي الجارية من أجل تحقيق النجاح لهاتين العمليتين . فضلا عن ذلك ، يحضرنا ما تم التأكيد عليه في اجتماع كوبنهاغن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من التزام بمثل الديمقراطية والتعددية وحكم القانون ، ومن ثم نعتقد أن احترام حقوق الإنسان الذي يشكل حجر الزاوية في هذا الصرح ، سيكتسب أولوية أكبر في المجالات التي تنشط فيها الأمم المتحدة بصورة متزايدة .

وتنعتقد الدورة الحالية للجمعية العامة في ظل خلفية من الأحداث البالغة الأهمية التي وقعت أثناء الـ ١٢ شهرا الماضية . والواقع ، أن هذه الفترة قد سادت فيها ، قبل غزو العراق واحتلاله للكويت في آب/أغسطس ، موجات من الأمل والابتهاج . فالاتجاهات التي كانت آخذة في اكتساب قوة دفع عندما اجتمعنا في العام الماضي ، بدأت تؤتي ثمارها . وبعد أن شهدنا انهيار مور برلين ، وتفكك الستار الحديدي ، ومقوط النظم الشمولية ، وميلاد أوروبا جديدة ، أصبح في إمكاننا أن نتكلم بثقة عن نهاية الحرب الباردة . وأود أن أتقدم بأحر تهاني حكومتي إلى الوفدين الألمانيين الحاضرين هنا لأنهما حققا بطريقة ملسة ناجحة توحيد الأمة الألمانية في ظل دولة ألمانية ديمقراطية مسالمة تساهم يقينا في الاستقرار في أوروبا .

وكان من المشجع أن نلاحظ أن سلسلة الأحداث المثيرة الإيجابية التي أعادت تشكيل أوروبا ، قد ساعدت على تخفيف حدة التوتر بعض الشيء في كوكبنا . ومما يبعث في أنفسنا الأمل في هذا الصدد ، أن نرى أن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد أحرزت تقدما كبيرا هناك بالوصول إلى معالم جديدة في مجال رصد حقوق الإنسان ، وتعزيز التعاون بشأن المسائل البيئية وتدعيم آليات بناء الثقة ، إلى جانب زيادة تدابير الاستقرار التقليدية .

وقد استفاد العالم عموما أيضا من الفرص التي تتيحها أوروبا التي تنعم بالسلام مع نفسها . وتبشر الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة بمستقبل أكثر إشراقا . وترى تركيا أن هذه الجهود لا يمكن أن تغيد إلا إذا استمرت ودون الانتقاص من أمن البلدان المعنية . ويمكن أن تكون عملية نزع السلاح مفيدة ما دامت لا تقلل من الأمن الذي يحققه الدفاع والردع . وستواصل تركيا ، كنتيجة طبيعية لسياستها الخارجية السلمية المنحى ، المساهمة في المساعي الجارية من أجل تحقيق النجاح لهاتين العمليتين . فضلا عن ذلك ، يحضرنا ما تم التأكيد عليه في اجتماع كوبنهاغن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من التزام بمثل الديمقراطية والتعددية وحكم القانون ، ومن ثم نعتقد أن احترام حقوق الإنسان الذي يشكل حجر الزاوية في هذا الصرح ، سيكتسب أولوية أكبر في المجالات التي تنشط فيها الأمم المتحدة بصورة متزايدة .

ومع تخفيف حدة التوتر الدولي وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة ، فإن المعايير والاهداف التي تحدت في كوبنهاغن لن تظل مقتصرة على أوروبا وأمريكا الشمالية بل ستكون مثالا للعالم أجمع في المساعدة على النهوض بقضية حقوق الإنسان .

لقد شاء أحد أعضاء الأمم المتحدة ، لم يتخلص إلا مؤخرا من حرب دامت ثمانين سنوات ، أن يسبح ضد تيار التاريخ ، بارتكاب عدوان من النوع الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية ، فغزا واحتل إقليم عضو آخر بالأمم المتحدة منذ ما يقرب من شهرين . وهذا الحدث المؤسف وقع في منطقة متفجرة من العالم وهو يفاقم بدرجة أكبر الحالة المقلقة والحساسة . وقد اجتازت الأمم المتحدة المرحلة الأولى من هذه التجربة القاسية بنجاح باهر . وجاء اعتماد قرارات مجلس الأمن على وجه السرعة في أعقاب العدوان العراقي على الكويت شاهدا واضحا على تصميم الأمم المتحدة الراسخ على إرساء المبدأ القائل بأن هذه الأعمال المناقضة للقواعد الحديثة للسلوك الدولي لا يمكن التسامح معها .

وتعلق تركيا ، التي تجاور الشرق الأوسط والتي تربطها علاقات تاريخية وثيقة بكل من البلدين المعنيين في هذه التجربة المؤسفة ، أقصى قدر من الأهمية على تحقيق الاهداف والمقاصد التي حددها مجلس الأمن على وجه الدقة . كما أننا نؤيد التدابير المتوخاة من القرارات ذات الملة الصادرة عن المجلس ، ونؤيد تنفيذها تنفيذا صارما . وتشعر حكومتنا بقلق بالغ لوجود خطر يمكن أن يهدد باشتعال منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، ما لم تنسحب القوات العراقية انسحابا كاملا غير مشروط من الكويت وتُؤد حكومة الكويت الشرعية . ومن الطبيعي أن يقترن هذا الانسحاب وهذه العودة بالإفراج الفوري عن جميع الأجانب الذين يحتجزهم العراق كرهائن . وتؤمن تركيا إيمانا راسخا بأنه ينبغي تطبيق جزاءات الأمم المتحدة بالكامل ، وترى أن نهج العمل هذا ينطوي على أكبر فرصة لوضع حد ملموس للآزمة الراهنة . وبهذه الروح ستواصل تركيا بذل التضحيات الغالية لضمان التقيد الكامل بقرارات مجلس الأمن .

وبالرغم من العديد من العلامات المشبقة ، تأمل تركيا أن تحسم أزمة الخليج دون أن تتردى لتتحول إلى صراع مسلح . وفي حين نتوقع التوصل إلى تسوية سلمية ، نرى ، مع ذلك ، أنه يتحتم إبراز الدروس المستفادة من الأزمة . فأولا وقبل كل شيء ، لا بد للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بهدف كبح انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف . وثانيا ، يجب الحفاظ على التصميم على العمل سويا ضد الأخطار المحيطة بالسلام على النحو الذي تجلّى بين الدولتين العظميين والأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن ، في أعقاب الحرب الباردة .

إن وقد إطلاق النار في حرب الثماني سنوات التي استمرت بين العراق وإيران ، وتحريك العملية التي أفضت إلى استقلال ناميبيا ، والتهديدات التي أدت إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، والجهود المبذولة الآن لحسم المنازعات في كمبوديا وأمريكا الوسطى والمحراء الغربية ما كان لها كلها أن تتحقق لو لم تتمتع مكانة الأمم المتحدة نتيجة زيادة الوثام بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

في العام الماضي تعين على سلفي أن يسترعي انتباه هذه الجمعية إلى الحالة المأساوية التي تعيش فيها الأقلية التركية في بلغاريا . ومنذ ذلك الحين تغير النظام في ذلك البلد ، ونحن نأمل أن التطورات الإيجابية الجارية في بلغاريا ستتيح الاعتراف الكامل بحقوق الأقلية التركية مما قريب .

وقد أعرب عن موقف تركيا الحازم من قضية فلسطين التي تشكل لب النزاع في الشرق الأوسط ، من فوق هذا المنبر في عديد من المناسبات . فاندلاع الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة هو نتيجة مباشرة لشعور الفلسطينيين بالإحباط . والمحاولات الرامية إلى قمع الانتفاضة بالقوة والعنف مقضي عليها بالفشل ، لا سيما على المدى الطويل . ويجب على الفلسطينيين أن يحاذروا من تلطيخ صورتهم بأن يستفزوا لارتكاب أعمال يمكن اعتبارها عودة إلى الإرهاب . وعلى إسرائيل ، من جانبها ، أن تتخلى عن تملبها حتى يمكن كسر الجمود الحالي الذي تمر به عملية السلام . ويجب على إسرائيل فضلا عن ذلك ، وقف محاولاتها المنتظمة لتغيير التكوين الديموغرافي للأراضي العربية .

(السيد بوزير ، تركيا)

وما برحت الحالة في أفغانستان مصدر قلق لتركيا . ومع أن الكثير قد تحقق في مجال الجمع بين الأطراف المتصارعة ، فإن الحاجة إلى حكومة ذات قاعدة واسعة تمثل الشعب الأفغاني تماما ما زالت تبرز كعنصر أساسي في السعي لإيجاد التسوية الدائمة لهذه المشكلة . وما أبدته باكستان من كرم وصبر في تحمل عبء توفير المأوى للاجئين الأفغان ما زال يستحق الكثير من الشناء ، وما يدين به المجتمع الدولي لباكستان يكتسي أبعادا متزايدة باستمرار* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إن القلاقل الحالية في جامو وكشمير تشير قلقنا . والذي يشغل بالنا بمد
خامة هو التحرك الذي يهدد بالخطر للقوات من مواقعها في وقت السلم . ويحدونا الا
في أن تبذل كل الجهود اللازمة لنزع فتيل التوترات في هذا الجزء الحساس من العالم
ونحن نرحب بالحوار بين باكستان والهند الذي يستهدف تحقيق هذه الغاية . ونسـ
اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢ والمقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة يمكن أن ت
إطارا لحل سلمي لهذه المسألة .

إن تحقيق استقلال ناميبيا في آذار/مارس الماضي كان مصدر سرور بالغ لنـ
وأثلج مدورنا للغاية أن نعترف بهذا العضو الجديد في أسرة الأمم وعمدنا على وجـ
السرعة إلى إقامة علاقات دبلوماسية معه . ويحدونا الأمل في أن تكون التطورات الت
بدأت بإطلاق سراح نلسون مانديلا في جنوب افريقيا المجاورة ، والتقدم المحرز مـ
تفكيك الفصل العنصري في ذلك البلد ، مقترنة - في نهاية المطاف - بمشاهدتنا لبـ
فجر حقبة أفضل وأكثر تبشيرا بالخير في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

ونعود إلى آسيا لنرحب بالتطورات الإيجابية في كمبوديا . وإذا ما تم الحد
على الاتجاه الذي سار في الأشهر القلائل الماضية ، ربما أمكن وضع حد لمحنة هذه الـ
التي طالت معاناتها . وتركيا مستعدة لمؤازرة المساعي التي تبذل برعاية الأمم
المتحدة للمساعدة في عودة كمبوديا إلى العملية الديمقراطية . وننتقل إلى شبـ
الجزيرة الكورية ، حيث نؤيد المبادرات التي اتخذت زمامها جمهورية كوريا لإجـ
حوار مجد مع جارتها كوريا الشمالية . ويحدونا الأمل في أن تيسر الاتصالات الأخيـ
التي حدثت على مستوى رفيع بين الدولتين الاهتداء إلى حل سلمي للمسائل المعلة
بينهما ، مما يؤدي إلى تمثيلهما - في نهاية المطاف - بوصفهما عضوين كاملي العضو
في منظمتنا .

إن إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها أصبحا الآن آفة فتاك
تتهدد النسيج الاجتماعي لجميع البلدان . بل إن هذه الآفة قد اكتست في بعض البلد
أبعاد قوة مزعزة للاستقرار تقوض حتى الهياكل الاقتصادية والسياسية . إن هذه المـ

إن القلاقل الحالية في جامو وكشمير تشير قلقنا . والذي يشغل بالنا بمفـة خاصة هو التحرك الذي يهدد بالخطر للقوات من مواقعها في وقت السلم . ويحدونا الامل في ان تبذل كل الجهود اللازمة لنزع فتيل التوترات في هذا الجزء الحساس من العالم . ونحن نرحب بالحوار بين باكستان والهند الذي يستهدف تحقيق هذه الغاية . ونرى أن اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢ والمقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة يمكن أن تشكلا إطارا لحل سلمي لهذه المسألة .

إن تحقيق استقلال ناميبيا في آذار/مارس الماضي كان مصدر سرور بالغ لنا . وإلح مدورنا للغاية أن نعترف بهذا العضو الجديد في أسرة الامم وعمدنا على وجه السرعة إلى إقامة علاقات دبلوماسية معه . ويحدونا الامل في أن تكون التطورات التي بدأت بإطلاق سراح نلسون مانديلا في جنوب افريقيا المجاورة ، والتقدم المحرز موب تفكيك الفصل العنصري في ذلك البلد ، مقترنة - في نهاية المطاف - بمشاهدتنا لهزوغ فجر حقبة أفضل وأكثر تبشيرا بالخير في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

ونعود إلى آسيا لرحب بالتطورات الإيجابية في كمبوديا . وإذا ما تم الحفاظ على الاتجاه الذي سار في الأشهر القلائل الماضية ، ربما أمكن وضع حد لمحنة هذه الامم التي طالت معاناتها . وتركيا مستعدة لمؤازرة المساعي التي تبذل برعاية الامم المتحدة للمساعدة في عودة كمبوديا إلى العملية الديمقراطية . وننتقل إلى شبه الجزيرة الكورية ، حيث نؤيد المبادرات التي اتخذت زمامها جمهورية كوريا لإجراء حوار مجد مع جارتها كوريا الشمالية . ويحدونا الامل في أن تيسر الاتصالات الاخيرة التي حدثت على مستوى رفيع بين الدولتين الاهتداء إلى حل سلمي للمسائل المتعلقة بينهما ، مما يؤدي إلى تمثيلهما - في نهاية المطاف - بوصفهما عضوين كاملي العضوية في منظمـتنا .

إن إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها أصبحا الآن آفة فتاكة تتهدد النسيج الاجتماعي لجميع البلدان . بل إن هذه الآفة قد اكتست في بعض البلدان أبعاد قوة مزعزة للاستقرار تقوض حتى الهياكل الاقتصادية والسياسية . إن هذه المسألة

التي غالبا ما تكون مرتبطة بتهريب الاسلحة ومن ثم بالإرهاب الدولي تكتسي أهمية مشيرة للقلق بصورة متزايدة . وعند هذه النقطة ، أود أن أجدد الإعراب عن تضامننا الراسخ مع كولومبيا ، حكومة وشعبا ، في كفاحها الباسل ضد تجار الموت . كما تحظى البلدان الأخرى التي تخوض نضالا مماثلا بتعاطفنا الكامل .

ما زال الإرهاب الدولي يلقي ظلالا قاتمة على العلاقات بين الدول ، وما زال ، بومفه مصدرنا أساسيا من مصادر التوتر ، يمثل مشكلة عالمية . وتقدم التجربة الدليل الكافي على أنه حتى التماح مع الإرهاب - ناهيك عن تأييده - يُحدث تأثيرا عكسيا غير مجد ، وأولئك الذين يتفاوضون عن هذه الأنشطة دائما ما يصادفهم سبب يجعلهم يندمون على سياساتهم قصيرة النظر . إن تركيا تدين جميع أشكال الإرهاب ، بغض النظر عن أصولها وأسبابها وأغراضها ، بوصفها أعمالا إجرامية ليس لها ما يبررها ، ونحن ما زلنا متمسكين بسياسة الحزم في مواجهة هذا الشر الوبيل .

لا تزال مشكلة قبرص تنتظر تسوية تفاوضية ، بعد انقضاء ٢٧ عاما على نشوئها ، وقد تقدم الجانب التركي القبرصي - في عدة مناسبات - بمقترحات ببناء كما قبل أفكارا تفاوضية من أجل إيجاد حل . ويبذل الأمين العام نفسه جهودا كبيرة صوب تحقيق نفس الغاية . لكن مع ذلك ، ما زال يستعص علينا التوصل إلى حل يوافق عليه الطرفان . إن العنصر الحاسم في قضية قبرص هو المساواة السياسية بين الجانبين في الجزيرة . هذه هي الحقيقة الوحيدة الهامة للغاية بشأن قبرص . إن الاستقلال والوضع اللذين نشأ في عام ١٩٦٠ ، ارتكزا أساسا على مبدأ المساواة ومشاركة الشعبين . ولئن كان القبارصة اليونانيون قد لجأوا إلى استخدام القوة لتدمير نظام عام ١٩٦٠ فور إقراره بغية فرض هيمنتهم وضد الجزيرة إلى اليونان ، فإن مبدأ المركز المتكافئ بين الطائفتين ظل هو الموجه لجميع التطورات اللاحقة .

والواقع أن عملية التفاوض ومهمة المساعي الحميدة التي يظطلع بها الأمين العام قد ارتكزتا على مر السنين على أن هناك نزاعا سياسيا بين شعبين في قبرص ، وأن هذين الشعبين بومفههما طرفي النزاع ندان سياسيان . ويعد ما ورد في قرارا مجلس

الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اعتمد بالاجماع في ١٢ آذار/مارس الماضي ، احدث تأكيد لهذا المبدأ . ففي هذا القرار يدعو مجلس الامن إلى التوصل بحرية ، وعن طريق مفاوضات تجرى على قدم المساواة ، إلى حل يقبله الطرفان . إن الاحترام الكامل للمركز المتكافئ للطائفتين شرط مسبق ولازم لاحراز التقدم في قبرص .

وعلى القبارصة اليونانيين أن يدركوا أن هدف المفاوضات بين الطائفتين هو إيجاد مشاركة جديدة تجمع بين الشعبين وبين ادارتيهما داخل اتحاد سياسي جديد يقوم على أساس المساواة . إن رفض القبارصة اليونانيين قبول القبارصة الاتراك بوصفهم أندادا لهم هو السبب الذي يبقي مسألة قبرص دون حل حتى الآن . إن الموقف الكامن وراء تقدمهم بطلب إلى المجموعة الأوروبية لقبول عضويتهم عضوية كاملة يتمثل في أنهم يدعون أنهم يستطيعون التصرف على نحو منفرد في أمر يخص الوضع السياسي والاقتصادي المقبل للجزيرة بأسرها . وهذا الادعاء ليس له أساس قانوني أو أدبي أو واقعي لكنه يبين الطابع الحقيقي لمفاهيم القبارصة اليونانيين .

إن عقلية القبارصة اليونانيين تنظر إلى القبارصة الاتراك على أنهم أعداء لا بد من إرغامهم على الرضوخ والاذعان بأية وسيلة ممكنة . وهذا يختلف اختلافاً بيناً عن مفهوم المساواة . إن هذه العقلية مسؤولة أيضاً عن حالة من أخطر حالات انتهاكات حقوق الإنسان : فالقبارصة الاتراك الذين ظلت أرواحهم ورفاههم معرضة لخطر مستمر حتى عام ١٩٧٤ ، كانوا قد أرغموا على أن يعيشوا في جيوب صغيرة لسنوات عديدة . وهم يتعرضون منذ عام ١٩٧٤ لحصار وحشي مستمر من قبل القبارصة اليونانيين ، ويواجهون حملة مستمرة من قبل القبارصة اليونانيين أيضاً لعزلهم عن بقية العالم . واليوم ، يتعين على القبارصة الاتراك أن يتغلبوا على العقبات التي يضعها القبارصة اليونانيون في طريق تجارتهم ومفرهم بحرية . فهم لا يستطيعون إرسال أو استقبال رسائلهم مباشرة ، ولا يمكن لشبابهم الاشتراك في المباريات الرياضية الدولية وتمنع السفن والطائرات الأجنبية من الانطلاق من جمهورية شمالي قبرص التركية وإليها . فما الذي فعله القبارصة الاتراك ليستحقوا هذا ؟ لا شيء سوى الدفاع عن مساواتهم

(السيد هوزير ، تركيا)

وحقوقهم . فلا بد من وضع حد لهذا الوضع غير المقبول . ولا بد من احترام حقوق
القبارصة الاتراك . ولا يمكن أن تتاح للجهود التي يبذلها الامين العام فرصة حقيقية
لاحراز تقدم موب الاتجاه الذي اوضحه قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، إلا عندما تتجه
العلاقات بين الجانبين موب التحسن .

بالرغم من السحب الداكنة التي ولّدتها أزمة الخليج الحالية ، لا بد من تعزيز العناصر الإيجابية والمشجعة على الساحة الدولية المتغيرة ، وذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة . فبعد عقد من الفرص الضائعة أخذت الامكانيات المتاحة للاقتصاد العالمي تبدو اليوم أكثر إشراقا ، شريطة أن تتم السيطرة على الاتجاهات التضخمية التي غذتها الزيادة في أسعار النفط وعلى الضغوط الركودية التي أخذت تظهر بشكل أوضح . ولئن كان انفتاح أوروبا الشرقية أمام التنمية الاقتصادية القائمة على الاقتصادات السوقية يبدو أمرا صعبا في المرحلة الانتقالية لإعادة الهيكلة ، وأنه يعتبر علاقة طيبة بالنسبة للمستقبل . ومع ذلك فإن مخاوف البلدان النامية من أن أوروبا الشرقية ستحول عنها التدفقات المالية المحدودة بالفعل هي مسألة تستحق المعالجة باعتبارها شاغلا مشروعا .

إننا نلاحظ ونحن على مشارف العقد الأخير من القرن العشرين أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالسكان والفقر والبطالة والتوزيع غير المتكافئ للدخل والتدهور البيئي والانفراط في استغلال الموارد الطبيعية لم تتفاقم فحسب ، بل إنها أصبحت أكثر تشابكا واتساما بالطابع العالمي . وتزداد حدة هذه المشاكل في العالم النامي ، ويؤدي عبء المديونية في ذلك العالم إلى جعل مهمة التغلب على الفقر وما يتصل به من مسائل أمرا أكثر صعوبة .

وبالرغم من كل هذه المصاعب ، تمضي البلدان النامية بشجاعة في جهودها لإعادة التكيف من أجل الخروج من الركود وتعويض الخسائر التي نجمت عن الكساد الذي شهدته عقد الثمانينات ، وذلك بامتثال عملية النمو . وتحتاج هذه الجهود إلى الدعم من بيئة اقتصادية دولية ملائمة . ولقد غدت التكتلات التجارية الآخذة في الظهور المخاوف من الحمائية التي يتعين التغلب عليها باعتماد وتنفيذ سياسات واقعية . ونعتقد أن النمو السليم يعتمد على التجارة التي يتوافر لها قدر أكبر من الحرية وليس على الممنوعات . ونأمل في هذا الصدد أن تتمخض مفاوضات جولة أوروفواي عن نتيجة ناجحة قبل نهاية العام الحالي . ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من أهمية عدم وجود حواجز

استيرادية تعوق التجارة ، فإن التدفقات المالية ما زالت ضرورية . ولا بد من تمحيص الاتجاه الحالي للتدفقات الذي يسير في الاتجاه المعاكس . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن السياسات التي ستعتمدها البلدان النامية ذاتها ، وكذلك السياسات التي تنتهجها المؤسسات المالية الدولية ، ستلعب أيضا دورا هاما في هذا الشأن .

وتواجه أقل البلدان نموا مشاكل أكثر الحاحا . ونحن نرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بهذه البلدان والذي اختتم أعماله منذ أسبوعين .

ولقد أصبحت شتى الجوانب المتعلقة بتدهور البيئة جليلة بدرجة أكبر الآن ، وهي تستدعي استجابات مختلفة ولكنها متممة لبعضها البعض ومنسقة . ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنمية طويلة الأجل والقبالة للاستمرار ما لم تتخذ تدابير كافية لحفظ البيئة . لذلك لا يمكن أن نكون فعالين مهما قلنا في تقرير أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد عام ١٩٩٢ وأهمية العملية التحضيرية له . ونعتقد أن هذا المؤتمر سيجيئ في الوقت المناسب نظرا لأنه ما زالت تظهر باستمرار مشاكل جديدة متعلقة بالبيئة بينما تتطلب المشاكل الحالية المزيد من الاهتمام والعمل المتضافر .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكلل أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بالنجاح ، وأن تساهم مساعيها المشتركة في تعزيز السلم وازدياد الرخاء في كل ربوع كوكبنا . ويتعهد وفد تركيا بالتعاون معكم ، سيدي الرئيس ، وببذل قصارى جهده لتحقيق تلك النتيجة .

السيد بوز (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يحدث قط منذ

أن بدأت هذه الجمعية العامة اجتماعاتها أن شهدنا خلال فترة ما بين دورتين مثل هذا العدد الكبير من الأحداث الهامة والتقلبات السياسية والاقتصادية غير العادية التي نشهدها الآن . فقد أدت الثورة التي شهدناها مؤخرا إلى تحوّل أساسي في التكوين الجغرافي والسياسي لأوروبا والعالم . لقد انتهت الحرب الباردة . ونحن نقف الآن على مشارف عصر جديد .

وإنني مع تاييدي لما قاله زميلي جيانني دي مكليس ، وزير خارجية إيطاليا الذي تكلم يوم الثلاثاء الماضي بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، أود اليوم أن أتناول بضعة موضوعات أرى أنها بالغة الأهمية .

لم يحدث قط أن أدى حدث إلى تهديد السلم بشكل مباشر كما فعل النزاع الذي نشب في الشهر الماضي في منطقة الخليج . فبقيام العراق فجر يوم ٢ آب/أغسطس بفزوه الوحشي للكويت ، وهي بلد مستقل ذو سيادة ، يكون قد انتهك بشكل صارخ للغاية المبادئ الأساسية لميثاقنا ، وخصوص المبدأ الخاص بعدم استعمال القوة في تسوية الخلافات بين الدول .

ويضم شعب لكسمبرغ موته إلى الاصوات التي تدين ذلك العمل العدواني غير المقبول والذي لا مبرر له ، والذي يذكّرنا باللحظات السوداء التي عاينناها في تاريخنا . وفي يوم ٦ آب/أغسطس فرضت حكومة بلدي حظرا على أية مبادلات تجارية مع العراق والكويت . كما قررت تجميد الأرصدة المالية للبلدين . وبدأت في تقديم معونات طوارئ للاجئين في البلدان الأكثر تضررا من هذه الأزمة . وهي تشارك مشاركة كاملة في الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وبغلا عن ذلك ستساهم لكسمبرغ في تمويل العمليات العسكرية التي سيقوم بها في تلك المنطقة بعض حلفائها في إطار الولاية التي حددتها الأمم المتحدة .

ونحن نرحب بما أبداه المجتمع الدولي من إجماع وتصميم في الإعراب عن استنزاهه من هذا الانتهاك للقانون الدولي . ويدلل على ذلك السرعة التي عمل بها مجلس الأمن . فقد استحدث المجلس قدرة جديدة على العمل . وينبغي أن يؤدي تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون تحفظ إلى حل لهذه الأزمة بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت والافراج عن جميع مواطني البلدان الأخرى . وإلى أن يحدث ذلك يتعين على كل الدول الاعضاء في منظمتنا أن تتخذ بدقة الحظر الملزم والشامل ضد العراق .

وفيما يتجاوز حل هذا النزاع فإن ما يتعرض للخطر هنا هو احترام مبادئ منظمتنا ، بل إنني أذهب إلى حد القول بأنه مصداقيتها . ولا بد لنا من أن نتحد لردع كل من تسول له نفسه في المستقبل أن يُقدم على مغامرة مماثلة .

لقد ولد هذا الصراع توترات مفرطة ، وعرض منطقة الخليج التي عانت من ويلات حرب دامت ٨ سنوات لكارثة رهيبة . إن علينا أن نركز اهتمامنا على المعاناة التي يتعرض لها الشعب الكويتي ومئات الآلاف من العمال الأجانب الذين هربوا من العراق والكويت في ظروف مأساوية في كثير من الأحيان . وهناك أضرار اقتصادية تفوق الوصف أصابت الكويت في المقام الأول والبلدان الأخرى في المنطقة ، كما أثرت على العالم برمته .

إن قادة العراق يتحملون مسؤولية جسيمة أمام التاريخ ، ففي نهاية المطاف ،
الم يلعبوا دورا حاسما منذ عشر سنوات في نشوب حرب أخرى ؟ ألم يستخدموا - دون
تردد - الغازات الكيميائية لإبادة آلاف الاكراد في بلدهم وبكل وحشية ؟ إنهم
متعنثون ، ولا يهمهم إلا حملنا على قبول الامر الواقع . إن الانتهاكات المستمرة
للسفارات في الكويت لم يسبق لها مثيل في التاريخ . واحتجاز آلاف الرعايا الاجانب
كرهائن يتعدى كل حدود المعايير المقبولة .

هذا العنف ، هذا التصرف المشين ، يذكرنا بالممارسات الفاشية التي استمرت
طوال الثلاثينات . ويجب ألا ننسى أننا تحملناها فترة طالت أكثر مما يجب حتى دفعت
العالم في النهاية إلى الحرب العالمية الثانية . إن التاريخ لن يغفر لنا لو وقعنا
في هذا الخطأ مرة أخرى . ومن ثم ، لا بد أن تخرج الامم المتحدة منتصرة من هذا
الاختبار لقوتها .

وطبيعي أن إعادة السلام والحفاظ عليه يشيران مسائل أخرى ، أولها أمن منطقة
الخليج الذي تعرّض للخطر بسبب وجود أنظمة ديكتاتورية تعتنق ايديولوجيات قاصرة
عليها ، وتعتمد على جيوش قوية . وهذا يشبّ مرة أخرى أن تكديس الترسانات العسكرية
لا يعزز الأمن ، بل على العكس من ذلك تماما . وينبغي أن نعطي دفعة جديدة لجهودنا في
مجال نزع السلاح ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي .

إن عدوان العراق لا يمكن تبريره بالجمود الذي حل بقضية فلسطين ، ولا بمشاعر
الإحباط التي نتفهمها ، والتي يشيرها ذلك في البلدان العربية - وبين الفلسطينيين
بصفة خاصة . فما من شيء يمكن أن يسمح بأن نربط بين المسألتين ، إلا أن الطبيعة
المتفجرة للحالة العامة السائدة في الشرق الاوسط تلزمنا بتكثيف جهودنا للتحرك نحو
حل مشكلة فلسطين .

وعلى كل ، فإن انهيار حائط برلين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قد استأثر
بخيال العالم قاطبة . فقد كان أشبه بدقات الناقوس تعلن موت النظام الاوروربي
والعالمي الذي حدد في يالتا ، والذي كان قائما على المواجهة والعداء الايديولوجي ،

وهو يؤذن بتعجيل دينامية التغيير الذي أحدثته سياسة الانفتاح وإعادة البناء . ومن ذلك الحدث انبعثت صدمات كهربائية وصلت إلى أقصى أطراف أوروبا بل وتجاوزتها . وبدأت الانظمة غير النيابية تتداعى الواحد بعد الآخر تحت ضغط رجل الشارع والتطلعات إلى الحرية والديمقراطية .

ولاول مرة بعد أربعين عاما جرت انتخابات حرة في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، أدت إلى إقامة حكومات جديدة نيابية بمعنى الكلمة . وأجريت اصلاحات سياسية واقتصادية لم يسبق لابعادها مثيل ، لوضع حد لايدولوجية السيطرة والنظام الاقتصادي العقيم .

من دواعي سروري أن ألمانيا ستصبح موحدة بعد أيام قليلة . فقد آن الاوان أخيرا لوضع حد لانقسام أوروبا ، وأصبح في امكان شعوب أوروبا التي تتشاطر تراثا ثقافيا واحدا ، ولاول مرة في تاريخها ، أن تنظم علاقاتها على أساس القيم المشتركة والتعددية السياسية والتنظيم الدوري لانتخابات حرة ، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واحترام مبادئ الاقتصاد السوقي .

وهكذا حظيت القارة الأوروبية بمناسبة تاريخية ، مناسبة ينبغي أن تؤدي إلى قيام عهد من السلم والرخاء . وَحَرِيٌّ بمؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٥ في باريس أن يؤذن ببداية هذا العهد الجديد في تاريخ أوروبا .

ومع ذلك ، فإن إهمال العلاقات مع شعوب القارات الأخرى سيكون بالنسبة لنا ، نحن الأوروبيين ، خطأ جسيما . ونظرا لأن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية تدرك مسؤولياتها في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ ، فإنها قررت أن تعجل وأن تعمق من عملية التوحيد . وفي عام ١٩٩٢ ستنشأ السوق الداخلية الموحدة التي ستكون مفيدة لا بالنسبة للبلدان الاعضاء وحدها ، بل بالنسبة لبلدان أخرى أيضا . وفي نهاية هذا العام ستجرى جولتان من المفاوضات الحكومية الدولية ، وستستمر في ربيع السنة التالي تحت رئاسة لكسمبرغ . وستعمل الجولة الأولى على استكمال المراحل الأخيرة لاتحاد

اقتصادي ونقدي ، وتستمر الجولة الثانية إلى تعزيز الهياكل الاقتصادية للمجموعة والدول الاعضاء فيها .

ونحن نؤمن بأنه عن طريق هذا التكامل المحكم والمتزايد في جميع الميادين ، يتمكن الدول الاثنتا عشرة من تكوين نواة صلبة لنظام أوروبي مستقر وملهي للمستقبل . ولكن هذا التكامل لا يمكن أن يكون مقصورا على البلدان الاعضاء في المجموعة الأوروبية وحدها . إذ أن هذه العملية الجارية داخل المجموعة لا يمكن فصلها عن عملية تعزيز هيكل فيما بين جميع الدول الأوروبية . فلا بد من إيجاد مجال اقتصادي جديد بين البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والبلدان الاعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . وهناك اتفاقات اقتصادية وتجارية جديدة تم التفاوض عليها ، أو سيجري التفاوض عليها في القريب العاجل ، بين المجموعة والبلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية .

ونحن لا نقتل من حجم الصعوبات التي تصادف جميع هذه البلدان لسبب الانتقال من اقتصاد بيروقراطي مركزي إلى اقتصاد سوقي ، علاوة على الشعور بالاحباط وعدم الأمن الذي يواجه الشعوب التي عليها أن تواجه تنهورا في حالة العمالة وفي مستويات معيشتها . وبغية التغلب على هذه الصعوبات اتخذت الدول الاثنتا عشرة زمام المبادرة ، في إطار مجموعة الـ ٢٤ ، لكي تنفذ على الفور برامج كبرى للمعونة . وفلا عن ذلك ، فإن التفاوض على اتفاقات للمشاركة ذات أنماط جديدة تماما ، ستبرز الامكانيات الجديدة المتاحة لهذه البلدان .

وفي هذا الوقت الذي بدأ يتلاشى فيه التناحر الايديولوجي ليفتح المجال لعلاقات جديدة تقوم على مفهوم مشترك للمجتمع ، وعلى الثقة ، وعلى روح المشاركة ، لم يعد هناك محل للابقاء على جيوش قوية في أوروبا . فالأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة عجلت بحركة نزع السلاح ، وهذا شيء طبيعي تماما . وفي القريب العاجل سيهرم فيينا أول اتفاق يتعلق بخفض القوات التقليدية في أوروبا وبمجموعة كبيرة من تدابير بناء الثقة والأمن .

في هذه اللحظة بالتحديد ، تغادر القوات الأجنبية أراضي بلدان كانت ترابط فيها ضد رغبة شعوبها . وهناك تخفيضات - جذرية في بعض الأحيان - في القوات والنفقات العسكرية ، إما تقررت فعلا أو يجري النظر فيها . وهكذا يمكن تخصيص اعتمادات إضافية كبيرة لحل المشاكل الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية والإنمائية .

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي يضم دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، يظطلع بدور أساسي في تشكيل مستقبل أوروبا . وينبغي أن يكون هيكله وقواعده وأعماله مثالا تحتذيها مناطق أخرى من العالم . ذلك أن تطلع الشعوب الساحق إلى الحرية وإلى أن تتولى زمام مصيرها لايتوقف عند حدود أوروبا . ففي آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أصبح هذا الاتجاه يعبر المزيد والمزيد من الشعوب في كل يوم ، ويشجعها على المطالبة بنفس الحقوق والحرريات . وبالتالي فإننا نرحب بعودة الديمقراطية إلى شيلي ، وبمقد انتخابات حرة في نيكاراغوا ، وفي القريب العاجل في هايتي - على ما نأمل - بمساعدة الأمم المتحدة . كما أن الشعب الناميبي الذي حصل على حريته أخيرا ، اختار نظاما ديمقراطيا تعدديا . وتستعد موزامبيق وأنغولا لأن تفعلوا نفس الشيء . وشمة آخرون يفكرون في ذلك جديا .

وبالمثل ، نتابع مع الارتياح التطورات الجارية في جنوب افريقيا . فقد احرز تقدم كبير بفضل السياسات الجديدة التي يتتبعها الرئيس دي كليرك ، الذي اوفى بوعده بالغاء الطابع القانوني على حركات المعارضة ، والافراج عن نيلسون مانديلا ، والغاء حالة الطوارئ . ونلاحظ ايضا وعد الحكومة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين الاخرين وبإمداد عفو عام عن المنفيين . ويحدونا الامل في أن تبدأ عن قريب المفاوضات الرامية إلى وضع دستور جديد لاقامة دولة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

وقبل شهر اتفق الاعضاء الدائمون في مجلس الامن على تسوية شاملة للمشكلة الكمبودية . ويتيح هذا الاتفاق فرصة حقيقية وفريدة من نوعها لاستعادة السلم في ذلك البلد الذي تمزقه الحرب منذ امد طويل . ويتعين علينا أن نتجنب عودة ممارسات الخيمر الحمر وبول بوت بآية صورة ، وهي التي كانت مسؤولة عن اباداة المئات والالاف من الكمبوديين . ويسرنى أن الاطراف الكمبودية تمكنت ، عقب اجتماع جاكرتا ، من قبول الاتفاق الذي سيصادق عليه في مؤتمر بناريس المقبل .

ولا توفر الديمقراطية ولا الاقتصاد السوقي الترياق لجميع العلل . وتشهد على ذلك التجربة الاليمة لبعض الديمقراطيات التي قوضها العنف وحرب العصابات والقلاقل الاجتماعية - الاقتصادية والتخلف المزمن . فإنشاء المؤسسات السياسية التي تكفل التعددية والتحول إلى الديمقراطية يتطلب جهدا واصرارا كبيرين . وبالإضافة إلى تنظيم انتخابات تشريعية دورية ونزيهة ، يتعين اقامة الهياكل التي تسمح بالمشاركة الفعلية للجميع في التنمية وفي التوزيع العادل للموارد الوطنية .

ثمة تفاعل وثيق بين الديمقراطية والتنمية . ولا غنى لأي منهما عن الآخر ، فكل منهما يميز الآخر . وقد توملت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في نيسان/ابريل إلى توافق هام في الآراء بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون الاقتصادي الدولي . وأكدت بشكل خاص بطريقة جديدة ومشجعة ، مستخدمة نهجا أكثر واقعية وأكثر توازنا ، على ضرورة تحسين استخدام الموارد البشرية واحترام حقوق الانسان . وقررت حكومة بلادي ،

إدراكا منها لأهمية زيادة المساعدة المخصصة للتعاون والتنمية ، مضاعفة حجم معونتها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٤ .

وتواصل حكومة لكسمبرغ إيلاء أهمية كبيرة لاحترام حقوق الانسان . وهي لاتزال تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق في جميع انحاء العالم . وعلى منظمنا أن تكون على يقظة أكبر في رصد التنفيذ العالمي الصارم للمكوك الحالية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق الاقليات وحقوق النساء وحقوق الاطفال .

وهناك مشكلة من نوع آخر تهدد بقاء البشرية . وإنني أشير إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية التي تسمح بوجود الحياة على كوكب الأرض . إن مسألة حماية البيئة تشكل محور الشواغل اليومية لنا جميعا . وقد كرست مؤتمرات دولية كبرى لهذه المسألة . وأسهمت كل هذه المؤتمرات في الاعداد للمؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . ويسمى هذا المؤتمر إلى التمسك للتحديات الضخمة التي يشكلها الاضرار بالمحيط الحيوي والنظم البيئية ، وتدهور البيئة ، وأثار الضغط السكاني ، واستنفاد الموارد ، وانقراض الانواع الحيوانية والنباتية . وقد تسارع زوال الغابات الاستوائية . وتبلغ مساحة المنطقة المتضررة هذا العام ١٧ مليون هكتار ، مقابل ١١,٢ من ملايين الهكتارات في عام ١٩٨٠ . وتتناقص بسرعة قدرة الغابات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون ، وهي وظيفة حيوية بالنسبة لكوكبنا .

إن عدد سكان العالم ، البالغ الآن أكثر من ٥ بلايين نسمة ، سيزداد بنحو ٩٦٠ مليوناً في هذا العقد ، بالمقارنة بـ ٨٤٢ مليوناً خلال عقد الثمانينات . فكيف منستطيع أن نطعم هؤلاء البشر الجدد ؟ إن قدرة هذا الكوكب على توفير الغذاء راکدة الآن بل أنها في الحقيقة تتناقص . ففي افريقيا وامريكا اللاتينية أصبح الاستهلاك الفردي للغذاء اقل مما كان عليه قبل ١٠ سنوات . فكل يوم يولد نحو ٢٥٠ ٠٠٠ طفل ، ولكن ٤٠ ٠٠٠ يموتون جوعاً أو من سوء التغذية . ويتعين على جميع البلدان الممثلة هنا ، ولاسيما أغناها ، أن تحاول باستمرار إيجاد علاج لهذا الوضع المخزي . ويتعين على

مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أن يقترح التدابير اللازمة . ويجب أيضا اعطاء زخم جديد للسياسات السكانية الواجب اتباعها على المعVIDين الوطني والدولي . ويتعين على البلدان الفنية أن تساعد البلدان ذات النمو السكاني العالي على تنفيذ هذه السياسات .

إن استنفاد طبقة الاوزون وتراكم الغازات التي تحدث تأثير الاحتباس الحراري في الجو قد يولدان تزايدا تدريجيا في درجات الحرارة ، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة اكيدة . وازاء هذه المورة المفزعة فان الوقت قد آن لنبدأ العمل . ويتعين على المجموعة الأوروبية أن تنشئ وكالة للبيئة ، ويجب أن يكون باب هذه الوكالة مفتوحا للبلدان الأوروبية الاخرى . وقد قرر الوزراء الذين يمثلون ٩٣ بلدا في اجتماعهم في لندن في نهاية شهر حزيران/يونيه الماضي أن يتجاوزوا أهداف بروتوكول مونتريال وأن يوقفوا قبل نهاية هذا القرن انبعاثات مركبات كلوريد الكربون الفلورية التي تدمر طبقة الاوزون . وانني ارحب بشكل خاص بالاتفاق الهادف إلى انشاء صندوق خاص لمساعدة البلدان النامية على اكتساب التكنولوجيا اللازمة لوقف هذه الانبعاثات .

ويجب أن تكون فعالية الطاقة وتوفير الطاقة بشكل عام في ملب اية استراتيجية جديدة ، وهذا الامر تهرره أيضا الاحداث الاخيرة التي جرت في الخليج . وأمل أن يتمكن المؤتمر العالمي المقبل بشأن المناخ ، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، من الاتفاق على هذا الهدف وعلى المبادئ التوجيهية لاطار اتفاقية بشأن التغيرات المناخية . وسيكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية ، والبروتوكولات الضرورية ، مفتوحا في مؤتمر عام ١٩٩٢ . وفي هذا الصدد ، يتعين على البلدان الصناعية ، التي تستهلك ٧٠ في المائة من الطاقة الاولى والوقود الاحفوري في العالم ، أن تتحمل مسؤولية خاصة . وينبغي تكيف نظم المحاسبة الوطنية بحيث تعبر ، من حيث الناتج الوطني ، عن تكلفة حفظ الثروات الطبيعية واستبدالها ، كالفاسات والمياه والاراضي الخصبة . وينبغي أن تعبر أيضا عن انخفاض قيمة الموارد الطبيعية بوصفها موارد غير متجددة .

وإنني أرحب بالروح الجديدة التي نشهدها في العلاقات الدولية . وما من شك في أن هذه المنظمة من بين المستفيدين المباشرين منها . فقد تعززت مصادقيتها وقدرتها على العمل تعزيزا كبيرا . ولم يحدث قط أن كان على الأمم المتحدة مثل هذا الاقبال الشديد لحسم مشاكل العالم .

وفي ناميبيا ، انجزت الأمم المتحدة ، بطريقة نموذجية ، عملية أدت بالشعب الناميبي إلى الاستقلال . وكان سر هذا النجاح الباهر تنظيم الانتخابات الحرة بطريقة لا تشوبها شائبة .

ففي أمريكا اللاتينية ساهمت الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في تهدئة الحالة بإيجاد مراقبين تابعين لغريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وبإشرافها على الانتخابات في نيكاراغوا وحل قوات الكونترا .

وفي المستقبل سوف تظطلع بمهمة خاصة في كمبوديا وبعد ذلك ربما في الفانستان . أما في الصحراء الغربية فهناك أمل جديد بإمكانية تنظيم استفتاء . إن الأمم المتحدة توفر إطارا لتكثيف التعاون الدولي اللازم لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة الفقر وحماية البيئة .

وقد تدعمت عالمية المنظمة بانضمام ناميبيا ولختنشتاين إليها وأرحب بهما ترحيبا حارا وآمل في انضمام كوريا قريبا .

ومن المؤكد أنه ما كان لنا أن نبلغ هذه النقطة لولا العمل الحاسم الذي قام به الأمين العام . وأود مرة أخرى أن أشيد بخماله وجهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلها في سبيل السلم .

وأود أن اختتم كلمتي بتهنئتك ، سيدي ، على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة . وإنني واثق من أنكم ستقودون عملنا نحو النجاح .

السيد فرينانديز أوردونيز (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اسمحوا لي أولا أن أهنيكم باسم وفد بلادي على انتخابكم للرئاسة . إن بلدنا مالطة واسبانيا توحدهما عرى التاريخ والجغرافيا والثقافة والرغبة الشديدة في بناء منطقة آمنة ومزدهرة ومسالمة للأجيال المقبلة في البحر الأبيض المتوسط . واثمن لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم على مر الأشهر القادمة . وأقدم لكم تاييد وفد اسبانيا .

أعتمد هذه الفرصة لأشيد أشادة مخلصة بالأمين العام وأقدم له شكري وإعجابي واحترامي .

وترحب ترحيبا حارا بإمارة لختنشتاين التي أصبحت عضوا جديدا في المنظمة . تبدأ هذه الدورة ونحن نواجه نتائج غزو العراق للكويت واحتلالها وضما لها . ولكن هذا الحدث الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة ، والذي سوف اتطرق

اليه مزا أخرى فيما بعد لا ينبغي أن ينسبنا أن عام ١٩٩٠ يسجل نهاية فصل من التاريخ ليس في أوروبا فحسب بل في العالم . إن صورة أوروبا بعد الحرب قد تغيرت بأكملها تغيرا ملميا لا رجعة فيه ، وكان لتصميم شعوب أوروبا الراسخ والموقف الهادئ الذي اتخذته زعماء الاتحاد السوفياتي تأثير حاسم في هذا الصدد . وكانما افلقت شعوب أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية من ليل طويل من السكوت والخوف ووجدت أنها لم تعد من المتفرجين على توالي أحداث تاريخها بل الصانعة له . وبعد سنوات من المعاناة أخذت تهتدي الآن إلى الاتجاه الصائب وعاودها الأمل .

لم تذرف الدموع عندما هدم جدار برلين وبدأ يتداعى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ولكن كان على إعادة توحيد ألمانيا التي تعتبر عملية تاريخية ، أن تتغلب على أوقات كثيرة سادها عدم الثقة . وسوف تبلغ تلك العملية ذروتها في الأيام القليلة القادمة عندما تسجل النهاية الحقيقية للحرب الباردة وسوف تكون إمارة على استعادة أوروبا لهويتها . ونشعر بالسعادة للطريقة الرائعة التي تتم بها هذه العملية . وأود أن أعرب عن مشاعر الإعجاب والتعاطف للذين تشعروا بهما اسبانيا وهي تشهد العملية منذ بدايتها ، وأن أهنيء الشعب الألماني على استعادة وحدته .

إن رياح الحرية تكتسح الطرق القديمة في أوروبا ولا بد لنا الآن أن نسعى إلى ضمان السلم والاستقرار في تلك القارة . ويستطيع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يلعب دورا حيويا في هذا الصدد . فهو المحفل المناسب للتفاوض على تدابير جديدة تتعلق بالأمن والثقة وتعزيز التعاون الاقتصادي ومراقبة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . إن اجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المزمع عقده في باريس سوف يساهم مساهمة حاسمة في تعزيز الاستقرار ونزع السلاح وتحقيق التعاون .

ومع ذلك لا تزال هناك دواع للقلق . إن أعظم المخاطر التي تتهدد الديمقراطية في وسط أوروبا وشرقيها تنطوي على تفشي النعرة القومية الشديدة ، والكراهة المرّفة للأجانب ، ونزعة التوحيد القومي الشامل . ويقترن هذا بانتشار ضيق الصدر والإحباط

اللذين تتسم بهما أوقات التغير الكبير . إن بلدي يدرك إدراكا جيدا المخاطر التي تظل براسها خلال فترة الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية المفتوحة .

إننا مقتنعون بأن التغيرات في أوروبا سوف تؤثر بقدر أو آخر في حدوث تطورات في قارات أخرى . ذلك أن أي تغيير كبير في عالم اليوم لا يعرف حدودا . وقبل التغيرات الأخيرة التي حدثت في أوروبا كانت جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا قد وسعت من نطاق حرياتها ووطدت نظمها الديمقراطية على الرغم من الصعوبات الجمة التي تواجهها . واليوم بوسعنا جميعا أن نشعر بما يشعر أهالي برلين - شعور السرور وليس القلق كما كان الحال في عام ١٩٦٣ - عندما نتطلع قدما إلى تداعي جدران أخرى . وإن ما يجول في خاطري هو جدار موييتو الذي يمثل التعصب والتجزئة والجدران القائمة في بقايا النظم الشمولية الأخرى التي بدأت تنهار على الرغم من التعمية التي كانت تتبعها هذه الأنظمة في السابق .

إن انتباه المجتمع الدولي يتركز اليوم على الصراع في الخليج الفارسي الذي أطلق من عقاله بقرار من رئيس العراق بغزو الكويت واحتلالها وضماها ، وهو بلد مستقل وعنفو في الأمم المتحدة . وبفضل مناخ الانفراج الجديد الذي عززته التغيرات في أوروبا أمكن توفير رد موحد وحازم على أول أزمة دولية منذ نهاية الحرب الباردة .

إن السرعة والفعالية اللتين عمل بهما مجلس الأمن في هذه الأزمة الخطيرة قد تجسدتا في سلسلة من القرارات التي ترمي الأساس لتسوية سلمية للمشكلة . فبالأمس فقط اتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا ليمثل حلقة أخرى في سلسلة من التدابير التي اتخذت استكمالا للقرارات المتخذة سابقا . ومن المهم لنا جميعا أن نواصل بذل أقصى جهودنا لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع الخطير . إن للبلدان العربية دورا هاما تلعبه في تيسير الوصول إلى حل سلمي داخل الإطار الواضح الذي أرسته قرارات مجلس الأمن .

لقد اتخذ بلدي مجموعة من التدابير المحلية امتثالا لقرار الحظر ، وقد اشتركنا في جهود السلم التي يبذلها المجتمع الدولي بإرسال ثلاث سفن بحرية اسبانية إلى المنطقة لأشقاء فعالية على الحظر الذي يعتبر في رأينا أفضل وسيلة لحمل حكومة العراق على الاستماع إلى صوت العقل .

ولن أخوض مغفلا في أفكار من الواضح أنها تكررت كثيرا ، غير إنسي أود أن أركز بإيجاز على النقاط التي تعتبرها اسبانيا أساسية . أولا ، لا يمكن أن يكون هناك حل تفاوضي مقبول خارج الاطار الذي وضعه مجلس الأمن . ثانيا ، تتمثل مسؤوليتنا في وضع حد للمعدوان ، بينما نتحاشى وقوع الحرب . وتحقيقا لهذه الغاية لابد لنا أن نبين بوضوح اقتناعنا الجازم بأن القانون والمنطق إلى جانبنا . ويجب أن نحافظ على موقفنا الثابت وأن نبقي على وحدتنا ونعززها وأن نتصرف بهتاً . ولئن كان من المؤكد أن استمرار الازمة سوف يكون مكلفا ، فإن الحرب ستكون أكثر كلفة .

إن خطورة الحالة لا ينبغي أن تعمينا عن حقيقة مفادها أننا بفضل المناسخ الدولي الجديد وعمل الأمم المتحدة وجهود أمينها العام تمكنا من التوصل إلى نتائج ايجابية في مختلف الصراعات ، وما تطرق الآن إلى البعض منها .

لقد نالت ناميبيا مؤخرا استقلالها الكامل بفضل العملية التي تبعتها على الاعجاب والتي قادتها الأمم المتحدة ، ونرحب بناميبيا بوصفها عضوا في المنظمة ونؤكد لها من جديد عزمنا القاطع على زيادة عرى روابط المداقة الثنائية والتعاون فيما بيننا .

أما في جنوب افريقيا ، فقد رأينا أخيرا تحرير نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين بالاقتراح مع اتخاذ تدابير تتعلق بتغييرات دستورية وتشريعية كبيرة مما سيحقق الحرية الكاملة للجميع . وما أن تتوافر الضمانات لهذه التغييرات ويتم القضاء قضاء مبرما على نظام الفصل العنصري سيكون بومع جنوب افريقيا العودة إلى مكانها في المجتمع الدولي على نحو كامل . ولا بد من بذل الجهود للتغلب على العنف الخطير الذي وقع مؤخرا .

وفي أمريكا الوسطى تجري حاليا عملية ماثبة لاقرار السلم ، وذلك ، إلى حد كبير ، بفضل مشاهرة رؤساء المنطقة . وقد أصبحت المصالحة الوطنية في نيكاراغوا وتسريح المقاومة حقيقة واقعة الآن . وأرسي الأساس لاجراء مفاوضات نأمل أن تؤدي إلى السلم والمصالحة في السلفادور وغواتيمالا . وقد اشترك بلدي منذ البداية في الخطوط الامامية لعمل فريق الأمم المتحدة المراقب في أمريكا الوسطى ، ونحن على استعداد لمواصلة تزويد الامين العام بكل أشكال التعاون والمساعدة اللازمة .

وفي كمبوديا ، بدأ الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، بعد جهود داثبة استمرت خلال العامين الماضيين ، في تنفيذ خطة طموحة يمكن ، بعد قبولها من جانب أطراف الصراع ، أن تصبح أساسا للمصالحة الوطنية .

وقد رحبت حكومتني بارتياح كبير بالاجتماع الكبير بين رئيسي وزراء جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ونحن نتابع باهتمام كبير شتى الاتصالات التي اسفر عنها ذلك الاجتماع ، بما في ذلك تلك التي تستهدف حل مسألة تمثيل كوريا في هذا المحفل ، الذي ترغب اسبانيا في أن يصبح عالميا حقا .

ونحن نكرر الاعراب عن رغبتنا في استمرار المفاوضات لحل جميع الخلافات مع المملكة المتحدة بشأن مسألة جبل طارق . والحل الوحيد هو اعادة السلامة الاقليمية لاسبانيا مع احترام الرغبات المشروعة لسكان جبل طارق وفقا لقرارات الجمعية العامة . وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، نتطلع إلى استمرار ونجاح مبادرات الامين العام الموفقة من أجل تنظيم استفتاء في ذلك الاقليم ، دون قيود ادارية أو عسكرية ، لضمان تقرير مصير الشعب الصحراوي ، مع توفير الضمانات الدولية اللازمة . ونحن نرى أنه سيكون من المفيد للجميع الابقاء على ثواقف الآراء المتحقق في الجمعية العامة في العام الماضي . إن الحاجة الماسة لتسوية أزمة الخليج لا ينبغي أن تمنح لنا بأن نحس أنه من الضروري أيضا توضيح نهج شامل في معالجة الحالة في الشرق الأوسط أيضا . وما زلنا نعتقد أنه من الملح لاسرائيل أن تبدأ الحوار مع الشعب الفلسطيني الأمر الذي قد يؤدي

إلى تسوية شاملة وعادلة على أساس "الأرض مقابل السلم" ، وهذه التسوية ينبغي أن تركز فقط على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا تزال حكومتي تسري أن سياسة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة غير مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي ، وتعتبر عقبة في سبيل تحقيق السلم في المنطقة . ونحن مقتنعون بضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم يضمن تقرير مصير الشعب الفلسطيني من جهة والاعتراف بالحدود المأمونة لجميع بلدان المنطقة من جهة أخرى . ونحن نؤمن بأن أفضل السبل لتحقيق ذلك هو المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة واشتراك جميع الأطراف المعنية .

بيد أن المشكلة أوسع نطاقا . فبعد اتصالات شتى مع سائر بلدان المنطقة ، ولاسيما إيطاليا ، بدأ بلدي توا ، في بالما دي مايوركا ، مبادرة لعقد مؤتمر بشأن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وسيكون هذا نهجا تقديميا شاملا لآقرار قواعد ومبادئ تحقيق الاستقرار في المنطقة . ولا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نظن أنه عندما يسوى صراع الخليج فإن كل شيء سيعود إلى حالته الطبيعية ، لأن شيئا لن يعود إلى ما كان عليه أبدا . وسيقتضي الأمر بذلك جهود جماعية هائلة . إن اسبانيا بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط وسيواصل تعاونه النشط مع سائر بلدان المنطقة دفاعا عن سلامنا المشترك وتقدمنا وأمننا . ونحن نأمل بهذا في الإسهام في استقرار منطقة الصراع هذه ، وهي منطقة بها مع ذلك فرص عديدة للتعاون ، كما يتجلى من تاريخنا المشترك وثقافتنا الواحدة .

تكلمت عن جهود الأمم المتحدة بشأن الصراعات الإقليمية . بيد أننا لا نريد عالما تسود فيه إرادة الأقوى ، ولا ينبغي أن نقلل من أهمية الدور الذي يمكن ، بل ينبغي ، للأمم المتحدة أن تلعبه في حل الصراعات بالوسائل القانونية . وتحقيقا لذلك الغرض ينبغي أن نكون على بينة على الحاجة إلى تعزيز الجهاز القانوني الرئيسي للأمم المتحدة ألا وهو محكمة العدل الدولية . لذلك تعتزم الحكومة الاسبانية أن تقدم قبل نهاية هذا العام الاعلان الاختياري المشار اليه في المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بما يفيد قبولنا لولايتها الالزامية .

وفي الآونة الراهنة ، حيث التوتر بين الشرق والغرب في سبيله إلى الانتهاء وإكمال جديدة من التعاون في سبيلها إلى الظهور ، يجب أن نتكلم عن المشاكل والتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي : وأقصد نزع السلاح ، والفجوة الأخذة في الازدياد بين البلدان الغنية والفقيرة ، والمخدرات ، وتدهور البيئة ، وضرورة حماية حقوق الإنسان .

ففيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي ، يجب أن نهدف إلى التوقيع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على معاهدة تنطوي على تخفيض هائل للأسلحة في أوروبا . ومن الضروري تفجيع تدابير بناء الثقة بين الدول . وتميزا لتلك الثقة نحتاج إلى تبادل المعلومات بشأن النفقات والقدرات والأنشطة والهياكل العسكرية ، وذلك بشكل موضوعي بوجد . ولمنظومة الأمم المتحدة دور هام تلعبه في هذا الممد .

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، ترغب اسبانيا في إبرام العاجل لاتفاق في إطار المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وبمجرد التوقيع على المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي لم أوروبا ، يمكن أن تبدأ المفاوضات بغية خفض الأسلحة النووية القصيرة المدى . ومن ناحية أخرى ، من الضروري أن ننظر في طرق ووسائل فعالة لوقف الانتشار النووي ، ولهذا من الضروري أيضا الإبقاء على نظام الضمانات الذي تكفله معاهدة عدم الانتشار ، ومن الممكن بكل تأكيد إدخال تحسينات على تطبيق هذا النظام .

ولا يمكن أن يكون إطار عدم الانتشار كاملا دون التحرك اللازم صوب نظام عالمي للرقابة على القذائف . ونحن نعلق أهمية كبيرة على مبادرة عام ١٩٨٧ ، التي وقعت عليها اسبانيا والتي تقوم دول أخرى بالنظر فيها أيضا . وتشعر الحكومة الاسبانية بالقلق إزاء التأخير في صياغة اتفاقية دولية تحظر إنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتنظم تدمير مخزوناتا الحالية . بل أن أزمة الخليج الحالية تجعل إعطاء دفعة جديدة لهذا العمل مهمة أهد إلحاحا من المهم أيضا إعطاء دفعة جديدة للتنمية . ولعل التغلب على الاختلالات الاقتصادية الدولية الخطيرة من أهم التحديات التي نواجهها . ولقد أصبحنا جميعا

ندرك بشكل متزايد أن السلم السياسي لا يمكن أن يتحقق أو أن يكون كاملاً إذا لم تواكبه منجزات على درب التنمية الاقتصادية لتقليل الغوارق الشاسعة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ومنظومة الأمم المتحدة تملك الوسائل الكفيلة بإرساء الأساس لنوع جديد مختلف من العلاقات الاقتصادية الدولية . وعلينا أن نتناول هذه المشكلة بأسلوب جديد ، حسبما اتضح ذلك في الربيع الماضي في الدورة الاستثنائية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . وبداية ، ينبغي أن نتفادى المنظور الايديولوجي القديم القائل بأن الشمال المتقدم النمو هو المسؤول الوحيد عن العلل الهيكلية للجنوب النامي . ونرى أننا لا ينبغي أن نتكلم عن المسؤولية بل عن المسؤولية المشتركة ، وأن نراعي تماماً مفهوم الترابط بكل ما يترتب عليه ، وأن نتخلص من فكرة إلقاء الذنب على الآخرين .

وشمة عنصر ثان علينا ان نأخذه في الاعتبار وهو الحاجة إلى تحديد فهم مشترك لفكرة التعاون الدولي ، وأيضا الجهود التي يجب على البلدان النامية ذاتها ان تبذلها لاعتماد وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة على المستوى الوطني . وأخيرا ، من الضروري في عملية التنمية أن نمنح عامل الانسان أهميته وفي هذا الصدد ، شمة مسائل يبدو أن لها أهمية متجددة مثل إزالة الفقر والكفاح لمحو الأمية ، وتوافر وسائل الرعاية الصحية والتعليم .

بيد اننا إذا ذكرنا العلاقات الاقتصادية الدولية ، يتوجب أن نتطرق إلى سلسلة من المسائل التي لها أهمية خاصة . أولى هذه المسائل هي مشكلة المديونية الخارجية الشديدة الوطأة التي تهدد بخنق اقتصادات بلدان عديدة وجرها إلى حافة اليأس . والمسألة الثانية التي تتسم بالقدر نفسه من الأهمية هي نظام التجارة الدولي المزمع انشاؤه في جولة اوروغواي . شمة حاجة ملحة إلى انشاء صيغ جديدة تخفف ، وتزيل إن امكن ، عدم استقرار أسعار السلع الأساسية التي هي المصدر الرئيسي للكسب من المادرات في معظم البلدان النامية . وأخيرا ، ينبغي أن ندعم عملية دمج الاقتصادات السوفياتية واقتصادات أوروبا الشرقية في النظامين المالي والتجاري الدوليين ، بدون اضعاف التزام البلدان الصناعية بالدول النامية ودعمها لها .

وتعمل اسبانيا على مضاعفة جهودها الرامية إلى التعاون مع البلدان النامية ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية . وقد أبرمت اسبانيا بالفعل اتفاقيات مع بعض هذه البلدان التي تتطلب إلى نقل موارد مالية كبيرة إليها . وفي السنوات الخمس الماضية ، ضاعف بلدي ثلاث مرات حجم الموارد المخصصة ثنائيا للمساعدة في التنمية . ونحن نعتزم أيضا أن نشارك ، ضمن المجموعة الأوروبية ، في إبرام اتفاقات حول ملع أساسية تسمح ، قدر الامكان ، باستقرار عائدات البلدان النامية الممتاتية من المادرات .

وأخيرا ، قررت اسبانيا ، لعلمها بان المديونية الخارجية أصبحت عبئا لا يطاق على عدة بلدان نامية ، أن تدعم الاستراتيجية الدولية المتمثلة في خطة برادي .

فوقنا اتفاقات شائبة لإعادة التمويل مع عدة بلدان في أمريكا اللاتينية ، ونحن ندرك أيضا ضرورة الاهتمام بالقدرات المالية للبلدان المدينة على تسديد قروضها ، ونعطي اهتماما أقل للمبالغ المستحقة عليها ، وإلا لادى الامر إلى وضع جدول مدفوعات لن يمكنها الوفاء به على الاطلاق .

إن حماية البيئة هو تحد آخر من التحديات العالمية التي يجب على مجتمع الامم هذا أن يواجهها بدون تاخير . ويمكن للامم المتحدة أن تفضلح بدور أساسي في هذا المجال ، وهو ما تقوم به الآن فعلا . اننا نعلق آمالنا على مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي سينعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ ، لوضع استراتيجية تكبح التدهور البيئي ، ولمضاعفة الجهود الرامية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار في جميع البلدان . وبالنسبة إلى اسبانيا ، بوصفها بلدا يقع على البحر الابيض المتوسط ، فإن المشاكل المعينة في منطقتنا ، مثل حرائق الاحراج وتآكل طبقة الارض ، وبخاصة التصحر ، لها أهمية خاصة . فالبيئة تختلف من منطقة إلى أخرى .

إن الحرب التي تشن على المخدرات لن تكسب بدون قيام تعاون دولي فعال ونشط . لقد كانت الدورة الاستثنائية المعنية بالمخدرات معلما بالغ الأهمية في جهود الامم المتحدة الطويلة في هذا المجال . وقد صدقت اسبانيا على الاتفاقية التي أبرمت عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وستكون هذه الاتفاقية ، إذا طبقت من جانب كل البلدان ، عنصرا حاسما في هذا الكفاح الذي يجب أن يقضي على انتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها ويجب علينا أن نواصل اتخاذ اجراءات ترمي إلى مراقبة الاموال المودعة في الحسابات المصرفية لتجار المخدرات . إن غسل الاموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات ، كما نعلم جميعا ، متصل اتصالا وثيقا بتجارة السلاح . ومن المستحسن كذلك أن يكشف عن العمليات التي تجري تحت مظلة الحماية الضريبية وان يقضي عليها . يجب علينا أن نضع حدا لهذه الكارثة .

وفيما يتعلق بالتهود بحقوق الإنسان وحمايتها ، اعتمدت في العام الماضي اتفاقية تعنى بحقوق الطفل وقعت عليها اسبانيا في وقت مبكر من العام ذاته وستمدق

عليها حالما تنتهي الاجراءات البرلمانية المناسبة ، فاي مناسبة هي افضل للاحتفال باعتماد هذه الاتفاقية من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي سينعقد بعد أيام قليلة في نيويورك ؟ ولقد اعتمد العام الماضي كذلك الهروتوكول الاختياري الثاني لالغاء عقوبة الاعدام الذي وقّعت عليه اسبانيا وتأمل في أن تصدق عليه في المستقبل القريب . إن الشوط التشريعي الذي قطعته المنظمة في مجال حقوق الإنسان لشوط طويل ، والاطول منه الشوط الذي ينبغي قطعه في مجال المراقبة الفعالة لاحترام القواعد القائمة ومراعاتها .

وأود أن أركز على موضوع آخر وهو أنه يجب ألا يكون هناك أدنى شك على الإطلاق في أنه ما من حكومة يمكن لها أن تختبر خلف درع السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، أو أي نوع من التدرع اللامعقول بوجود مؤامرة دولية مزعومة ، للتهرب من التحقق غير المنحاز الذي تجريه المنظمة عندما يجد أعضاؤها ضرورة ذلك . ومن جهة أخرى ، يصبح من الضروري تبديد سوء الفهم المتمثل في أننا ، نحن البلدان الغربية ، نتجاهل الفوارق الاثنية أو الثقافية أو الدينية ، ونحاول فرض قيمنا على مناطق جغرافية أخرى . يجب أن يكون واضحاً جداً أن ما تقصده البلدان الغربية - وهنا بلدان عديدة أخرى من مناطق أخرى - هو أن جميع الدول ينبغي أن تحترم تماماً نصوص ميثاق الأمم المتحدة في هذا المجال ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ ، والذي يرسى القواعد الاساسية التي لا يمكن لأحد أن يتهرب منها ، وأن البلدان الأخرى التي وقعت على اتفاقات خاصة بشأن حقوق الإنسان - اتفاقات تدعو إلى إنفاذ معايير عالمية ، أكرر عالمية ، تتمثل بالكرامة الانسانية والنهوض بالحقوق الاساسية وحمايتها - ينبغي أن تحترم تلك الاتفاقات وأن تكون مسؤولة عنها أمام الهيئات المراقبة . هذه هي التواجبات التي يجب علينا جميعاً أن نحترمها على قدم المساواة ، بما فيها التواجبات الناجمة عن التزامات تعهدنا بها بملء إرادتنا .

وأود أن أختتم كلامي بالقول إنه في هذا العام الخاجع المليء بالتغيرات وبالافاق الواعدة ، والذي يشهد أيضاً أزمات حادة ومشاكل عالمية غير متوقعة ، تابعت

الامم المتحدة ، عملية انعاش نفسها من جديد ، وعززت من هيبتها بما قامت به من أعمال يعول عليها . واليوم ، وبدءا من الارضية التي باتت مهيأة لنجاح عمليات حفظ السلم إلى الاجراءات الحاسمة المتخذة في مجالات مثل معالجة مجلس الامن أعمال العدوان وقضايا البيئة أو الاتجار بالمخدرات ، إلى الرغبة في التفاوض بشأن نزع السلاح أو التعاون من أجل التنمية ، فإن منظمة الامم المتحدة لا تزال المحفل العالمي الوحيد لزراعة البذور وجني حماد التضامن للأجيال المقبلة .

وإذا نستطيع أن نتكلم اليوم عن عهد جديد في العلاقات الدولية ، وفي حين حدثت تغيرات كثيرة في فترة قصيرة ، نستطيع القول بحق إن الأمم المتحدة يجب أن تصبح أعلى سلطة معنوية وسياسية لقيادة العالم بسلام . واسبانيا التي حافظت على هذا المبدأ عندما كانت المنظمة في أدنى وضع لها ، تؤكد عليه اليوم بهزيمة أكبر . إننا نحتاج إلى قواعد ومعايير ومعايير سلوكية تتعدى الخطب الرنانة . ومن الآن فصاعدا يجب أن نتصدى في نهاية الالفية الثانية لمشاكل العالم القديمة والجديدة بفعالية . والوقت المتاح لنا من أجل منع هذه المشاكل من أن تتحول إلى كوارث ليس وقتا غير محدد . والواقع ان الوقت قصير ، بيد أن الحل ليس بعيدا عنا . إنه في حوزتنا .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية أن أعرب عن تهاني المصادقة لكم ، سيدي ، ولبلدكم مالطة على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة . وأنا أعرف أن حكمتكم وخبرتكم ستوجهاننا في أعمالنا على أفضل ما يكون . وأوجه فكرنا إلى الرئيس السابق السيد غاربا ، ممثل نيجيريا ، الذي تراءى بكفاءة عالية الدورة الرابعة والاربعين . وأود أيضا أن أسجل شكرنا للأمين العام على جهوده المتواصلة لتعزيز دور الامم المتحدة ،

إن وزير خارجية ايطاليا ، السيد ميكليس ، قد خاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . وحكومتني تؤيد تأييدا كاملا ما تضمنه بيانه من آراء تؤيدها جميع الدول الاعضاء في المجموعة .

كان العام المنصرم منذ أن اجتمعنا للمرة الأخيرة هنا في الجمعية العامة ،
عاما تاريخيا حقا في الحياة الدولية . ففي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، وفي
الاتحاد السوفياتي ، انبثقت من القاعدة قوة دفع عظيمة متصاعدة صوب الحرية
والديمقراطية ، أدت إلى تحولات في النظم السياسية والاقتصادية التي تحوّرت في
جهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبينما تزداد تلك التغيرات العظيمة
زخما ، بدأ الصدع الذي شق القارة الأوروبية قبل جيلين يندمل أخيرا ، وبدأت
المواجهة بين التحالفين المعاديين - وهي أخطر الأمور في تاريخ البشرية - تفقد
جدواها وتتلاشى .

ومنذ عام حتى الآن ، وكل تغيير ملحوظ يمهّد لتغيير أكبر ولغرم جديدة أرحب .
ولدت حدة المواجهة بين الشرق والغرب وتحولت بصورة متزايدة إلى التعاون . وصار
نزع السلاح أمكانية جدية وبدأت معالجة الصراعات الإقليمية . وكان أعظم هذه الأحداث
فانا هو تحرك ألمانيا ، التي قسمت في عام ١٩٤٥ ، صوب الوحدة استجابة للرغبة
الديمقراطية للشعب الألماني ومع كامل النوايا الحسنة من جانب المجتمع الدولي .

إنه لوقت مفعم بالامل ، على الرغم من العديد من المشاكل الخطيرة التي
ما زالت باقية في الحياة الدولية . ومع نهاية المواجهة بين الشرق والغرب ، بدأنا
أخيرا ندخل في عالم ما بعد الحرب بحق حيث يمكن لمؤسسات النظام الدولي التي أنشئت
بعد الحرب العالمية الثانية أن تعمل كما أريد لها .

والآن ، فجأة وعلى غير انتظار ، يواجه ذلك الامل تحديا ، وتواجه تلك
المؤسسات اختبارا أكثر خطورة . فقد هاجمت دولة عضو في المنظمة هي عضو رائد في
حركة عدم الانحياز والجامعة العربية ، دولة عضواً أخرى باستخدام القوة ، واكتسحتها
وفتقرت ضمها ، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاهم أحكام الميثاق الأساسية .
لهذا نواجه الآن سؤالا أكثر خطورة . هل يمكن لنظامنا للأمن الجماعي ، أن يقوم
بمعمل مشترك ضد أي دولة عضو ترتكب عدوانا ، وأن يؤدي وظيفته التي أعد لها ؟ وإذا
لم ينجح في ذلك ، أو إذا شعرت إرادة المجتمع الدولي في توطيد النظام والعدالة
والقانون بين الأمم ، فمن الذي سيحمي الضعيف من القوي إذن ؟

لقد اتخذ مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي اجراءات حاسمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة . وتحققت درجة عالية جدا من توافق الآراء بين الدول الاعضاء في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة ككل . ونحن جميعا نؤيد المبدأ القائل بعدم جواز استخدام القوة لتسوية المنازعات بين الدول . وقد تسنى التوصل إلى تلاق في وجهات النظر حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمجابهة استخدام القوة في هذه الحالة .

وترى إيرلندا أنه من المهم للغاية الاهتمام إلى حل سياسي عن طريق التنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن . فعلى العراق أن ينسحب من الكويت ولا بد من إعادة الحكومة الشرعية لذلك البلد . وإلى أن يتم ذلك ، لا بد من المحافظة على الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تحققت نتيجة لتدابير مجلس الأمن . ويتعين على المجتمع الدولي أن يوضح أن أي سلوك مثل غزو العراق للكويت غير مقبول على الإطلاق . ولا يمكن لأي منا أن يشعر بالامان دون احترام القانون الدولي . وعليها ، من خلال الأمم المتحدة ، أن تؤكد من جديد سيادة القانون وبصورة فعالة .

ومع شركائنا في المجموعة الأوروبية ، تؤيد إيرلندا تمام التأييد لقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت من قبل فيما يتمل بالازمة في الخليج . إن سلامة ورفاه مواطنينا الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بغزة في خضم الحالة الناشئة في الخليج نتيجة لوجودهم في الكويت أو العراق في وقت الغزو ، كانا زالا يمثلان أولوية من أولويات حكومتنا . إننا نبذل قصارى ما في وسعنا ، بالتضافر مع شركائنا ، لمعالجة الصعوبات التي سببتها الاجراءات العراقية للمواطنين الايرلنديين . ولن نكف عن بذل جهودنا لتأمين حقهم في الخروج من هذين البلدين إذا رغبوا في ذلك . ونحن نصر على ضرورة احترام حقوق الايرلنديين ومواطني الدول الأخرى .

لقد أثبتت أزمة الخليج أهمية الأمم المتحدة . فهذا هو المحفل الذي يمكن الإعراب فيه عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي من أجل صون السلم والأمن الدوليين . وهذا هو المكان الذي يمكن فيه وضع ضوابط نظام عالمي أكثر أمنا واستقرارا ، الآن وقد أصبحت الحرب الباردة في ذمة التاريخ . لقد بدأنا بداية طيبة في ظل ظروف معبئة

. وقدرة الأمم المتحدة على العمل في هذه الحالات هي العنصر المركزي الضروري الضمانات التي نحتاجها جميعا .

لا بد من الاعتراف بدور الأمم المتحدة في الحل السلمي للصراعات الإقليمية في الماضي بوصفه خطوة هامة إلى الامام . وللامم المتحدة مهمة مشروعة تتمثل في معايير دولية للانتخابات الحرة والنزيهة . والنجاح الانتخابي الذي تحقق في ما يبرر الجهود التي بذلتها هذه المنظمة بلا حساب إبان السنوات الخمس بين الماضي من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية في ذلك البلد . ونيكاراغوا هي مثال آخر على حسن أداء المنظمة في ذلك الميدان .

إن بزوغ الاتفاق الذي كان محط الآمال لآمد طويل بين الأطراف في كمبوديا ، ركائز الايجابية موب الحل السلمي للصراعات في السلفادور والمحراء الغربية ، ان تتيح جميعها لهذه المنظمة فرصة مبكرة لتوطيد خبرتها في رصد الانتخابات والتقاليد الديمقراطية في المناطق التي افتقرت اليها في الماضي .

وما زال دور الأمم المتحدة في حفظ السلام يستقطب قدرا كبيرا من الاهتمام ، لمرجح أن يظل كذلك في المستقبل المنظور . وإذا أريد أن يظل حفظ السلام جزءا زائدا من نشاط هذه المنظمة في صنع السلام ، فلا بد أن يحظى - وأكرر لا بد أن يحظى - السياسي والمالي الكافي .

وليس الولاية المندوبة بقوات حفظ السلام بالمهمة السهلة على الإطلاق . فقواتنا في ظل أوضاع معقدة بل كثيرا ما تكون معادية وكون دافعها هو خدمة المصالحية للحلم والاستقرار أمر لا جدال فيه ولا يمكن أن يرقى اليه أدنى شك . ويجب بذل بد على المستوى السياسي لكي تكفل الا يكون ذلك الالتزام دون جدوى .

وإذا كنت قد أظلت الحديث في هذا ، فذلك لان بلدي قدم مساهمة عندما طلب ذلك ، لاننا نؤمن بأهمية هذا الدور . وبوجه خاص ، اشتركت إيرلندا في قوة المتحدة المؤقتة في لبنان منذ انشائها في عام ١٩٧٨ . ولم يكن ذلك دون خسائر . فقد توفي ٣١ جنديا إيرلنديا أثناء الخدمة مع هذه القوة ، وقتل ١١ منهم

بالنيران المعادية . ومع ذلك سيستمر اشتراكنا كتعبير ملموس عن دعم ايرلندا لإحلال السلم في لبنان .

وإذا كان للأمم المتحدة أن تظطلع بالوظائف الموسعة المرتقبة في مجال حفظ السلم ، فلا بد أن تعطى لها الموارد الكافية للقيام بذلك . فالتمويل الملائم والتوجيه الواضح والإرادة السياسية من جانب الاعضاء هي جميعها أمور ضرورية لضمان استمرار الجهد في هذا المجال . إننا نواجه تحديا أمامنا يحفزنا على الاقتداء بجهود الأعوام الماضية لكي نجعل من منظومة الأمم المتحدة محفلا هاما لتعزيز السلم والديمقراطية على الصعيد الدولي .

لقد نُص على النهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فضلا عن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، ونحن نسترشد بها جميعها بقدر كبير في أعمالنا في هذا الميدان . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، صادقت ايرلندا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي الوقت ذاته ، انضمت ايرلندا إلى البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الاول ، الذي يجيز تقديم الشكاوى من جانب الافراد . لذلك ، أؤكد مرة أخرى التزام ايرلندا الكامل بالمبادئ المكرمة في هذين العهدين والممارسات التي يعنىانها ضمنا .

وما زالت في أنحاء متفرقة من العالم بعض البلدان التي تعتبر حالة حقوق الإنسان فيها أقل من مرضية ، حيث ما زالت توجد نظم سياسية واجتماعية تنتهك في ظلها حقوق الانسان والحريات الاساسية . وما زال الرأي العام الايرلندي يتتبع بقلق الاخطار التي ما فتئت تتهدد حقوق الانسان .

نحن نرحب بالتحسن المستمر في العلاقات بين الشرق والغرب وبالتطورات الثورية الحقة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . وإن النظام الاقتصادي والسياسي الذي أنشئ كنتاج للحرب العالمية الثانية قد أسقط بالإرادة التي عبرت عنها الشعوب بوضوح ، إذ عبرت عنها أولا من خلال المظاهرات الجماهيرية السلمية وأعدت التمهيد عنها من خلال الانتخابات الحرة التي أجريت . وفي معظم هذه البلدان حل محل الانظمة السياسية والاقتصادية السقيمة ديمقراطيات جديدة نشطة يجري تعزيزها الآن ، في الوقت الذي تتخذ فيه الإصلاحات لإقامة نظم اقتصادية متوجهة نحو السوق .

ومن الرموز الهامة لهذه التغيرات عملية توحيد ألمانيا السريعة . فهذه الوحدة عنصر إيجابي في التطور في أوروبا ككل وفي المجموعة الأوروبية بشكل خاص . وقد تم هذا التطور بحرية وديمقراطية ، وباحترام كامل للاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة ولجميع المبادئ المنصوص عليها في وثيقة هلسنكي الختامية ، في إطار من الحوار والتعاون بين الشرق والغرب . ونحن رحبنا من أعماق قلوبنا بهذه التطورات ونتمنى بدعمها بالطرق المناسبة ، من خلال الإجراءات الشائبة الطرف ومن خلال عضويتنا في المجموعة الأوروبية على حد سواء .

إن الاتجاه الإيجابي بشكل عام مشجع ويوحى بأن من الممكن إقامة علاقات جديدة تحل محل الريبة التي سادت أوروبا على مدى خمسة وأربعين عاما تقريبا ومحل المجابهة بين الحلفين اللذين يكن كل منهما العداء للآخر ويشك في نواياه . ويجب أن يخلو تقسيم أوروبا الممطع الطريق أمام الوحدة القائمة على الثقة المتبادلة والاعتراف بهوية أوروبا المشتركة وتكافلها . ونحن نرى أن أفضل طريقة لتحقيق هذا هي تعزيز وتطوير العملية التي ابتدأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها إطارا للسلم والتعاون الدائمين في أوروبا . ومن الجلي أن القرارات التي سيتخذها اجتماع القمة المقبل في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ستكون ذات أهمية كبيرة في هذا المجال . ونأمل حقا أن نحرز تقدما ملحوظا في الإعداد لهذه القمة هنا في نيويورك في الأسبوع القادم .

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط شائبة أنه على الرغم من التطورات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب فإن الاستقرار الدولي مهدد بالخطر من جراء النهج المعادي للأمن ، الذي غالباً ما يُعبر عنه في التسليح المفرط وفي الجهود التي تبذل لامتلاك أسلحة الدمار الشامل الخطرة . ونحن لا نزال نؤمن بأن الأمن الحقيقي لن يتأتى إلا من خلال نهج تعاوني ، يسعى إلى بناء الثقة بين الدول وإزالة الخوف من التعرض للهجوم ، وذلك من خلال إزالة وسائل شن الحروب ، وفي مقدمتها الأسلحة النووية .

لا تزال إيرلندا تؤيد بقوة ودون تحفظ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نعتقد أن درجة توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه بشأن عدد كبير من القضايا في المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف المعاهدة سيعزز نظام عدم الانتشار النووي برمته . وعلى حين أننا نشعر بالأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية ، فإننا نعتقد أن المناقشات دعمت الالتزام بالمعاهدة ، ونحن نتطلع إلى مضاعفة الجهود لضمان نتيجة ناجحة لمؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، وإلى الاتفاق على توسيع نطاق هذه المعاهدة الهامة .

وكخطوة صوب هدف إزالة جميع الأسلحة النووية ، فإن الاتفاق على وقف تجارب الأسلحة النووية والإبرام السريع لحظر شامل على التجارب سيكون أوضح برهان تقدمه الدول الحائزة للأسلحة النووية على التزامها بالنزع الكامل للأسلحة النووية وعلى تصميمها على الحد من التطوير النوعي لسباق التسليح النووي . ويحدونا الأمل أن يتحقق إنجاز سريع صوب هذا الهدف .

ونحن نتطلع إلى إبرام اتفاق دولي يحظر إنتاج وامتلاك واستخدام الأسلحة الكيميائية ، وذلك في وقت مبكر . ونأمل أن يؤدي الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية تخفيضاً كبيراً والتوقف عن إنتاج هذه الأسلحة ، إلى تيسير إحراز تقدم في المفاوضات بشأن الحظر العالمي .

لقد كلف الصراع في كمبوديا الشعب الكمبودي شئنا مروعاً في شكل معاناة إنسانية . وشهدت السنوات العشر الماضية انتشار الموت والدمار على نطاق هائل . ونحن نشعر بتشجيع كبير من جرّاء الجهود الداشبة التي بذلها المجتمع الدولي على مدى العام الماضي لتحقيق حل عادل ودائم لهذه المسألة ، حل يشتمل على الحق الاساسي لشعب كمبوديا في تقرير مستقبله بمنأى عن أي تدخل خارجي .

إننا نرحب بالدور المتوخى للأمم المتحدة في إحلال السلم والعدالة في ذلك البلد المضطرب . وعليها أن تبقى حازمين ومتمسكين في التزامنا بضمان مستقبل لشعب كمبوديا يتمتع فيه بالسلم الحقيقي والامن والازدهار .

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز في غضون العام الماضي في جنوب افريقيا ، لا سيما الحوار الذي ابتدأ بين الرئيس دي كليرك والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

وبعد انتظار طويل ، هناك أساس للاعتقاد بأن الشعب القاتمة التي كانت تحوم في أجواء جنوب افريقيا قد تنقشع . فرفع الحظر عن المنظمات السياسية ، وإطلاق سراح نلسون مانديلا ، والرفع الجزئي لحالة الطوارئ ، وإلغاء قانون المرافق المنفصلة ، كلها خطوات هامة صوب إلغاء الفصل العنصري . إلا أن هناك عقبات رئيسية لا يزال يحجب تدليلها قبل أن يمكن القول إن نظام الفصل العنصري قد جرى تفكيكه . فإركان الفصل العنصري الرئيسية - قانون تسجيل السكان ، وقانون المناطق والمجموعات ، وقانون الأراضي - لا تزال نافذة المفعول . والفالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا لم تستفد بعد من حق الإنسان الاساسي ، الحق في الاقتراع . ومن الضروري إجراء مفاوضات دون تأخير تفضي إلى إقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية .

يحدونا أمل سابق أن يتمكن جميع العاملين من أجل تسوية سلمية لمشاكل جنوب افريقيا من التغلب على آخر موجة من العنف تهدد التقدم الذي أحرز في الشهور الأخيرة .

لقد سعدنا جميعا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية . ونرحب بشكل خاص بعقد الاجتماع التاريخي بين رئيسي وزراء كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، ونأمل أن يتسنى من خلال الحوار المكثف تهيئة مناخ أفضل من الثقة والتفاهم المتبادلين . ولا يزال أملنا الصادق في أن يُمثّل شعب كوريا تمثيلا كاملا في الأمم المتحدة في المستقبل القريب . فالعضوية المتزامنة في الأمم المتحدة لكلا الكوريتين ستسهم إسهاما كبيرا في عملية تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة . وستُمثّل أيضا ميزة لمنظمتنا ، مقربة عضويتها إلى حد كبير من العضوية العالمية ، وهي هدفها المنشود .

لكن كنا قد ركزنا عن حق في الشهور الأخيرة على الحاجة إلى حل مبكر وسلمي ، إن أمكن ، لازمة الخليج ، فإنه يتعين علينا ألا ننسى مصدر التوتر الكبير الآخر في الشرق الأوسط : الصراع العربي الإسرائيلي .

تشاطر إيرلندا شركاءها في المجموعة الأوروبية الرأي القائل إنه ليجب بالشعب العربي مزيد من الظلم لأن العدوان العراقي على الكويت آخر السعي لإحراز تقدم صوب حل مشاكل المنطقة ، مثل الصراع العربي الإسرائيلي والحالة في لبنان . يتعين علينا أن نستأنف عملية السلام بغية التوصل إلى تسوية شاملة في إطار مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني . لقد ابتليت منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة بأفة أخذ الرهائن . والجميع في إيرلندا شعروا بابتهاج خاص لإطلاق سراح مواطننا برايان كينان مؤخرا ، بعد أن أمضى في الأسر حوالي أربع سنوات ونصف .

وقد شهد العام الماضي أيضا إطلاق سراح عدد من الرهائن الآخرين في لبنان . وإنني مسرور جدا لالتئام شمل هؤلاء الأبرياء مع عائلاتهم وأصدقائهم . ويحدوني أمل صادق أن يُطلق سراح جميع الرهائن أينما كانوا وبغض النظر عن يحتجزهم . إنني أناشد جميع الذين يحتجزون الرهائن وجميع الذين في مركز يمكنهم من التأثير عليهم ، أن يكفلوا إطلاق سراحهم على نحو سريع ومأمون ودونما شروط .

لقد وفرت الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرمة للمعاون الاقتصادي الدولي ، التي تشرفت بمخاطبتها بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ، فرصة مناسبة للتعامل في التجارب الحديثة العهد ووضع خطوط توجيهية عريضة للتنمية الناجحة في التسعينات . ويعترف إعلان توافق الآراء الذي اعتمدته الدورة بمسؤولية كل بلد نام عن تنميته وعن انتهاج سياسات اقتصادية تحقق هذا الهدف ، ويعترف في نفس الوقت بمسؤولية البلدان المتقدمة النمو عن النهوض بالنمو الاقتصادي الدولي المتواصل وتوفير موارد كبيرة للتنمية بشروط ميسرة .

ووافق مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نمواً ، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢ إلى ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، على برنامج عمل للتسعينات للتصدي لطائفة من المشكلات الإنمائية الصعبة جداً ، التي تواجه اقل البلدان نمواً . وينبغي أن تبقى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية محط تفكيرنا . لا تزال حماية البيئة إحدى القضايا التي تثير الاهتمام الكبير لجميع شعوبنا ، وبمفة خاصة فيما يتعلق بالمشكلات البيئية الخطيرة التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، ويحدوني الأمل أن يتسنى التوصل ، بالتعاون مع تلك البلدان ، إلى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير الملموسة التي ستساعد على علاج سنوات الإهمال الطويلة لمشكلات البيئة في هذا الجزء من العالم .

ويعتبر اعتماد إعلان رئيسي بشأن البيئة في اجتماع المجلس الأوروبي في دبلن بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ، دليلاً واضحاً على الأهمية التي توليها المجموعة الأوروبية للقضايا البيئية . ويتضمن الإعلان بياناً بالحقوق الأساسية لتوفير بيئة صحية نظيفة ترى المجموعة ضرورة توفيرها لجميع مواطنيها . ويركز الإعلان على أهمية التعاون الدولي في تحقيق هذا ويكرر وجهة النظر التي نعتنقها جميعاً فيما يخص بمسؤوليتنا المشتركة من حماية بيئة كوكبنا .

لقد لفتنا الانتباه في الماضي إلى الأخطار التي يشكلها مرور الفواصات النووية في البحر الأيرلندي والمناطق المماثلة التي تجري فيها أنشطة واسعة للملاحة وميد

الاسماك . ولا يسعنا أن نغمض عيوننا عن مجرد احتمال وقوع حادث ، إن أجلا أو عاجلا ، تترتب عليه آثار مأساوية بالنسبة لبلدي . وبصرف النظر عن الأسلحة التي تحملها فإن وحدات الفواصات التي تعمل بالطاقة النووية ، فإن هذه الفواصات تشكل في حد ذاتها مصدرا للقلق . وكما اقترحت بعض بلدان الشمال الاوروبي فإننا نحث على ضرورة دراسة جدوى إرماء مبادئ توجيهية للسلامة متفق عليها ، فيما يتعلق بالمفاعلات النووية البحرية .

ظهرت في الشهور الماضية دلائل على أنه قد يكون هناك الآن استعداد لدى جميع الأطراف لتناول مشكلة ايرلندا الشمالية بطريقة تبشر بحل دائم ، وموضوع مدى الالتزام في هذا المدد موضع الاختبار في الأسابيع والشهور المقبلة . وتؤكد حكومتني من جديد التزامنا بأن تفعل كل ما يمكنها لتهيئة الإطار والظروف التي يمكن في ظلها الشروع في محادثات مثمرة في أقرب موعد ممكن .

إننا لا نقلل من الصعوبات التي تعترض سبيلنا . فالمشاركون المحتملون في المحادثات يختلفون في إحساسهم بالماضي وفي تطلعاتهم إلى المستقبل ، وفي بعض الأحيان تكون اختلافاتهم عميقة . ولكن ما يشجعنا هو بدء ظهور تحليل مشترك للمشكلة والشوط الذي قطعه . فربما لأول مرة منذ ٦٠ عاما ، بدأت تظهر لغة مشتركة . ويتفق جميع الأطراف الآن على أن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات تحكم المسألة : العلاقات داخل ايرلندا الشمالية ، والعلاقات بين خطري جزيرة ايرلندا ، والعلاقات بين بريطانيا وايرلندا . وتتمثل المهمة المباشرة في التحقق من إمكانية إيجاد هياكل للمحادثات تعكس على نحو صحيح ترابط هذه العلاقات الثلاث الحاسمة .

وما فتئ الاتفاق البريطاني الايرلندي منذ خمس سنوات حتى الآن الاساس الذي تقوم عليه العلاقات بين انكلترا وايرلندا . وهذا الاتفاق ليس مجرد بيان بالمبادئ ولكنه أيضا برنامج عمل . وهذا العنصر الدينامي هو الذي يضيف على الاتفاق القوة والحيوية . وقد شهدت السنوات الخمس الماضية سلسلة من أوجه التقدم التي أحرزت بفضل الاتفاق ، ومنها وضع تشريع جديد وقوي للعمال المنصفة ووضع سياسة أكثر إنصافا لموسم زحف

العمالة ، وبرنامج التجديد الاقتصادي في بلغاست الغربية ، وإنشاء صندوق دولي لأيرلندا بدعم سخي من الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وكندا ونيوزيلندا .

بيد أن التقييم النزيه يجب أن يبين الشوط الذي لم يقطع بعد . فلا تزال هناك أسئلة أساسية تدور حول دور وسلوك سَرِيَّة السِتر الدفاعية ، وهي سَرِيَّة من الجيش البريطاني يجند أفرادها محليا . وهذه الأسئلة تشوّر على نحو أكثر حدة نتيجة الادعاءات الخاصة بالتواطؤ ، والمسائل ذات الصلة التي تناولها تقرير متيفنس . وما زالت المضايقات التي يتعرض لها بعض أبناء البلد من جانب قطاعات من قوات الأمن ، تشكل مصدرا للقلق الشديد . وفي القطاع الاقتصادي لم يتبين بعد ما إذا كان برنامج التجديد الاقتصادي في بلغاست الغربية سوف يستجيب على نحو كامل لابعاد المشكلة أو ما إذا كان التشريع الجديد للعمالة المنصفة سيحدث أثرا عمليا في تخفيف أوجه الاختلالات الحالية في القوى العاملة .

إن القضايا الأساسية التي يسعى الاتفاق الانكليزي الأيرلندي إلى تناولها ، وهي الهوية والمساواة والثقة ، هي لب المشكلات في أيرلندا الشمالية . وربما يتسنى التوصل ، في أي ترتيب جديد ، إلى أساليب أفضل وأكثر شمولاً لمعالجة هذه المسائل ولكن القضايا ذاتها لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها . ويجب أن يفهم الذين يحثون على وضع ترتيب جديد ، الحاجة إلى طائفة طائفة أبناء البلد إلى أن النية تتجه إلى الماضي قدما لا العودة إلى الوراء . إن ذكريات ٦٠ سنة من حكم ستورمونت ومن التمييز لا يمكن أن تمحى بسهولة ، خاصة وأنها لا تزال حية بالنسبة لعدد كبير من الوطنيين لأنهم ما زالوا يلمسون سيطرة الوجوديين على مستوى السلطة المحلية .

إن الحاجة إلى الاطمئنان لا تقتصر بطبيعة الحال على طائفة وحدها . فنحن ندرك تماما شواغل الوجوديين ومخاوفهم والإحساس بالخطر الذي تعيش في ظله جموع طائفتهم . ونحن ندرك أن فهمنا لموقف الوجوديين سيتعزز على نحو كبير بالاستماع إلى آرائهم بصورة مباشرة . ولهذا أعربنا مرارا وبصورة حقيقية عن استعدادنا للدخول في حوار مع

قادة تلك الطائفة . ونظرا لتعدد المسائل التي تحتاج إلى مناقشة فيما بيننا ، فإن إقامة عراقيل مصطنعة في طريق هذا الحوار لن نخدم أحدا .

أخيرا ، أتمنى أن تعي هذه الهيئة التطور الإيجابي جدا في العلاقات الانكليزية الايرلندية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وهناك ثلاث قضايا ترجع إلى أواسط السبعينات كان يعتقد على نطاق واسع أن المحاكم البريطانية حكمت فيها بإدانة أفراد من الايرلنديين وهي قضايا الأربعة من غيلغورد وأسر ماغايير والستة في برمنغهام . وقد شغلت كثيرا هذه القضايا بال حكومتني وألقت ظللا قاتمة على العلاقات الانكليزية الايرلندية .

وخلال العام الماضي ثبتت في نهاية المطاف براءة الأربعة من غيلغورد ، ويبدو أن القضيتين الأخريين في طريقهما إلى الحل . وإحالة قضية الستة من برمنغهام مؤخرا إلى محكمة الاستئناف لها دلالة خاصة ، وتعتبر تطورا نرحب به . لقد أمضى الرجال الستة ١٦ عاما خلف القضبان . وأنا أعلم أن المتهمين في كل مكان سيشاركون حكومتني في إحساسها الكبير بضرورة التوصل إلى حل مرضٍ لهذه القضية في أقرب وقت ممكن .

يواجه المجتمع الدولي وهذه المنظمة ، تحديا كبيرا في الفترة المقبلة . وهو في الوقت نفسه فرصة لإقامة نظام عالمي أفضل . وقد بدأنا بداية طيبة . فلنكرس أنفسنا داخل الأمم المتحدة لمواصلة الجهد اللازم لبلوغ هذه الغاية . إن المكسب الذي سنحققه كبير . كما أنه ذو أهمية قصوى لمستقبلنا جميعا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥